

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: D.ES/3C/03/16

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في
ظل تقلبات أسعار النفط
- دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)-

تحت إشراف:

أ.د. بلعباس رابح

إعداد الطالبة:

- مسغوني سهام

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
شريط صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
رابح بلعباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
نوي طه حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	ممتحنا
حميداتو محمد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	ممتحنا
طبيي حمزة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
بوتيارة عنتر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020.



كلمة شكر

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا بتوفيقه وأعاننا بعونه إلى حسن التوكل عليه لإنجاز هذا العمل فنسأله عز وجل أن يتقبله منا ويجعله في ميزان حسناتنا، ويجد في نفوس المطلعين له راحة واطمئنان أمين "

وبعد:

لابد لنا ونحن نخط خطواتنا في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين صبروا معنا حتى بلغنا المراد

"كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فاجب العلماء، فإن لم

تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر:

الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور: بلعباس رابح

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب وقره عيني رسول الله النبي
المصطفى أول من أهديه ثمرة جهدي أسأل الله أن يجعلني من رفقائه في الجنة.
اهدي هذا العمل إلى الذين بطاعتهم أوصى الرحمان وبرهما ندخل الجنان
وبعنايتهم ودعواتهم لي وصلت إلى هذا القدر من العلم الآن، إليكما يا
من خفق قلبي بحبكما ولساني باسمكما.

إلى أبي حفظه الله ورعاه.

وإلى نبع الحنان ورمز التضحية والعطاء أمي حفظها الله.

إلى من وقف بجاني وشجعني على مواصلة مسيرتي الدراسية وانهاء هذا

العمل المتواضع زوجي العزيز.

إلى أغلى ما رزقني ربي: ابنتي "أناييس" أدعو الله عز وجل أن ينبتها نباتا حسنا
وأن يجعلها ذخرا للإسلام ونموذجا طيبا للمجتمع كما يرضاه الله عز وجل
ورسوله.

كما اهدي ثمرة جهدي إلى جميع إخوتي وأخواتي وأولادهم، وإلى كل من
ساعدني من قريب أو من بعيد بالقول والعمل.

عسى أن يكون عملي هذا لبنة في صرح البناء والتشييد وسد ثغرة من ثغور

البحث العلمي، أسأل الله أن يتقبله مني وأحمده على توفيقه لي.

وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية قياسية لتأثير السياسة المالية والنقدية وتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع عينة من الدول العربية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، حيث مست الدراسة التطبيقية أربعة (04) دول هي الجزائر والمغرب، الأردن ومصر، وذلك من خلال تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data على سلاسل بيانات سنوية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والانفاق الحكومي والمعروض النقدي لهذه الدول، وسلسلة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2018، سلسلة بيانات السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي حصلنا عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، بينما حصلنا على بيانات أسعار النفط من موقع إدارة معلومات الطاقة.

وخلصت النتائج إلى أن السياسة المالية والنقدية تؤثر تأثيرا طرديا على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، إلا أن فعالية السياسة المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي يختلف حسب طبيعة الاقتصاد، فالسياسة النقدية فعالة في الدول العربية الغير نفطية (المغرب تونس، مصر والأردن)، بينما السياسة المالية فعالة في الدول النفطية (الجزائر) على النمو الاقتصادي، كما خلصت الدراسة كذلك إلى أن أسعار النفط لها تأثير طردى على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الساسة المالية والنقدية، سوق النفط، أسعار النفط، النمو الاقتصادي.

Résumé:

Cette étude vise analyser l'impact de la politique fiscale et monétaire et des fluctuations des prix du pétrole sur la croissance économique, étude de cas de l'économie algérienne comparée à un échantillon de pays arabes en Afrique du Nord et au Moyen-Orient.

A ce propos, quatre pays sont sélectionnés : l'Algérie, le Maroc, la Jordanie et l'Égypte, en utilisant des modèles de données de séries chronologiques transversales (Panel Data) aux séries de données annuelles pour chacun des : Le Produit Intérieur Brut Réel, les Dépenses Publiques et la Masse Monétaire de ces pays, en plus de la série de fluctuations des prix du pétrole durée de la période 1990-2018. La série de données politique budgétaire et monétaire et croissance économique nous l'avons obtenu à partir de la base de données de la Banque mondiale, tandis que les données sur les prix du pétrole sont obtenu sur le site d'administration de l'information sur l'énergie.

Les résultats ont conclu que la politique fiscale et monétaire affecte directement la croissance économique des pays arabes étudiés, et l'efficacité de cet effet varie selon la nature de l'économie de chaque pay. La politique monétaire est efficace dans les pays arabes non pétroliers (Maroc, Tunisie, Égypte et Jordanie), Alors que la politique budgétaire est efficace sur la croissance économique dans les pays producteurs de pétrole (Algérie), L'étude a également conclu que les prix du pétrole ont un effet direct sur la croissance économique dans l'échantillon des pays arabes étudiés.

Mots clés:

Politique fiscale et monétaire, Marché pétrolier, Prix du pétrole, Croissance économique.

ABSTRACT:

The study aims to analyse the impact of fiscal and monetary policy and fluctuations in oil prices on economic growth, case study of the Algerian economy compared to a sample of Arab countries in North Africa and the Middle East, In the empirical study, four (04) countries are selected: Algeria, Morocco, Jordan and Egypt, in using cross-sectional time series data models (Panel Data) and annual data series for each of the Real Gross Domestic Product, Government Spending and the Money Supply of these countries, as well as a series of oil price fluctuations over the period 1990-2018, Data series of fiscal and monetary policy and economic growth we got it from the World Bank database, While we got the oil price data from the Energy Information Administration website.

The results concluded that the Fiscal and monetary policy have direct effect on the economic growth of the Arab countries studied, However, the effectiveness of fiscal and monetary policy in influencing economic growth varies depending on the nature of the economy.

Monetary policy is effective in non-oil Arab countries (Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan), While fiscal policy is effective on economic growth in oil-producing countries (Algeria), The study also concluded that Oil prices have a direct effect on economic growth in the sample of Arab countries studied.

Keywords:

Fiscal and monetary policy, Oil market, Oil price, Economic growth.

فهرس المحتويات



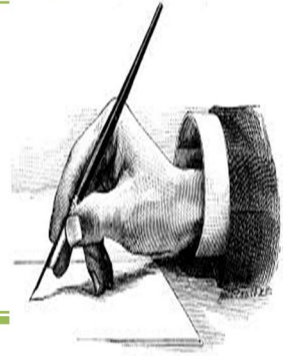
فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس الموضوعات
	الإهداء
	شكر وتقدير
	ملخص
I-III	فهرس المحتويات
IV- VI	قائمة الجداول والأشكال
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: الخلفية النظرية للسياسات المالية والنقدية، النمو الاقتصادي	
10	تمهيد
11	المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية والنقدية
11	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
13	المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية
15	المطلب الثالث: أهداف السياستين المالية والنقدية
17	المبحث الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي
17	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
19	المطلب الثاني: العوامل المحددة لنمو اقتصادي
22	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
39	المبحث الثالث: التكامل بين السياستين المالية والنقدية
39	المطلب الأول: ماهية التكامل بين السياستين المالية والنقدية
47	المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية وتأثير المتبادل بينهما
56	المطلب الثالث: الترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لتحقيق التكامل بين السياستين المالية والنقدية وتحدياته
63	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: ماهية سوق النفط	
65	تمهيد
66	المبحث الأول: ماهية النفط
66	المطلب الأول: تعريف النفط، تاريخه ونشأته

71	المطلب الثاني: أنواع النفط، منتجاته وخصائصه
73	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للنفط
77	المبحث الثاني: جانب العرض والطلب في السوق النفطية
77	المطلب الأول: ماهية السوق النفطية
88	المطلب الثاني: جانب الطلب في السوق النفطية
92	المطلب الثالث: جانب العرض في السوق النفطية
96	المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط، محدثها وانعكاساتها
96	المطلب الأول : ماهية أسعار النفط وأنواعها ومحدداتها
106	المطلب الثاني: التطور التاريخ لتقلبات أسعار النفط
109	المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي
113	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: مسار السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط	
115	تمهيد
116	المبحث الأول: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر
116	المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي
118	المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم ومعدل البطالة
120	المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات وميزان التجاري وسعر الصرف
124	المبحث الثاني: مسار السياسة المالية قوانين ومشاريع.
124	المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه 1989-1067:
128	المطلب الثاني: مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق 1990-1999
132	المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش ودعم وتوطيد النمو من 2000-2019
145	المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية قوانين ومشاريع
145	المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1989-1962:
152	المطلب الثاني: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر لفترة 1990-2000
158	المطلب الثالث: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر لفترة 2000-2018
164	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: نمذجة أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (1990-2018)	
166	تمهيد

167	المبحث الأول: دراسة مجتمع الدراسة
167	المطلب الأول: دراسة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر والمغرب
177	المطلب الثاني: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر
182	المطلب الثالث: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الأردن
188	المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل
188	المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل
190	المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل الساكنة (The Static Panel Data Models)
192	المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية Statistical tests (اختبار النموذج الملائم)
195	المبحث الثالث: تقدير أثر فعالية السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: الأردن، المغرب ومصر و خلال الفترة(1990-2018).
195	المطلب الأول: النمذجة القياسية لدراسة
196	المطلب الثاني: القراءة الإحصائية لنتائج نماذج بيانات بانل الساكنة.
202	المطلب الثالث: القراءة الاقتصادية لنتائج نماذج بيانات بانل الساكنة
207	خلاصة الفصل الرابع
210	الخاتمة
217	قائمة المراجع
242	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	69
(2-2)	أهم المنتجات النفطية المختلفة واستعمالاتها التجارية	72
(3-2)	أكبر شركات النفط الوطنية	83
(4-2)	الدول الأعضاء في منظمة الأوبك 2019	85
(5-2)	الدول الأعضاء في منظمة الأوبك	86
(6-2)	تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2011-2016)	108
(7-2)	تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2017-2018)	109
(1-3)	توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية (1967-1989)	125
(2-3)	تطور الرصيد الموازي للجزائر 1967-1989.	128
(3-3)	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1989-1999	130
(4-3)	تطور إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 1990-1999	131
(5-3)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	134
(6-3)	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	134
(7-3)	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009	136
(8-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	137
(9-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	138
(10-3)	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2009	140
(11-3)	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1970-1989)	150
(1-4)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM	197
(2-4)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية FEM	198
(3-4)	اختبار التجميعية بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات العشوائية	199
(4-4)	اختبار هوسمان Hausman test للمفاضلة بين FEM و REM	200
(5-4)	تقدير معادلة كل بلد	201
(6-4)	اختبار معالم النموذج	201

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
48	أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة	(1-1)
48	أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل	(2-1)
50	مزيج السياسات النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل قروض السيولة الدولية المرتفعة لرأس المال	(3-1)
51	مزيج السياسات النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل قروض السيولة الدولية المنخفضة لرأس المال	(4-1)
52	منحنى فليبيس	(5-1)
88	تطور إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام والتغير السنوي خلال الفترة(1990-2018)	(1-2)
89	النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط(1990-2018)	(2-2)
92	تطور إجمالي الامدادات العالم من النفط (1990-2018)	(3-2)
101	تطور حجم العرض النفطي والطلب النفطي العالمي(1990-2018)	(4-2)
102	تطور الاحتياطات النفطية العالمية وتطور أسعار النفط خام برنت(1990-2018)	(5-2)
104	أهم الأحداث الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط العالمية (1970-2015)	(6-2)
106	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2018)	(7-2)
117	تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط (1990-2018)	(1-3)
118	العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2018)	(2-3)
118	تأثير أسعار النفط على التضخم في الجزائر من (1990-2018)	(3-3)
120	تطور معدل البطالة وأسعار النفط خلال الفترة (1990-2018)	(4-3)
121	أثر تغير سعر البترول على رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2015	(5-3)
121	تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2018)	(6-3)
123	تطور سعر الصرف بسعر النفط في الاقتصاد الوطني للفترة(1990-2018)	(7-3)
167	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة1990-2018	(1-4)

168	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	(2-4)
171	تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	(3-4)
172	تطور الناتج المحلي الإجمالي في المغرب خلال الفترة 1990-2018	(4-4)
174	تطور الانفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1990-2018	(5-4)
175	تطور المعروض النقدي في المغرب خلال الفترة 1990-2018	(6-4)
177	تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في مصر خلال الفترة 1990-2018	(7-4)
179	تطور المعروض النقدي في مصر خلال الفترة 1990-2018	(8-4)
181	تطور الانفاق العام في مصر خلال الفترة 1990-2018	(9-4)
182	تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأردن خلال الفترة 1990-2018	(10-4)
183	تطور الانفاق العام في الأردن خلال الفترة 1990-2018	(11-4)
185	تطور المعروض النقدي في الأردن خلال الفترة 1990-2018	(12-4)

مقدمة:

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على حده أو مجتمعة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدول، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية.

والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تُعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما السياسة النقدية فهي كذلك من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، لما تحدثه من استقرار اقتصادي للمجتمع من خلال أدواتها، وذلك بالمحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى المحافظة على مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة والتضخم.

ولكن نظرا للحقيقة الفرق بين أهداف السياستين المالية والنقدية جعل من قضية التكامل بين السياسات الاقتصادية وخاصة السياستين المالية والنقدية من القضايا التي احتلت مكانة هامة لدى صانعي القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أصبحت مطلبا ضروريا تسعى الدول إلى تحقيقه وحتى يتسنى لها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

بالنظر لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي عايشها العالم في السنوات الأخيرة، وألقت بظلالها على سوق النفط العالمي بدء من الأزمات النفطية والدولية (وخاصة أزمة 1986) وحروب الخليج وأحداث 11 سبتمبر، وحرب العراق... الخ ووصولاً إلى سنة 2014 التي بعدها إهتز سعر النفط بسببها، كان لا بد من تسليط الضوء حول هذه التقلبات التي غيرت إقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف خارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النفطية كالجزائر منذ الاستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات والالفينيات وتسعى إلى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة النفطية، وبما يتماشى مع سياستها التنموية وأهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني، وتتبع أهمية النفط في الجزائر من خلال توفيره لعوائد مالية معتبرة ضرورية وهامة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعب النفط في الجزائر دورا رئيسيا

في تحديد مسار وطبيعة التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الاستثمارية. وتعد أسعار البترول أهم المؤشرات التي يمكن الركون إليها في تحليل التغيرات الاقتصادية، وباعتبار أن عدم استقرارها يعطي مؤشرا سلبيا عن حالة الاقتصاد الوطني الجزائري، نظرا لكونه يشكل المصدر الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر، إذ أن جل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستعكس حتما على أسعار النفط بالصعود أو الهبوط، والذي سينتج عنه حالة من عدم الاستقرار وبالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني الذي يعتبر أكثر الاقتصاديات تأثرا بتقلبات أسعار النفط، والتي تتعكس إيجابا أو سلبا على صادراتها النفطية ثم على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على أهداف سياستها الاقتصادية المتمثلة في السياستين النقدية والمالية.

1. إشكالية الدراسة:

وتبرز أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية في البحث عن أنجع السبل لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالجزائر إحدى الدول النامية التي تبحث عن استقرار ونمو اقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى الأدوات الاقتصادية المتوفرة لديها، سواء السياسة المالية أو السياسة النقدية أو أي سياسة أخرى تراها مناسبة لذلك، لكن نجاعة تحقيق أهداف كل سياسة سيجعل من قضية التكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة حتمية في الجزائر يجعلنا نبحث عن الترتيبات والإطار المؤسسي المناسب لها وطرق تنفيذه والتأثيرات المترتبة عن هذا التكامل على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال هذا طرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كآتي:

إلى أي مدى يمكن ان يساهم التكامل بين السياستين المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية : مصر والأردن والمغرب خلال الفترة (1990-2018)؟

ولإحاطة بجوانب موضوع البحث قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ① ما هي اليات التكامل بين السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي؟
- ② ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟ وما هي أسباب تقلبات أسعار النفط؟
- ③ كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري ومقارنته ببعض الدول العربية؟

④ ما هو أثر كل من المعروض النقدي والانفاق العام وسعر النفط على النمو الاقتصادي في

مجموعة الدول العربية محل الدراسة ؟

2. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية استندنا إلى الفرضيات التالية:

- ① يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري بالتنسيق والتكامل بين أدوات كل من السياستين المالية والنقدية؛
- ② تتحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية تبعاً لآلية العرض والطلب وعليه فذلك يرتبط أساساً بالدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له.
- ③ تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة تأثيراً متبايناً، ففي الدول النفطية تؤثر أسعار النفط تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، أما الدول العربية الغير نفطية تتأثر تأثيراً سلبياً، أي أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وسلباً في الدول الغير منتجة له.
- ④ يؤثر كل من المعروض النقدي والانفاق العام تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة.

3. أهمية الدراسة:

بكون الجزائر بلد نفطي فهو يعتمد ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على جزء كبير من عوائد قطاع الربيع البترولي، وبما أن التضارب الحاد الناجم عن القوى العظمى للتحكم في أسعار النفط يعرف على أنه يحدث هزات أو تذبذبات غالباً وهذه الأخيرة ستعكس حتماً على واقع الاقتصاد الوطني من هذا رأينا أن نختار هذا الموضوع محل الدراسة.

أولاً: لأن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يرتكز بالدرجة الأولى على أسعار النفط .

ثانياً: لأن أي تغيير في أسعار النفط ستؤثر حتماً وبصورة مباشرة وكبيرة على أهداف السياسة المالية والنقدية لاقتصاد الجزائر، من أجل استخراج نموذج اقتصادي أكثر واقعية يهدف إلى تعزيز التوازن الاقتصادي واستقراره.

4. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- ① الوقوف على مختلف التقلبات التي عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحليلها وتشخيصها.
- ② إبراز وإظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.
- ③ إظهار الأثر الذي تتركه تقلبات أسعار النفط على السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية.
- ④ إبراز انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ⑤ تحليل وقياس المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1990-2018).

5. مبررات اختيار الموضوع :

- ① ارتباط الموضوع بالتخصص العلوم الاقتصادية وبالتحديد تخصص نقود ومالية الذي نزاول فيه دراستنا في طور الدكتوراه.
- ② ميول شخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات، خصوصا الدراسات القياسية.
- ③ اهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن وذلك نظرا لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.
- ④ لان قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتتوقف عليه في عملية التنمية.

6. حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني رأينا أن تخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظراً للأسباب السالفة، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة ما بين 1990-2018، ولقد وقع اختيارنا لهذه الفترة كون أن أسعار النفط تتقلب في هذى الفترة صعودا ونزولا.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على مناهج تستجيب لبحثنا هذا، ويأتي على رأسها:

❖ **المنهج الوصفي التحليلي:** بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي،

نظراً لملائمة المنهج في ذلك. والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا نقي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات؛

❖ **المنهج المقارن:** وذلك بتحليل تجارب دول أخرى تهتم بمجال التكامل بين السياستين المالية والنقدية، واستنباط أهم المعايير التي يجب توفرها لنجاح ذلك التكامل.

أما عن الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة، فقد اعتمدنا على تلك الأدوات الأكثر شيوعاً، نختصرها:

❖ المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له؛

❖ البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع؛

❖ البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع؛

❖ كما اعتمدنا على احد نماذج القياس الاقتصادي في محاولة تطبيق panel data من خلال الوضع القائم وكذلك المعطيات المتوفرة؛

❖ الاستعانة ببرمجية Stata، للوصول إلى النتائج المرغوب فيها وفي أسرع وقت.

8. صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في رحلتنا البحثية هي:

- ✓ الموضوع واسع ومتشعب، مما صعب مهمة الإلمام بجميع جوانبه؛
- ✓ صعوبة جمع ومعالجة البيانات والإحصائيات المتعلقة بجميع الدول العربية محل الدراسة والتي كانت متضاربة في بعض الأحيان فيما بينها من مصدر لآخر؛
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت موضوع التكامل بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر.

9. الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث بمثابة حلقة تكملة لبعض الدراسات والبحوث التي سبقته، حيث نجد أن هناك بعض الابحاث التي تناولت موضوع البترول وأهميته الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، نظرا للدور الذي يلعبه في قلب موازين القوى الاقتصادية، حيث نجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع أسعار النفط وأثرها على كل من التوازنات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى دراسة مكانة قطاع المحروقات الجزائري. معظم الدراسات التي تناولت تحقيق النمو الاقتصادي كانت تتناول السياسة المالية أو السياسة النقدية كل منهما على حدا، وتأتي هذه الدراسة محاولة للجمع بين تأثيرهما المتبادل بأدواتهما المتنوعة.

هذا وقد تم الاطلاع على بعض الدراسات والأعمال التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

① الدراسات باللغة العربية:

❖ **دراسة لـ: (معيزي قويدر، 2008):** بعنوان "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، 2008: وهدفت الدراسة إلى إظهار نجاعة السياسة النقدية باعتبارها أداة للسياسة النقدية تستخدمها لمحاصرة مشكلات اقتصادية عديدة مثل التضخم والركود وتدهور قيمة العملة الوطنية، وكذلك إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية ومن ثمة التغيير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتبين للباحث أنه عندما تكون السلطة النقدية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، فالسياسة النقدية تحدث أثارا إيجابية على المتغيرات الاقتصادية والنقدية، وفي مقدمتها تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

❖ **دراسة لـ: (جمال بن دعاس، 2010):** بعنوان "التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية" أطروحة دكتوراه في السياسة الشرعية بجامعة باتنة، وهدفت الدراسة إلى المقارنة بين أدوات السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي وكذلك توضيح تأثير خصائص كل اقتصاد في فعالية هذه الأدوات ومدى الحاجة لتلك السياسات، وتهدف أيضا إلى دراسة إمكانية التكامل بين السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. ومن خلال

الدراسة تبين للباحث أن أدوات السياستين المالية والنقدية وخاصة في ظل تكاملهما يكون ذا فعالية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي وضعف ذلك في ظل الاقتصاد الوضعي.

❖ **دراسة لـ: (محمد بلعدي، 2012):** بعنوان "واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر (2001-2011)" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 37، جوان 2012، جامعة قسنطينة 1، حيث استعرض تطور السياسة النقدية ومسار السياسة المالية مركزا على أهم نماذج التنسيق بينهما في النظريات الاقتصادية، والبحث عن مسؤولية عجز الميزانية عن ارتفاع الأساس النقدي والتضخم في الجزائر، وهذا في ظل أهداف الحكومة بزيادة الناتج والتوظيف.

❖ **دراسة لـ: (محمد راتول، صلاح الدين كروش، 2014):** بعنوان "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)"، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد 66. وتبرز إشكالية هذه المقالة حول دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) في تحقيق المربع السحري لكالدور، حيث توصل الباحثان إلى أن السياسة النقدية خلال هذه الفترة لم تفلح في تحقيق الأمثلة لمتغيرات الاقتصاد الكلي بحسب المربع السحري لكالدور، كما أوضحنا أن هناك عوامل عديدة تحد من فعالية السياسة النقدية ومنها: ضيق وتخلف السوق المالي في الجزائر، وقد توصل الباحثان إلى تحقيق هدف التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، أما الأهداف الأخرى لم تستطع السياسة النقدية تحقيق الأمثلة بحسب المربع السحري لكالدور.

❖ **دراسة لـ: (سمية موري، 2014):** بعنوان "اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر دراسة قياسية" اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر. تناولت الباحثة في هذي الاطروحة اثر تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، إلا أنه لم يتطرق إلى التعارض بين اهداف السياسة الاقتصادية واثر هذه التقلبات على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

❖ **دراسة لـ: (عاشور حيدوشي، 2015):** بعنوان "اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)" أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر. تناول الباحث في هذه الاطروحة اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أنه لم يتطرق لأثر هذه التقلبات على كل متغيرات المربع السحري (التشغيل، التوازن الخارجي، التحكم في التضخم)، وبالتالي فهو لم يعالج التعارض بين الاهداف، كما لم يتطرق إلى اثر هذه التقلبات على السياسة الاقتصادية في الجزائر.

❖ **دراسة لـ: (عبد الرحمن عية، 2015):** بعنوان "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية (1962-2012)" أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، حاول الباحث في هذه الأطروحة دراسة اثر تقلبات أسعار البترول في رسم واختيار السياسات والقرارات الاقتصادية، إضافة إلى معرفة الأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إلا أنه لم يتطرق لأثر هذه التقلبات على المتغيرات للسياسة الاقتصادية.

❖ **دراسة لـ: (شليق عبد الجليل، 2018):** بعنوان "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2014" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. ناقشت هذه الدراسة موضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثر ذلك في صياغة سياسية اقتصادية متناسقة ومتلائمة تؤدي إلى ضبط المؤشرات الكلية لمنظومة التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام الأدوات البحثية المتاحة.

❖ **دراسة لـ: (قصابي شعبان، 2020):** بعنوان "دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بمسيلة. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ومعرفة أهم العوامل المساهمة في تغيرات سعر النفط في السوق العالمي، كما تهدف إلى معرفة مدى تأثير تقلبات سعر النفط على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك بشرح العلاقات الاتجاهية بين مختلف المتغيرات بصياغتها في صور نماذج رياضية.

② الدراسات بالغة الأجنبية:

❖ **دراسة لـ: (Olomola and adejumo، 2006):** بعنوان "تأثير تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا خلال الفترة 1970-2003"، باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد var ، فتوصلا أن صدمات أسعار البترول ليس لها تأثير كبير على التضخم والناتج الداخلي الخام، كما استنتجنا أن ارتفاع أسعار البترول أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و تعتبر هذه إحدى أعراض المرض الاقتصادي الهولندي.

❖ **دراسة لـ: (Ibrahim Mohamed، 2012):** بعنوان The Impact Of Government Expenditures On Economic Growth In Jordan، في مجلة Contemporary Interdisciplinary Journal Of Research In Business، المجلد14، العدد6، الولايات المتحدة الأمريكية، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1990-2010، ولقد استخدم الباحث في دراسته بيانات السلاسل الزمنية حيث أخذ بيانات متغيراته من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

❖ **دراسة لـ: (Zuhairah Bukhari and Zarinah yusof، 2014):** بعنوان "التأثيرات الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في ماليزيا" Management And Human Behaviour، العدد2، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة ملايا بمليزيا، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية

ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا للفترة 1970-2012، لاسيما بشأن تأثيرات السياسة المالية على النمو والتضخم من خلال تطبيق نموذج تحليل التكامل ونموذج تصحيح الأخطاء.

❖ **دراسة لـ : (Anita Angelovska Bežoska، 2015):** بعنوان *Coordination of Monetary and Fiscal Policies In Republic of Macedonia*، قامت الدراسة بالتحقيق في مستوى التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في جمهورية مقدونيا خلال الفترة (1992-2013)، والهدف من ذلك استكشاف العلاقة بين السياستين المالية والنقدية وأشكال التعاون بينهما.

10. محتوى البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى اربع فصول، بحيث يتم التطرق في الفصل الأول للإطار النظري للسياسات المالية والنقدية، محاولة لتفكيك المصطلحات وشرح وبيان المفاهيم والأسس الفكرية لكل منهما، ونركز على موضوع الإطار النظري لنمو الاقتصادي والهدف منه.

أما الفصل الثاني تم التعرض إلى الإطار العام لأسعار النفط، من حيث التعريف، العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط، وأسباب تقلبات أسعار النفط.

أما الفصل الثالث فخصص لموضوع مسار السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وطرح نظري وفكري للترتيبات والآليات من خلال مسار السياستين المالية والنقدية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر، وانعكاسات تقلبات أسعار النفط عليها.

والفصل الرابع، وهو التطبيقي حول فاعلية أثر كل من السياستين المالية والنقدية في الجزائر ودور ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر للفترة 1980-2018، ومقارنتها ببعض الدول العربية ثم محاول نمذجة الظاهرة.

وتتوج الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

اللفية النظرية للسياسات المالية
والنقدية و النمو الاقصادي.



تمهيد:

منذ أقول الهيمنة الكلاسيكية وتراجع تأثيرها على الحياة الاقتصادية، مقابل بزوغ فجر الفكر الكينزي؛ بدأ يتنامى الدور الاقتصادي للدولة بفضل حزمة من السياسات الاقتصادية، في طليعتها السياسات المالية والنقدية، كونها أكثر السياسات استخداما وفعالية من حيث تحقيق أهدافها الاقتصادية، ومن هذه الأهداف النمو الاقتصادي الذي شغل ويشغل بال الأمم عند أزماتها ورخائها في سبيل بلوغه؛ لكن دراسة دور هذه السياسات في الوصول للغاية المنشودة يشهد صعوبة وتعقيدا كبيرين، لا سبيل لتجاوزهما إلا بالاستعانة بنماذج رياضية مؤهلة لتفسير الظواهر الاقتصادية.

احتلت قضية التكامل بين السياستين المالية والنقدية مكانة مهمة لدى صانعي القرار الاقتصادي في عديد من الدول الصناعية والدول الناشئة على سواء، ويعزى ذلك الى التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في العقود الأخيرة، لذلك برزت أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية وتحقيق أهدافهما؛ وعدم التعارض ذلك مع توجهات السلطة المالية في تنفيذها لبرامج السياسة المالية الرامية إلى تحقيق زيادة الناتج والتوظيف المفضي إلى زيادة معدلات النمو. وهذا ما اهتم به الفصل الأول ضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية والنقدية

المبحث الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة المالية والنقدية

تعتبر السياستين المالية والنقدية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، ف نجد أن الدول غالباً ما تضع أهداف اقتصادية أساسية تمثل أهداف السياسة الاقتصادية العامة وتسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق أدوات ووسائل السياسة المالية والنقدية، حيث تحتل كل سياسة من هاته السياسات مكانة هامة لأنها تستطيع أن تقوم بالدور في تحقيق الأهداف المرجوة، فتعتبر السياسة النقدية ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لأي بلد خاصة في محاربة التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف، إلا أن هذه الأهمية تختلف عند الاقتصاديين بحسب مبادئهم وتوجهاتهم، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية ذات فعالية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالنقديين، ومنهم من يرى أنها ليست فعالة ويشككون في قدرتها الإستقرارية، وهذا كما عند الكينزيين والذين يقرون بفعالية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي، حيث تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تساهم في تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما لا يمكن بلوغ تلك الأهداف بواسطة السياسة النقدية وحدها، ولا السياسة المالية أيضاً، ومن هنا نشير إلى أهمية التكامل بين السياستين النقدية والمالية لبلوغ تلك الأهداف.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته وأهدافه ووسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهذا تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً. ولكن السياسة المالية كفكر ونظرية لم تبرز إلا مع ظهور المدرسة الكلاسيكية، ومن هنا سنطرح مختلف التحليلات لتدخل الدولة في الاقتصاد لأعرق وأبرز مدرستين متمثلة في الكلاسيك والكينزيين. بالإضافة إلى استعراض طبيعة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة¹، ولقد تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون لسياسة النقدية حيث عرفها لغاستون جيبز بأن السياسة

¹- بوناب لظفي. (2020). أهمية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) (Doctoral dissertation, Université de M'sila)، ص 10.

الفصل الأول----- الخلفية النظرية للسياسات المالية والنقدية، النمو الاقتصادي.

المالية مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد الأزمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد¹.

كما عرفها ميلتون فردمان بأن السياسة المالية مجموعة البرامج التي تنتهجها الحكومة في تخطيط نفقاتها العامة وفي تدبير وسائل تمويلها بقصد تهيئة الظروف لتحقيق الحجم الأمثل للإنتاج والتوظيف في القطاعين العام والخاص². وهناك من يذهب إلى أن: السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى³.

تعرف أيضا بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة⁴. بينما يعرفها البعض بأنها العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية⁵.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام أدواتها الرئيسية، حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

◀ **الضرائب والرسوم:** تعد الضريبة أهم أدوات السياسة المالية ومصدر لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة أنواعها، من أجل تحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية⁶. وتعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة

وتغطية النفقات العمومية من جهة أخرى⁷.

◀ **الإنفاق الحكومي:** وهو اعتماد مالي أقر من السلطة التشريعية وأجيز في الميزانية العمومية، تقوم بها الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة، بهدف تحقيق منفعة عامة وإشباع حاجات عامة⁸، وترجع أهمية هذه الأداة كونها تستخدمها

¹ - عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص:49.

² - مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلم والاقتصاد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص:339.

³ - Philip. A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p:176.

⁴ - ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2011، ص:111.

⁵ - خبايا عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية الجديدة للنشر، الجزائر، 2016، ص:26.

⁶ - رجاى الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:71.

⁷ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص:139.

⁸ - بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الاقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص:4.

الدولة من خلال سياستها الاقتصادية، في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة¹، وعليه يمكن تلخيص عناصر النفقة العامة في ثلاث عناصر²:

✓ النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي؛

✓ يقوم بإنفاقه شخص عام؛

✓ الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

◀ **الدين العام:** هو المبالغ النقدية تقتريتها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض³. وهو أيضاً عقد دين تستلّف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد⁴. تلجأ الدولة عادة إلى زيادة الدين العام في أوقات التضخم، وتعمل العكس في أوقات الكساد⁵.

المطلب الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم، وأيضاً لحماية عملتها الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون لسياسة النقدية حيث عرفها Kent بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"⁶.

كما تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة"⁷. مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.

¹ محمد إبراهيم عبد الوهي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017، ص:95.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2010، ص:65.

³ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:249.

⁴ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط3، 2007، ص:236.

⁵ رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010، ص:224.

⁶ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 183.

⁷ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى،

2007، ص: 86.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية لتحكم في كتلة النقدية بناءً على الأهداف الاقتصادية المسطرة خلال فترة زمنية معينة.

وتهتم السياسة النقدية بتوفير السيولة اللازمة لسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع محافظة على استقرار النقد والعملة¹، كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود².

الفرع الثاني: وسائل السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة بواسطة السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك من خلال امتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة لتعامل.

ويعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية على مجموعة من الوسائل والأساليب التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون، حيث تتمثل هذه الوسائل في وسائل كمية وأخرى نوعية.

أولاً: الوسائل الكمية للسياسة النقدية: الوسائل الكمية هي الأدوات التي تسعى لتأثير على حجم الائتمان وكلفته (معدل الفائدة) وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، ويطلق عليها أيضاً صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية، وتتمثل في سياسة سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

1. سياسة سعر إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها من البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطي تنقيده جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات³.

2. نسبة الاحتياطي القانوني: يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد⁴، وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة للبلد.

3. سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات،

¹-Garnier Olivier, CapulJean-Yve, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, édition Hatier· paris, 1994, p:310.

²-Marc Labonte, Gail E. Makinen, **Monetary Policy and the Federal Reserve :Current Policy and Conditions CRS**, report for congress, Updated April 30, 2008, p:02.

³-سي محمد كمال، **الاقتصاد النقدي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص: 98.

⁴-نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 291.

وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة¹.

ثانياً: الوسائل الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية: يقصد بالوسائل الكيفية للسياسة النقدية تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الائتمان المصرفي²، وهذا حسب الأولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والانكماش، فتقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو القطاعات التنموية المهمة في الاقتصاد، والتي تعيق نموها ضالة الموارد المالية المتاحة والحد من انتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربة³؛ ومن أهم هذه الوسائل نذكر ما يلي:

1. سياسة تأطير القرض: تتضمن سياسة تأطير القرض مراقبة وضبط ، وإبداء الأساسي للكتلة النقدية حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها وأي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أرباحها⁴.

2. تنظيم القروض الاستهلاكية: إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب ان يدفعه المشتري ومدة قصوى لسداد⁵.

3. الإقناع الأدبي: ويعني قيام البنك المركزي بإقناع المصارف، وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموماً وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها⁶.

4. سياسة سعر الفائدة: قد يلجأ البنك المركزي إلى تقييد البنوك التجارية وألزمها بالتعامل بسعر فائدة معين على الودائع تحت الطلب، وسعر فائدة على الودائع لأجل، وسعر فائدة للقروض العادية، وسعر فائدة رابع للقروض لبعض المجالات الإنتاجية، وهكذا يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه السياسة تشجيع الادخار وتوجيهه نحو مجالات الاستثمار المرغوبة⁷.

المطلب الثالث: أهداف السياستين المالية والنقدية

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف، وهي كالتالي:

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص: 125.

² - أكرم حداد ، حسين، هنلول ، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 190.

³ - عناية غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 140.

⁴ - Latifé Ghalayni, **Monnaie et Banques**, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, leban, 2006, p: 94.

⁵ - هيل عجمي جميل الدناي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الثانية، 2014، ص: 279.

⁶ - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 184.

⁷ - عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 210.

1. تحقيق النمو الاقتصادي: تهدف الساسة المالية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، إذ تؤدي هذه الآلية إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الدخل عبر عمل (المضاعف) من ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي¹.
2. التوزيع العادل لثروات والدخول: إن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الأولويات يؤدي إلى إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات وتوزيعها توزيعاً عادلاً على الأفراد عن طريق التوزيع الأولي للثروات، والتوزيع العادل للدخول، والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلال².
3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم السياسة المالية بأدواتها إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عانى من السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخلياً وخارجياً، وضبط مشكلة التشغيل³.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

- هناك مجموعة من الأهداف تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف بما يلي⁴:
- ◀ تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والناجمة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار؛
 - ◀ المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة الحجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛
 - ◀ المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني؛
 - ◀ المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛
 - ◀ المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

¹- رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص:70.

²- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفدر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص:499.

³- احمد بن البار. (2017). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-1986) -دراسة تحليلية قياسية (Doctoral dissertation, Université de M'sila)، ص 90.

⁴- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص:241.

المبحث الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي

تعود الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها موضوع النمو الاقتصادي، لاعتباره واحدا من أهم المؤشرات والهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية (باعتباره ضلع من أضلاع المربع السحري)، فهو مرآة عاكسة للوضع الاقتصادية والاجتماعية لأي أمة، حيث يستهدف النمو من جهة معرفة حقيقة الأداء الاقتصادي، ومن جهة ثانية مدى تحسن أو تراجع رفاهية أفراد المجتمع؛ كذلك تعود أهميته إلى الاهتمام المنقطع النظير به من مختلف الاقتصاديين عبر التاريخ، ما نتج عنه سلسلة من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وكذا سبل تحقيقه عبر السياسات المالية والنقدية التي تعتبره من أهم أهدافها.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

لا يختلف اثنان حول السعي المحموم لدول المعمورة من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وهذا مهما كانت درجة تقدم هذه الدول وأنظمتها المتبعة، فعلى أساس النمو الاقتصادي (إضافة إلى مؤشرات أخرى) يتم تصنيفها إلى دول العالم الأول أو الثالث؛ ومن هذا المنطلق ارتأينا إلى تسليط الضوء على مصطلح النمو الاقتصادي للتمكن من الإلمام بخباياه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين.¹ يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين²، ويعرف أيضا بزيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام أو الصافي بشكل حقيقي³. وعرفه سيمون كوزنتش بأنه الارتفاع نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج⁴. كما يقصد بالنمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁵.

أما كوسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو المتغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي⁶. والنمو أيضا هو الزيادة المضطرة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن

¹ - فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص: 191.

² -Jean Arrous ,Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil,1999,p: 9.

³ -Pierre robert, croissance et crises, pearson educatio,France,2010,p:2.

⁴ -Daron Acemoglu, Economic development, 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006, p:15.

⁵ - سعودي عبد الصمد. (2016). تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)

(Doctoral dissertation, Université de M'sila), ص: 56.

⁶ - أشواق بن قذور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، سنة 2013، ص: 63.

وبذلك فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع (expansion) الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة¹. ومعظم تعاريف النمو تدور حول زيادة المجمع الاقتصادي الكلي من الناتج الوطني أو الدخل الوطني بالإضافة إلى حصة الفرد منها، حيث أن: "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"². من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريفه عموماً بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين³ لتكتفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من النمو نوردتها فيما يلي:

أولاً: النمو العابر: يعتبر هذا النمو الأكثر حدوثاً في الدولة النامية، فهو لا يتميز بالثبات والاستمرارية بل يأتي نتيجة لبروز عوامل مفاجأة لا تلبث أن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو يحدث استجابة لأوضاع طارئة ومفاجئة تكون عادة خارجية مثل حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار المنتجات التي تقوم بتصديرها للخارج ومنه ارتفاع أسعارها في السوق الدولي لكن سرعان ما تضمحل هذه الزيادة بزوال مسبباتها⁴.

ثانياً: النمو التلقائي (الطبيعي): ويقصد بذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الإقتصادي الشامل في تحقيقه، بل إتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطاع، ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة⁵.

ثالثاً: النمو المخطط: وهو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليتيه ترتبط بقدرة المخططين وواقعية الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة وإذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى تنمية اقتصادية⁶.

¹ - مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص:150.

² - العمر اوي سليم. (2018). مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015) - (Doctoral dissertation، جامعة المسيلة)، ص:58.

³ - أشواق بن قور، مرجع سابق، ص:63.

⁴ - عبد الحكيم سعيح، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر، أطروحة في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص ص:10-11.

⁵ - زروخي صباح. (2017). أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015) (Doctoral dissertation، Université de M'sila)، ص:87.

⁶ - حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص:8-9.

الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي¹:

أولاً: الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، حيث يمكن حسابه بحساب الناتج المحقق في بلد، وحساب معدل نمو الناتج الوطني هو ما يطلق عليه تسمية معدل النمو.

ثانياً: متوسط الدخل الفردي: يستخدم هذا المعيار لقياس النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم، لكن الدول النامية يصعب قياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد. وعلى المستوى الفردي هناك طريقتان لقياس معدل النمو²:

1. **معدل النمو البسيط:** يقيس هذا معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعينة مقارنة بسابقتها ويستخدم في التقييم قصير الأجل لسياسات الحكومة.

2. **معدل النمو المركب:** يقيس هذا المعدل النمو في متوسط الفرد الحقيقي لفترة زمنية معينة، ويستخدم لتقييم الخطط طويلة الأجل للحكومة.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لنمو الاقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي، وهي تتمثل في ما يلي:

1. **كمية ونوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من المعادلة أعلاه رقم أن معدل النمو الاقتصادي يزداد، كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة الذي يعتمد على الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، فكأما كانت الزيادة في الأخير أكبر من الزيادة السكانية، كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في النمو الاقتصادي، وأما كانت الزيادة في عدد السكان مساوية للزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، فمعنى ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لن يتغير؛ والجدير بالملاحظة أن المعادلة السابقة رقم تستخدم السكان مؤشراً كمياً فقط، إلا أنه هناك اعتبارات نوعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فمثلاً تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة حجم القوى العاملة، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، ومن العوامل

¹ - جلال خشيب، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي 2014، متاح على خط <http://www.alukah.net/culture/0/79206> ، بتاريخ 02 فيفري 2018.

² - السيرتي محمد ونجا عبد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 340.

الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل معدل ساعات العمل في الأسبوع، نسبة التعليم والمستوى الصحي، درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل وغيرها¹.

2. **مدى توافر الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية²، والتي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية: مثل البترول، المعادن، الغابات والأسماك وغيرها، فكلما زاد استقلال هذه الموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح³.

3. **تراكم رأس المال:** يتكون رأس المال المادي ورأس المال البشري، ويقصد برأس المال المادي "كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كالألات والمعدات والتجهيزات، والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، ويطلق على عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بالتراكم الرأسمالي، وهي تعبر كذلك عن الاستثمار الذي يعبر بدوره عن الزيادة في رأس المال للمجتمع، ويعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس⁴؛ ويعتبر رأس المال البشري الذي يشمل كل الخبرات البشرية الموجودة والمشاركة في عملية الإنتاج⁵ من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويعتمد- بالإضافة إلى التعليم والتدريب- على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بنائه وصيانته، ويعتبر رأس المال البشري الكفاء من أهم ما تتميز به الدول المتقدمة على الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال البشري الكفاء، لذا وجب على هذه الدول الاهتمام به لتحسين القدرة الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي⁶.

4. **معدل التقدم التقني:** ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة⁷. هو أيضا تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق

¹- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار النشر وائل للنشر، الأردن، ط1، 2006، ص:270.

²- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص:467.

³- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص ص:470-471.

⁴- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:468.

⁵- فضل التقيب، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس)، 2006، متاح على خط http://www.wafainfo.ps/pdf/social_capital_arabic.pdf، تاريخ الاطلاع 01 جانفي 2018، ص:12.

⁶- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:470.

⁷- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص:183.

لنتاج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلى على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول¹. إلى حد ما، فإن الدول الأقل تقدما يمكن أن تأخذ بتلك الأساليب التقنية في الإنتاج من خلال استيرادها من الخارج، والاستفادة منها في تنمية اقتصادها من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية الكامنة في اقتصاديات هذه الدول ولاسيما ضعف ومرونة الجهاز الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة، أما الدول الأكثر تقدما فإنها دائما تبحث في تطوير الأساليب التقنية وابتكار أساليب جديدة، وبالتالي وجود ما يسمى بالفجوة التكنولوجية، يوحي بان هناك مجال للابتكار يتجاوز مجرد نقل التكنولوجيا الأجنبية².

5. العوامل البيئية: يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، ومن ذلك العوامل السياسة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى قد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية ووفرة الموارد البشري الفعال.

6. التجارة الدولية: تعد التجارة الخارجية من بين العوامل الأساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة، فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من دول أكثر تقدما تحولها نحو الصناعات المتطورة، هذا بالإضافة إلى الاستشارات الفنية التي لا تقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات³، تكمن أهميتها لاعتبارين أساسيين⁴:

◀ **الاعتبار الأول:** إن التجارة الخارجية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية.

◀ **الاعتبار الثاني:** أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاءة الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية، فيما يتعلق بالاعتبار الأول، فإن أهم ميزة تصنفها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجي، هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه عند محدودية مواردها الطبيعية والبشرية، وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية. لتأخذ مقلدا أي دولة تسعى إلى النمو من خلال سياسة التصنيع، والأخذ بأساليب الإنتاجية المتقدمة في كل مجالات الإنتاج، وأمكن لها الاعتماد بشكل أساسي على الواردات من السلع الاستثمارية، ومن السلع الوسيطة الأزمة لتنفيذ هذه السياسية بموجب هذه الطريقة في مجال

¹ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، القاهرة، دار القاهرة، 2001، ص:58.

² علاوة نوري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2010، ص:164.

³ ياسين سالمى. (2010). دراسة قياسية تحليلية لسلوك إدار العائلات الجزائرية خلال الفترة 1975-2009 (Doctoral dissertation, Université de M'Sila-Mohamed Boudiaf)، ص:72.

⁴ عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص:313.

التبادل الدولي لسلع، يمكن أن تكسب الدولة المعنية كثيرا من مزايا الإنتاج الكفاء في العالم الخارجي، وعلى ذلك تعتمد هذه الدول على النمو إلى حد كبير في مدى مقدرتها على الاستيراد، ومن هنا يزيد اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة.

7. **اليد العاملة:** هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن لإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج القومي، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين في البلد، وكذا ساعات العمل التي يبذلها العامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عاملا رئيسيا في ارتفاع العمالة في الدولة. يجب التركيز على نوعية العمل، حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم¹.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي منذ الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثروات الفكرية والصناعية وحاولوا تقديم وتفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، ثم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة الكثير من الأعمال والكتابات حول النمو الاقتصادي أهمها نموذج Harrod-Domar والنموذج المقدم من قبل Solow، ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث، ريكاردو، مالتس، كارل ماكس وغيرهم، واستند تحليلهم على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط²، وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على أنه "نتاج عملية التراكم رأسمالي"³. سنعمل من خلال هذه النقطة على إبراز أهم مساهمات مفكري المدرسة الكلاسيكية بخصوص مسألة النمو الاقتصادي.

أولا: النمو الاقتصادي عند آدم سميث(173-1790): أكد "آدم سميث" في كتابه "تحقيق في ثروة الأمم" سنة 1776 على أن النمو الاقتصادي هو آلية تتحد بفعل عوامل داخلية، حيث أشار إلى أن

¹ - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص:81.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2007، ص:55.

³ - Dominique Guellee, Les nouvelles théoris de la croissance, édition la découverte, France, 2001,p:25.

العامل الرئيسي في نمو إنتاجية عنصر العمل التي لا حدود لها هو تقسيم العمل الذي يرتبط بدوره بمدى اتساع السوق ومن ثم بتراكم رأس المال المادي¹.

وأشار "سميث" إلى أن تقسيم العمل يؤدي إلى تحقيق خاصية ارتفاع العوائد لعنصر العمل، وذلك من خلال ما ينتج عنه من: تحسين في مهارة عنصر العمل، ادخار الوقت وتجنب تضييعه في الانتقال من عمل لآخر واختراع لآليات جديدة كما أكد على أن تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق كلما أمكن ذلك من تقسيم أكبر للعمل ما بين الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في إنتاجية عنصر العمل على مستوى كامل المؤسسات الناشطة².

ثانيا: النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو(1772-1832): قد آمن ريكاردو أن الرأسمالية هي التي تحقق النمو الاقتصادي بفضل استثمار مدخراتها وتحويلها إلى رأسمال، وهو العنصر الفعال في النمو الاقتصادي. من ناحية ثانية، اعتبر ريكاردو طبقة العمال وملاك الأراضي طبقات تقوم على استهلاك مداخلها، بحيث أنها لا تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي.

وقد خلص دافيد ريكاردو فيما يخص مسألة النمو الاقتصادي إلى نظرة تشاؤمية حيث أن تحليله اعتمد على احتلال القطاع الزراعي المركز الأول في الأهمية وقسم النظام الاقتصادي إلى رأسماليين وأصحاب أراضي وأخيرا عمال.

فقطاع الزراعي هو قطاع أساسي حيث يرى أن الأراضي الأكثر جودة يحصل ملاكها على ريع يتراكم ويتزايد لكنه في حالة زيادة الطلب على المنتجات الزراعية يتوجه الملاك إلى الأراضي الأقل جودة والتي تتطلب عدد أكبر من العمال مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الزراعة وبالتالي عدد أكبر من العمال وزيادة النفقات المتغيرة وإذا استخدمنا حسب ريكاردو رأس المال بدل العمل فهذا لا يغير شيئا لأن حسبه رأس المال هو عمل مخزون واستخدمه في ظل غياب التطور التكنولوجي لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج³.

إن ظاهرة نقص المنتج الزراعي وارتفاع أسعاره، يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد ككل ويكون هذا في غير صالح الرأسماليين لأن حسب ريكاردو الأرباح هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي فهي مصدر لادخار والاستثمار وانخفاضها يعني تباطؤ معدل تراكم رأس المال في النشاط الصناعي وبالتالي دخول الاقتصاد في حالة ركود. ولم يعط ريكاردو للتطور التكنولوجي أهمية تذكر ببل اعتبره ظاهرة وغير منتظمة واستثنائية. وبذلك كان ريكاردو متشائما وتوقع سيادة ظروف ارتفاع

¹ - بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-

2014، أطروحة دكتوراه علوم في علوم تسير، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص:39.

² - Neri Salvadori, The Theory of Economic Growth: a ' Classical' Perspective, Edward Elgar publishing UK,2003,pp:3-4.

³ - عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص:294.

أسعار السلع الزراعية في المدى الطويل ومنه ارتفاع الأجور والريبيع وانخفاض الأرباح وهو ما يؤدي إلى تناقص معدلات الادخار والاستثمار ودخول الاقتصاد في حالة ركود¹.

ثالثا: النمو الاقتصادي عند توماس روبرت مالتس(1766-1843): انطلاقا من نظريته في السكان، التي تقول بأن عدد السكان يزداد وفق متتالية هندسية في وقت يزداد الغذاء وفق متتالية حسابية متأثرا في ذات الوقت بقانون تناقص الغلة، توصل مالتس إلى أن النمو الاقتصادي سيؤول إلى وضع الركود. فغلاء أسعار الغذاء من شأنه أن يؤثر في مستوى الأجور، أي حصول ارتفاع فيه، ومن ثم التأثير سلبا على مستوى تراكم رأس المال، بشكل يؤدي إلى انخفاض هذا الأخير.

ولقد انتقد مالتس قانون المنافذ، أو ما يعرف بقانون ساي، الذي يقول بأن العرض يخلق الطلب حسب قانون ساي، فإن الادخار يمثل طلبا على السلع الرأسمالية، إلا أن مالتس رأى فيه نقصا في الطلب بشكل يؤدي إلى نقص الاستثمار وانخفاض أرباح الرأسماليين².

رابعا: النمو الاقتصادي عند كارل ماركس(1770-1831): أما المفكر الاقتصادي كارلس ماركس فلقد خالف كل من آدم سميث وريكاردو في فكرتهما عن النمو الاقتصادي. حيث أن بالنسبة له فائض القيمة والذي يعد الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال من أجل إنتاج تلك السلعة هو المحرك للمجتمع الرأسمالي واعتبر أنه يوجد محركين لعملية تراكم رأس المال وهما طبيعة النظام الرأسمالي من خلال البحث عن زيادة معدل الأرباح من خلال تخفيض التكاليف أما بتخفيض الأجور وإما من خلال تشغيل العمال ساعات أكثر عند نفس مستوى الأجر وهذا يؤدي بهم إلى زيادة أرباحهم ومنه تراكم رأس المال³.

كذلك التقدم التكنولوجي الذي يعمل على رفع الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج. واعتمد ماركس أن الكساد والأزمات تصبح أكثر قوة كلما تقدم النمو الاقتصادي وربما تناقصت الأجور فعليا كلما خفضها الرأسماليون في محاولة منهم للحفاظ على معدل مرتفع للأرباح.

وبالتالي خلص ماركس إلى أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستمرة إلا أنه اعتبر أن مصدر النمو هو قانون تزايد الغلة الموجودة في الصناعة وليس في الزراعة وأن مصدر النمو هو قانون تزايد الغلة الموجودة في الصناعة وليس في الزراعة وأن التطور التقني هو عامل مهم في زيادة الإنتاجية غير أنه كاف لدفع عملية النمو الاقتصادي⁴.

¹ - بوغزالة محمد نجلة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص:141.

² - صابة مختار، الاستثمار في رأس المال البشري وآثاره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص:9.

³ - حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشور، جامعة الجزائر، 2006، ص:11.

⁴ - Dominique Guellec, Pierre palle, Les nouvelles théories de la croissance 4eme édition la couverture, paris, 2001, p:28.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

شكلت النظرية النيوكلاسيكية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي أهم ما يميز هذه النظرية عكس ما كان عليه التحليل الكلاسيكي الذي يقوم على مستوى الجزئي.

سنعمل من خلال هذه النقطة على إبراز أهم مساهمات مفكري المدرسة النيوكلاسيكية بخصوص مسألة النمو الاقتصادي. وسنركز هنا على مساهمات كل من شومبيتر، كينز وهارد-دومار باعتبارهم أهم من ساهموا في هذا الميدان.

أولاً: النمو الاقتصادي عند شومبيتر (1911-1939)¹: ما يميز نظرية شومبيتر عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض أيضاً أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج، ويمكن تلخيص مضمون النظرية فيما يلي:

1. دور الابتكارات التكنولوجية: يلعب الابتكار دوراً أساسياً في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز "شومبيتر" خمسة أصناف من الابتكارات:

✓ إنتاج سلعة جديدة.

✓ إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

✓ التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

✓ الحصول على مواد أولية جديدة.

✓ إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

وتتمثل الابتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.

¹ - أشواق بن دور، مرجع سابق، ص ص: 73-74-75.

2. العملية الدائرية: إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخل كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجاً. وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض.

ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

ثانياً: النمو الاقتصادي عند كينز: لقد عرف الفكر التقليدي أزمة نتيجة عجزه عن تفسير أسباب الأزمة العالمية التي عرفها العالم في 1929، وخلال هذه الفترة وضع "كينز" نظريته المشهورة سنة 1936 فإن معظم أفكاره كانت محاولات لتخلص من الكساد، لذلك فأول ما نادى به هو مبدأ سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي وأهتم كينز بالاقتصاد الكلي من خلال وصفه لشروط الأزمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وعرف الطلب فعال على أنه "الجزء من الدخل القومي الذي يتفق على الاستهلاك والتراكم¹. وركز على دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض النقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي². كما عمل على إيجاد العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وهو ما سماه تضاعف الاستثمار، حيث يرتفع الدخل بشكل مضاعف من خلال آلية المضاعف³.

ثالثاً: النمو الاقتصادي عند هارو- دومار: يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "وي هارود" والاقتصادي "إفسي دومار" ويعتبر مزيجاً بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين⁴، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه⁵.

¹ - Sabrina Nage ,Les nouvelles théories de la croissance, cahiers française, N: 323, 2006, p:08.

² - علي جدوع الشرفات، التنمية في العالم العربي، الواقع.. العوائق.. سبل النهوض، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص:48.

³ - أحمد الكواز، حلقة نقاشية حول: لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، 2011، ص:8.

⁴ - Richard Grabowski, Michael shields : a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development : volume 25, n° 01, 2000. P1,(ht t p://www.jed.or.kr/full- t ext /25- 1/grabowski.PDF) , reviewed on 10/10/2017.

⁵ - Dwight Perkins : économie du développement , 3è me édit ion, édit ion de boeck, Belgique, 2008, p:141.

وبالتالي من خلال اهتمام كل من هارد ودومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعب دوران رئيسيان حيث¹:

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

رابعاً: النمو الاقتصادي عند سولو-سوان solow-swan: نموذج solow الذي فرض نفسه كنموذج مرجعي للنظريات الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي يعرض أفكار مستمدة من التوازن العام لوالراس. وهو ما يجعلنا نقتصر عليه كنموذج ممثل لفكر المدرسة النيوكلاسيكية حول مسألة النمو الاقتصادي، حيث يهدف هذا النموذج إلى البحث في إمكانية تحقيق نمو مستقر ودائم². نجد أن نموذج "سولو-سوان" بحيث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي، وذلك من خلال توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام محافظاً على جوهر البديهيات (الإنتاجية الحدية، المنافسة الكاملة، المردودية غير المتزايدة... الخ)³.

قدم الاقتصادي النيوكلاسيكي البارز Robert M.Solow نموذجاً للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في مقاله: "A Contribution to the Theory of Economic Growth" سنة 1956. والذي يعتبر بديلاً لنموذج النمو الذي جاء به كل من Harrod و Domar، حيث أدرج في نموذجه إمكانيات إحلال عوامل الإنتاج وتناقص الغلة لعامل معين، حسب Solow يستند نموذج هارد-دومار على افتراضات غير واقعية مثل ثبات نسب عوامل الإنتاج وثبات معامل رأس المال-الناتج، مما جعل النتائج الأساسية لهذا النموذج دقيقة ومشبوهة⁴، ويعتبر نموذج Solow الإطار الأساسي لدراسة التقارب بين الدول، وتجدر الإشارة إلى أنه في نفس الفترة، نشر الأستاذ Trevor W.Swan (1956) أفكاره حول النمو الاقتصادي والتي تعتبر مطابقة لأفكار Solow، لذلك يتم الإشارة إلى هذا النموذج النيوكلاسيكي للنمو باسم نموذج Solow-Swan⁵.

ويحصل التوازن حسب مفهوم Solow عندما يتساوى معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي في الأجل الطويل بناء على عدم ثبات نسب عناصر الإنتاج، حيث يتم المزج بين عنصرَي العمل ورأس

¹- Subrata Ghatak : introduction to development economics, 4th edition, routledge edition, 2003, p:54.

²- Karim pellier, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse cliométrique du modèle de Römer, revue "économie et société", série "histoire économique quantitative", Tome XXXIX, N° 7, juillet 2005, p:1309.

³- Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie », Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003, P: 45.

⁴-Robert M. Solow ; " A Contribution to the Theory of Economic Growth " ; The Quarterly Journal of Economics ; Vol.70 ; No.1 ; 1956; p:65 .

⁵- Lars Weber ; " Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models " ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; London and New York ; 2010 ; p:92.

لإنتاج كمية محددة من سلعة معينة¹، حيث أرجح سولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال².

من فرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف³.

خامسا: النمو الاقتصادي عند سولو مع التقدم التقني: فانطلاقا من فرضية أن الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة، فالنمو الاقتصادي لا يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل إلا عن طريق توافر عوامل خارجية مثل التطور التقني وارتفاع معدل النمو السكاني⁴.

لقد توصل سولو في نظريته إلى أن وصول الاقتصاد إلى حالة التوازنية في المدى الطويل يجعل متوسط الدخل الفرد ثابتا، ولزيادة هذا الدخل الفردي قام سولو بإدخال مفهوم التقدم التقني A في النموذج والذي يعتبره متغيرا خارجيا يمكن له أن يزيد في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال تأثيره في مختلف عناصر الإنتاج.

وعادة يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل لأن التقدم التقني يترك تأثيرا بالغا في مهارة العامل، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الماهر وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة النمو الاقتصادي، ويطلق على هذا نوع من التقدم التقني بالتقدم التقني الداعم للعمل الماهر⁵. وتوصل سولو إلى نتيجة مفادها أن الدول الغنية هي تلك الدول التي تتمتع بمعدل ادخار مرتفع ومعدل نمو سكاني منخفض وتقدم تقني مرتفع، وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسة الميدانية التي قام بها سولو في تفسير مدى مساهمة عناصر العمل ورأس المال فسرا على الترتيب 11%، 37.6% من النمو الاقتصادي، أما التقدم التقني ففسر 51.4% من النمو⁶، ويؤكد سولو أن التقدم التقني ينقل دالة الإنتاج

¹- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو الأزمات لصالح الفقراء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، نيسان، 2010، العراق، ص:29.

²- محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو الاقتصادي (تقديم وقراءة نقدية)، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2016، ص:43.

³- صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص:40.

⁴-Frédéric teulon, Croissance, Crises et Développement (6^{ème} édition, Press Universitaire, France, 2001),p:113.

⁵- Gregory N Mankiw, Macroéconomie, Traduit par: Jean houard, 3eme édition, de boeck, Paris, 2003,p:247.

⁶- Bernard Bernier et Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 9 éditions, Dunod, Paris, 2007, p:516.

إلى الأعلى بمرور الزمن، وبالتالي بمعدل أعلى من معدل زيادة المدخلات التقليدية للإنتاج (العمل ورأس المال).

تشير هذه النظرية إلى أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حدثت بفعل عوامل خارجية مثل تغير معدل النمو السكاني أو معدل الادخار أو معدل التقدم التقني، وفي المقابل يؤدي التقدم التقني وحده إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية الصافية لأس المال أو إلى زيادتها، أي أن معدل نمو الإنتاج الفردي يتحدد فقط بمعدل نمو التقدم التقني عكس معدل الادخار المرتفع الذي لا يؤدي إلى زيادة مستمرة في نمو الإنتاج الفردي، بل يؤدي إلى زيادته مرة واحدة بمجرد ارتفاعه، فيسمح التقدم التقني بمفرده بزيادة الإنتاج، ومن ثم يستمر معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع في الأجل الطويل¹.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

قاد الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى عدم الرضا عن النظرية التقليدية والتي استنادا إليها ليس لاقتصاديات أي صفات ذاتية تسمح بحدوث واستمرار النمو لفترة طويلة، ففي غياب صدمات خارجية أو تغيرات تكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تقترب من الصفر في معدل النمو²، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظريات فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم. وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل، ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي:

أولاً: نظرية مراحل النمو لوالث روستو:

استلهم "روستو" نظريته من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية لا سيما تجربة إنجلترا منذ عام (1780)، وقد اعتبر في كتابه مراحل النمو الاقتصادي أن النمو ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية³، يقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل. ولقد اعتمد روستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة، فيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل:

¹ - طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم -دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990/2010-،

أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص:74.

² - مشيل تودارو ترجمة محمود حسن حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة السعودية، 2006، ص:153.

³ - عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمستن، 2012/2013، ص:26.

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي، أما اجتماعيا فيتصف بالجمود، وتحكمه العلاقات الغسرية والقبلية، عاشت أوروبا هذه المرحلة في العصور الوسطى¹.
 2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستثمار نتيجة الثورة الصناعية وذلك عن طريق استبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل أكثر إنتاجية والتوجه للإنتاج الصناعي وتحول العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي².
 3. **مرحلة الانطلاق:** تعتبر هذه المرحلة هي المصدر الأول والأساسي للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية و"تسعى الدولة للقضاء على أسباب التخلف وتخطي العوائق..."³ التي كانت تميز الفترات السابقة، فتنصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطوع إلى الحداثة في القطاعات الحديثة. إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.
 4. **مرحلة النضوج:** تزداد في هذه المرحلة درجة التصنيع واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع، كما ترتفع فيها الإنتاجية بدرجة كبيرة، ويستطيع المجتمع أن يستغل موارده الإنتاجية بأكبر كفاءة ممكنة كما يستطيع إنتاج العديد من السلع والخدمات المختلفة، كذلك تظهر بعض الصناعات الدقيقة والصناعات الكيماوية والكهربائية ذات القيمة العالية⁴.
 5. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** يتحول اهتمام المجتمع في هذه المرحلة نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إنتاج واستهلاك سلع الرفاهية بكميات كبيرة⁵.
- ثانيا: نظريات النمو الداخلي:**

إن المشكل المطروح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو هو استبعادها لإمكانية النمو في المدى البعيد الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج⁶.

من خلال فكرة جديدة تعرف بنظرية النمو الداخلي التي تتخصص في تفسير العوامل التي تحدد وتتحكم في تغيرات التقدم التكنولوجي، أو ما يسمى ب"بواقي سولو"، وذلك من خلال أبحاث كل "بول رومر" 1986، و"روبرت لوكاس" 1988، و"بارو" و"روبيلو" 1991، والتي انطلقت من فكرة مفادها أن حتى محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مثل السياسة النقدية تعد عوامل أساسية للنمو الاقتصادي، كما أنها خرجت عما جاء به سولو فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي،

¹ - عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:150.

² -John Gow, development theory Rostow's five-stage model of development, faculty of education and art, the university of Newcastle, semester1 2005,p:05.

³ -W.W.Rostow, (1970), « Les cinq Etapes de la Croissance Economique » , Paris, Le Seuil, P:18.

⁴ - هشام محمود الأقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص:155.

⁵ John Gow, op-cit,p:5.

⁶ -Ghazi Boulila , Mohamed trabelssi, Théorie de la croissance, centre de publication universitaire, Tunis, 2008, P:166.

الفصل الأول----- الخلفية النظرية للسياسات المالية والنقدية، النمو الاقتصادي.

واعتبرت أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية وعلى هذا الأساس جاء ما يسمى بنظريات النمو الداخلي¹.

الخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية لمتناقصة لرأس المال الذي يتميز بخاصية التراكم الإرادية من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم تحت مبدأ المردودية المتناقصة².

ومن بين أهم عوامل النمو الاقتصادي في هذا النوع من النظريات، في مستهلها نظرية AK لـ Robelo، نجد تراكم رأس المال وتراكم المعارف بالنسبة لـ Romer، تراكم رأس المال البشري لـ Lucas، الهياكل القاعدية العمومية (الإنفاق الحكومي) لـ Barro .

1. نموذج "AK"Robelo في النمو الاقتصادي: يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل. عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$ ، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي³:

$$Y = AK \dots \dots \dots 1$$

حيث A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت.

إن الغياب الكلي لتناقص العوائد قد يبدو غير واقعي، ولكن الفكرة تصبح أكثر قبولاً إذا تم التحدث عن K بمفهومه الواسع ليشمل رأس المال المادي والبشري⁴.
بحيث: تراكم رأس المال يأخذ الصيغة المعطاة في نموذج سولو أي أن⁵:

¹- نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000/2014)-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة*1*الحاج لخضر*، 2016/2015، ص:101.

²-Ahmed Zakane, Dépense publiques productive, croissance à long terme et politique, Essai d'an alize économétrique Appliquée ou cas de l'Algérie, Thèses pour obtenir du diplôme de doctorat d'tat en sciences économiques, université d'Alger 2002- 2003, p:14.

³-Gregory N MANKIW, Macroéconomie 3eme édition De Boeck PARIS France 2003, p:264.

⁴- Lewis-Guodo Liu , Robert Premus ; "Global Economic Growth : Theories, Research, Studies, and Annotated Bibliography, 1950-1997" , Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ; 2000 ; p:16.

⁵- بن قلبية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص- ص: 93-94.

$$K = sY - \delta K \dots \dots \dots 2$$

بحيث :

Y تمثل الإنتاج، k رأس المال، s نسبة الادخار.

وعليه ومن خلال ما سبق نستطيع الحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A.

من خلال المعادلتين السابقتين يمكن استخراج معادلة النمو كما يلي:

باعتبار A ثابت فإنه يمكن التعبير عن معدل نمو الدخل كما يلي:

$$\frac{\dot{y}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \rightarrow \frac{\dot{y}}{Y} = As - \delta \dots \dots \dots 3$$

أما معدل رأس المال فيمكن الحصول عليه بقسمة طرفي المعادلة(2) على K

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots 4$$

من خلال المعادلتين(3)و(4)نستنتج أن معدل نمو رأس المال يعادل تماما معدل نمو الناتج:

$$\frac{\dot{y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots 5$$

من خلال صيغة معدل النمو نلاحظ أن هذا الأخير دالة متزايدة في معدل الادخار، وهذا فإن نموذج AK يبين أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل ذو طابع داخلي من خلال علاقته مع نسبة الادخار(s) ومن ناحية أخرى أن رأس المال يتراكم بمرودودية ثابتة أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومنه فإن للدولة إمكانية التدخل بواسطة السياسة الاقتصادية ما دام مستوى النمو الاقتصادي محدد من طرف معدل الادخار.

إلا أن المشكل الأساسي الذي يعاني منه النموذج AK ينطلق من المرودودية الثابتة لرأس المال، فمن خلال الاقتصاد الجزئي نجد أن دالة الإنتاج المؤسسة هي ذات مرودودية متغيرة أي زيادة ونقصان، أما مرودودية ثابتة تفترض حالة الاستقرار.

أما عن المشكل الآخر أن الدالة المعتمدة في نموذج AK لم تستخدم كل عوامل الإنتاج مثل العمل، الأرض المواد الأولية،... الخ التي لا يمكن إدماجها في مفهوم العمل الموسع التي بدورها هي بدورها هي الأخرى تلغي ثابت المردودية المقترحة في نموذج AK.

2. نموذج Paul Romer في النمو الاقتصادي: يدخل نموذج Romer ضمن نماذج النمو الداخلي، حيث

يعتبر أب النمو الداخلي لأنه أول من جاء بهذه الفكرة، ففي نمودجه الأول عام 1986 أرجع النمو الاقتصادي إلى عامل التمرن (Learning by doing)، أما في نمودجه الثاني عام 1990 فأرجع النمو الاقتصادي إلى تراكم المعارف العامة، هذا النموذج الأخير الذي افترض فيه ثبات مخزون رأس المال البشري، واعتبر التقدم التكنولوجي هو إنتاج لأنواع جديدة من السلع الرأسمالية.

أ. النموذج الأول لـ Romer في النمو الاقتصادي لعام 1986: الاستثمار الخاص في رأس المال

المادي هو مصدر مشترك للنمو الاقتصادي لدى النظريتين القديمة والحديثة. ولكن النظرية الحديثة تتاولته بطريقة مختلفة، حيث وللوصول إلى نمو ذاتي مستمر - *entretenue auto* - يجب الوصول إلى قيمة ثابتة للعائد الحدي لرأس المال. نموذج رومر هو نموذج بسيط، استبدل فيه عامل التطور التكنولوجي الخارجي لنموذج سولو بعامل تراكم المعرفة حسب رومر سلعة عامة تمثل جزء من رأس المال¹، النموذج المرجعي للنمو الداخلي (Romer 1986) يركز على وجود وفورات خارجية إيجابية بين المؤسسات لأن استثمار كل منها لا يسمح فقط برفع مستوى إنتاج هذه المؤسسة وإنما يرفع من إنتاجية المؤسسات الأخرى بسبب وجود وفورات خارجية تكنولوجية، فاستثمار هو مصدر للتعليم والممارسة، وهذه المعرفة لا يمكن أن تكون ملكية خاصة للمؤسسة لوحدها بالرغم من كونها هي التي أنتجتها وإنما تنتشر لا محالة إلى بقية المؤسسات، فاستثمار يكون إذن سببا مباشرا في النمو الاقتصادي وذلك بسبب آثاره على التطور التقني. ويعني التعلم بالممارسة أشكال الزيادة في المعرفة الناشئة عن النشاط الإنتاجي، على عكس نشاطات أخرى مثل التربية والبحث، فالتحكم الناشئ من تكرار نفس العملية من طرف الفرد أو المجموعة، حيث الإعادة مرتبطة بالإنتاج المتراكم، فالتعلم بالممارسة يولد إذن عوائد حجم ديناميكية والتي إذا كانت قوية فإنها تسمح بتحقيق نمو اقتصادي ذاتي مستمر. ومن بين أشكال التعلم بالممارسة يمكن الحديث عن تحسين المعدات المستخدمة حاليا، أعمال إعادة الهندسة والتصميم، تبنى تكنولوجيات حديثة، الرفع من مهارة العمال.

إذن Romer في نمودجه الأول اعتبر بأن النمو الاقتصادي ينتج عن تراكم المعارف التكنولوجية وذلك عبر الاستثمار، فبقدر ما ننتج بقدر ما نتعلم أن ننتج بطريقة فعالة، فبالإنتاج نكتسب خبرة ترفع من

¹ محمد عبد العال صالح، توجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، عمان، 3/2 أكتوبر 2005، متاح على خط <http://www.oea-oman-org/oea4.ptt>، ص: 15.

الإنتاجية. وهو ما يدعونا إلى القول بأن نموذج Romer هو أول نموذج نمو داخلي أدخل على النموذج النيوكلاسيكي فرضيتين أساسيتين¹:

➤ **الفرضية الأولى:** أعاد الفكرة التي مفادها بأن التعلم بالممارسة يسمح للمؤسسات بتطوير طريقهم الإنتاجية مع مرور الوقت، إذ اعتبر بأن إنتاجية مؤسسة ما خلال فترة معينة هي دالة متزايدة للتجربة السابقة التي تراكمت لديها من خلال إنتاج سلعة معينة. هذا التحسن في الإنتاجية الناتج عن الاستثمارات، ففي كل مرة يقوم بها المنتج بالاستثمار فإن سلع التجهيز الجديدة يتم فيها إدماج المعارف المتراكمة عن الخبرة، وبالتالي تصبح أكثر فعالية من التجهيزات القديمة التي حلت محلها.

➤ **الفرضية الثانية:** أعاد مبدأ الوفورات الخارجية التي طورها ألفرد مارشال خلال نهاية القرن الماضي، فالمؤسسات عبر تحسين إنتاجيتها يكون لها وفورات خارجية إيجابية على بقية المؤسسات، فيوجد تنافس بين المنتجين بحيث أن كل واحد منهم يعمل على تقليد طرق الإنتاج الأكثر فعالية لزيادة الإنتاجية، حتى ولو كانت طرقا ابتكارها مؤسسات أخرى.

في نموذج الثاني لم يتوقف Romer عند التحسن عند التحسن في الإنتاجية الناشئ عن التعلم بالممارسة بفضل الاستثمار ولا الوفورات الخارجية الإيجابية التي تولدها المؤسسة على بقية المؤسسات كمصدر داخلية للنمو الاقتصادي، وإنما أدخل عناصر إنتاج جديدة في نموذج الثاني والذي سوف يكون موضع حديثنا في العنصر الموالي.

ب. النموذج الثاني لـ Romer في النمو الاقتصادي لعام 1990: في هذا النموذج يعتبر بول رومر أن المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي هو إنتاج أنواع إضافية من السلع الرأسمالية، ويفترض رومر أن هناك مورد من نوع خاص من العمل أو رأس المال البشري لإنتاج سلع رأس مالية يمكنها أن تنتج ناتجا نهائيا وفق التكنولوجيا المحددة، هذه الصيغة للتكنولوجيا تجعل الأثر الإنتاجي لامتلاك تنوع كبير من السلع الرأسمالية قويا، وبالتالي فإن معدل النمو الناتج يكون متناسب مع كمية رأس المال البشري المخصص للبحث ولاكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، وحسب رومر فإن مصادر النمو الداخلي تتمثل في²:

- أن تكنولوجيا الناتج النهائي القوية تسمح باستدامة النمو بخلق أنواع من السلع الوسيطة فقط .
- أن يكون ناتج قطاع البحث في الاقتصاد خطي بالنسبة إلى المدخل من رأس المال البشري في البحث وبالنسبة إلى عدد أنواع السلع المخترعة.

وسلم رومر بأن التقدم التكنولوجي في الصناعة يتطلب نشاط جماعي بهدف الريج مؤلف من تصاميم محددة تتمثل في منتجات تسجل عليها براءات اختراع لإبعاد الشركات المنافسة من ممارسة نفس

¹ -Jacques généreux, Introduction à la politique économique (3ème édition, Edition du Seuil Paris, 1999, p:310.

² - روبرت صولو ترجمة ليلي عبود، نظرية النمو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص: 252.

النشاط بالإضافة إلى المعرفة المتعلقة بهذه التصاميم والتي تعد أساسا ملكية عامة¹، لذا تظهر أهمية رأس المال البشري ازداد حجم المنتجات التي تزيد من الإنتاجية وازداد حجم المخزون المعرفي مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، ولكن في حالة البلدان النامية فهي تعجز عن التنسيق بين رأسمالها البشري وبين مخزونات المعرفة في تحقيق النمو السريع.

ويرى رومر في نموذجه أنه حتى تتمكن شركات القطاع الخاص التي تستثمر في البحث والتطوير من خلق سلع جديدة تزيد كفاءة عملية الإنتاج توفر قوانين براءات الاختراع وحماية حقوق الملكية ويشير رومر إلى مسألة انتشار المعرفة بقوله²: "تقوم كل وحدة من رأس المال ليس فقط بزيادة خزين رأس المال المادي ولكن أيضا بزيادة مستوى التكنولوجيا لكل الشركات في الاقتصاد الوطني". وحسب رومر فإن مفتاح النمو في المدى الطويل هو تطوير تكنولوجيا جديدة، أما في الدول النامية فإن السياسات التي تبني التكنولوجيا الجديدة يجب أن تتضمن تكوين رأس المال البشري وتشجيع عملية التنظيم والتكامل الدولي الذي يزيد عرض التكنولوجيا الحديثة.

3. النموذج لـ Loucas في النمو الاقتصادي لعام 1988: بعد أن استعرضنا بالتفصيل نموذجي Romer لسنة 1986، 1990 كونهما يبينان مدى مساهمة أنشطة البحث والتطوير في النمو الاقتصادي عن طريق التأثير في الرأس المال البشري، سنستعرض بإيجاز أعمال Loucas لسنة 1988، حيث يعتبر هذا الأخير بأن النمو الاقتصادي يتحدد بالأساس بتراكم رأس المال البشري، وأرجع "R.LUCAS" تباين معدلات النمو بين الدول إلى الاختلاف الذي شهده مستوى تراكم رأس المال البشري لديها، كما ربط مخزون رأس المال البشري بمستوى الاقتصاد حيث أن المجتمعات المتطورة تحوي أفرادا يتمتعون بمخزون رأس مال جيد³، وأوعز النمو إلى ديناميكية تراكم هذا المخزون من خلال تخصيص الأفراد للوقت اللازم والكافي قصد تجميع المعارف ما يقود في النهاية لتطوير رأس مالهم البشري.

إن تعريف هذا المصدر للنمو الاقتصادي ليس جديدا، ولا خاصا بـ لوكاس، لأنه وببساطة هناك كتاب آخرين عالجا من قبل هذه الإشكالية بطريقة أو بأخرى. فعلى سبيل المثال، نجد "ماديسون" (1987) في تحاليله الكمية حول النمو، أدرج مؤشر "توعية اليد العاملة"، الذي يحسن من فعاليته. بالإضافة إلى هذا، نجد أعمال "بيكر" (1964) التي جعلت من التعليم خيارا مثاليا ناشئا عن السلوك الأمثل للأعوان الاقتصاديين، ومقيما للأرباح الناشئة عن تعليمهم.

يمكن أن يكون الشيء الجديد الذي أتت بيه نماذج النمو الداخلي فيما يخص الصحة. ضوع- وخصوصا النموذج النظامي "لوكاس" (1988)- هو أنها جعلت من الرأس مال البشري عاملا للنمو الداخلي

¹ - فريدك شرر ترجمة على أبو عمشة، نظرية جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة على أبو عمشة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الأولى، 2002، ص:56.

² - محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص:116.

³ - Guio-Ann.c, Dejardin.M, Croissance endogène spatialisé et développement régional, article 01.OCDE,2004, p:86.

الفصل الأول----- الخلفية النظرية للسياسات المالية والنقدية، النمو الاقتصادي.

من خلال عملية التراكم، إضافة إلى أنه يعالجه في إطار التوازن العام؛ بمعنى أنه يهتم بآثاره النفعية على كل الاقتصاد. ونتيجة لهذا، فإنه لا يقتصر على آثاره في تأهيل اليد العاملة كما هو الشأن في الأعمال السابقة التي تستند على نظرية التوازن الجزئي¹.

ويشير رأس المال البشري إلى رصيد المعارف القابلة لاسترداد اقتصاديا، والمدمج في الأفراد. وهي لا تشمل المؤهلات فحسب؛ وإنما تشمل أيضا: الصحة، التغذية، النظافة الصحية...²

إن الاستثمار في الرأس المال البشري يسمح للأفراد باستغلال التكنولوجيات المتاحة. فالأفراد سيقومون بالتحكيم بين منفعاتهم في الوقت الحاضر ومنفعاتهم المستقبلية، علما أنه كلما زاد تكوينهم كلما كانت الإنتاجية والدخل في المستقبل مرتفعين. إذن سيقومون بالتضحية بوقت الرفاهية من أجل الإنتاج أو التكوين. علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى عائده الداخلي (زيادة الدخل)، فإن التعليم له عائد خارجي، إذ أنه عند الاستثمار في التكوين، فإن الجميع يستفيد من الاستثمار بطريقة غير مباشرة³.

يمكننا صياغة أهم الفرضيات التي يقوم عليها هذا النموذج في مايلي⁴:

- ◀ يتكون الاقتصاد من قطاعين فقط، يتخصص القطاع الأول في إنتاج السلع والخدمات انطلاقا من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري. في حين يتولى القطاع الثاني تكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول، وكما سبق واثرننا فقد افترض Lucas بان تراكم رأس المال البشري يكون بإنتاجية حدية على الأقل ثابتة؛
- ◀ ينتج رأس المال البشري من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري. بالإضافة إلى افتراض بأن الجميع أفراد المجتمع متماثلين في الدراسة؛
- ◀ يقسم الفرد وقته بين العمل وتراكم رأس المال؛
- ◀ لتراكم رأس المال البشري أثران، إحداهما داخلي ولآخر خارجي، حيث يتجلى الأثر الداخلي في زيادة دخل الفرد، أما الأثر الخارجي فيتمثل في الوفرة الخارجية.

4. النموذج "Barro Robert" في النمو الاقتصادي لعام 1990: إن النقاش حول آثار الاستثمار ورأس المال العمومي على النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخرى عرف تصعيدا استثنائيا بسبب العدد المرتفع للدراسات التجريبية والنظرية التي أثارها؛ وبسبب كذلك انعكاساتها العلمية فيما يخص قرارات السياسة الاقتصادية في البلدان الصناعية، الاقتصادية الانتقالية والنامية. فإذا كانت جذور هذه النقاشات قديمة فعلى سبيل المثال نجد Arrow و kurz(1970) و Nurkse(1952)، غير أن تطوّر

¹-Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Les éléments de la croissance économique, Centre de Publications Universitaires, Manouba, 2009, pp: 162, 164 .

²-Zakane Ahmed, Op. Cit, p :64.

³ -Andrianasy A. Dijestra, Le rôle du capital humain dans la croissance : le cas des économies émergentes d'Asie, Université Montesquieu, Bordeaux IV, P3.[<http://gdrdeveloppementtransition.org/papiers/jchd/Djistera.pdf>] consultée le 03/07/2018.

⁴ -Philippe Aghion et Peter Howitt, Théorie de la croissance Endogène, Traduit Par Fabrice Mazerolle, Dunod, Paris, 2000,PP:354-356.

نظريات النمو الداخلي ساهم مؤخرًا في تجديد هذا النقاش. وفي هذا الإطار نجد نموذج Barro والذي أعطى للنقطة العامة المتمثلة في رأس المال العمومي دور المحرك للنمو الاقتصادي الذاتي المستمر.

يشكّل رأس المال العمومي من مجموع الهياكل التي تمتلكها السلطات العمومية مثل: النقل، الاتصالات... الخ، ويمكن أن نضيف إليها سلع أخرى أو خدمات تقدّمها هذه السلطات مثل: الأمن أو التربية¹. وتتضمن الهياكل القاعدية بمعناها الواسع الطرق والطرق السريعة، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، شبكات الاتصال، الشبكات الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، الإنارة العمومية... الخ، وفي كلمة واحدة نقول بأنّها كل الاستثمارات العمومية تأثّر إيجابًا على إنتاجية المؤسسات الخاصة، فلو لم توفرّ الدولة الطرقات لكانت إنتاجية مؤسسات النقل ضعيفة.

في هذا الصدد قدّم Barro نموذج نموّ داخلي حيث تلعب النقطة العمومية دور المحرك للنمو الاقتصادي المستمر في الأجل الطويل وذلك مع افتراض وجود علاقة تكاملية بين رأس المال الخاص والعمومي. هذه العلاقة التكاملية تسمح بتفادي مشكل المزاحمة الذي يمنع النشاط الاقتصادي من النمو مع فقدان المقابلة لدى أعوان القطاع الخاصّ. وهو ما يعطي لرأس المال العمومي أثرًا إيجابيًا يتمثل في تحسين إنتاجية رأس المال في القطاع الخاصّ².

اعتبر Barro أنّ الإنتاج يتمّ باستخدام تقنية إنتاج معينة بعوائد ثابتة، وتستخدم عاملي إنتاج: رأس المال الخاص ورأس المال العمومي، ويمكن الخروج بثلاثة نتائج من هذا النموذج³:

◀ بما أن عوائد الإنتاج ثابتة وكلا العاملين رأس المال الخاص والعمومي قابلين للتراكم، فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يستمر ذاتيًا في الأجل الطويل؛

◀ معدل الاقتطاع الضريبي يلعب دورًا إيجابيًا في النمو حيث كلما يرتفع معدل الاقتطاع الضريبي كلما ارتفع مستوى رأس المال العمومي وبالتالي فعالية رأس المال الخاص، فترتفع بذلك مردودية القطاع الخاص وبالتالي النمو الاقتصادي، وبالمقابل نلاحظ أن معدل الاقتطاع الضريبي لديه أثر تقليدي آخر فهو مثبط لنشاط الخاص، وبالتالي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وهو ما يقودنا إلى استخلاص نتيجة ثالثة؛

◀ يوجد مستوى أمثلي للاقتطاع الضريبي، أي يوجد حجم أمثلي لتدخل الدولة يعظم النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد منحى Lafer والمقولة المشهورة "الضريبة تقتل الضريبة".

في الأخير يمكن القول بأن نموذج Barro كانت له الأسبقية في تركيزه على العلاقات الموجودة بين مستوى الاقتطاعات الجبائية ومعدل النمو الاقتصادي. غير أن الجميع يتفق على أن ميكانزمات

¹-Dominique Guellec, Pierre Ralle, Les Nouvelles Théories De La Croissance (5ème édition, La découverte, Paris, 2003), p:53.

²-Sébastien Dessus, Rémy Herrera, "capital public et croissance: une étude en économétrie de panel", revue économique, vol 50, N°1, janvier 1992, p:114 .

³-Dominique Guellec, pierre ralle(2003), op.cit, pp:97-99.

تخصيص عوامل الإنتاج وأساسا رأس المال هي في العموم قليلة الفعالية في القطاع العمومي، وإذا كانت مكانة هذا الأخير مبالغ فيها في النشاط الاقتصادي فإن قدرة الاقتصاد على توجيه الاستثمارات نحو النشاطات الأكثر إنتاجية تصبح محدودة، وبالتالي كبح النمو الاقتصادي. ففشل برامج التعديل الهيكلي التي تبنتها عدة دول نامية خلال الثمانينيات من القرن العشرين والتي تهدف إلى إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص خير دليل على ذلك. حيث أن الاستثمار العمومي خصوصا في الهياكل القاعدية يمكن النظر إليه على أنه مكمل ضروري لاستثمار الخاص، وبالتالي يساهم في نمو الاقتصاد في الأجل الطويل.

المبحث الثالث: التكامل بين السياستين المالية والنقدية

تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف الاختلالات الاقتصادية من خلال الإجراءات والتدابير الموجهة نحو خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتتولى مهمة تنفيذ هذه الإجراءات كل من السلطات المالية والنقدية من خلال أدوات ووسائل كل من السياستين المالية والنقدية. تتميز السياسات المالية والنقدية بعدم الكمال، كل على حدى في حلها للأزمات الاقتصادية، فكل سياسة تحظى بمواطن قوة وضعف، شأنها شأن أي فكر بشري؛ تحتاج السياسة النقدية إلى السياسة المالية، فهناك علاقة تبادل بين السياستين، وهو ما يفرض التكامل بينهما. حيث أصبح من الصعب تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثر على عرض النقود، سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقد للقيام. بدوره في النشاط الاقتصادي وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم. وإدارة الدين العام. والنفقات العامة. وبعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية ولكن بعضها الآخر مستقل نسبيا. لذا يستوجب التكامل والملائمة بين هذه الأهداف والوسائل لتغطية ثغراتهما، من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

المطلب الأول: ماهية التكامل بين السياستين المالية والنقدية

لقد أهدر الفكر البشري القرنين الماضيين، حتى يتوصل في الأخير إلى حقيقة التكامل بين السياسات المالية والنقدية، وهذا بعد التجاذب المنقطع النظير بين السلطات السياسية والبنوك المركزية، فيما يتعلق باستقلالية هذه الأخيرة من عدمه؛ نظرا لما يلحق السياستين المالية والنقدية كل على حدى من انتقادات تتمثل في عدم قدرة كل منهما على معالجة المشاكل الاقتصادية، ظهرت أهمية التكامل بين السياستين للتغلب على هذه المشاكل وتفاذي هذه الانتقادات حيث سنحاول ضمن هذا المطلب الإحاطة بماهية التكامل بين السياسات المالية والنقدية، كالآتي:

الفرع الأول: مفهوم التكامل بين السياستين المالية والنقدية

يشير التنسيق بين المساهمتين إلى التفاهم المشترك من قبل السلطتين المالية والنقدية، والعمل على تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية، ولفهم هذه الأفكار أكثر قدمت حزمة من المفاهيم حول معنى التكامل نورد منها ما يأتي:

1. **التعريف الأول:** يقدم Lain Begg تعريفا مبسطا للتكامل بين السياستين المالية والنقدية نصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة على السياسة الأخرى¹.

¹-Lain Begg « Running Economic and Monetary union: the challenges of Policy coordination » in Europe Government and Money, the Federal trust for education and Research, 2002, p:21-22.

2. **التعريف الثاني:** هي الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى-البنك المركزي والحكومة-و ذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار

الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين¹.

3. **التعريف الثالث:** تم التكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية يتم على مستويين، الأول عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون من بين تلك الأهداف العمل على تطوير القطاع المالي، والثاني أن يتم التكامل من خلال اتخاذ بعض التدابير المؤسسية وتحديد آليات التنفيذ والتي من شأنها تأكيد كفاءة ذل التكامل².

من المفاهيم السابقة نجد أن التكامل بين السياسات المالية والنقدية يأخذ أحد الشكلين:

✓ هو الاتصال المتواصل بين صانعي السياسات المالية والنقدية لتشاور عند وضع الأهداف والسياسات لكل منها، أو وضع بعض القواعد والمعايير التي يلتزم كل طرف عند تحديد الأهداف ووضع السياسات وتنفيذها.

✓ وجود التكامل بين السياستين على المستوى المؤسسي من خلال الجلوس والاشتراك معا في تحديد الأهداف لكل منهما، ومتابعة تنفيذ السياسات وتعديلها عند اللزوم، وينتأى ذلك من خلال اللجان المشتركة بين السلطتين النقدية والمالية التي تهتم بهذا الأمر³.

الفرع الثاني: ضرورة، أهمية وشروط التكامل بين السياستين المالية والنقدية

أولاً: ضرورة التكامل بين السياستين المالية والنقدية: إن الاختلاف الرئيس بين السياستين النقدية والمالية هو أن الأولى تؤثر بشكل مباشر في عرض النقود وبشكل غير مباشر في تيار الدخل، في حين تؤثر الثانية بشكل مباشر في تيار الدخل وبشكل غير مباشر في عرض النقود. وإن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب التكامل والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية من ناحية الأهداف والوسائل وذلك بغية تجنب الآثار السلبية التي قد تتجم عن عدم هذا التكامل. عندما يتم الحديث عن التكامل لا نعني بذلك أن تكون كل من السياستين النقدية والمالية إما توسعية أو انكماشية، بل يمكن أن تكون تركيبة السياسة العامة تتضمن سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية أو العكس بشكل يؤدي إلى النتائج المرجوة من قبل السلطات النقدية والمالية معاً بحيث تكمل كل من السياستين السياسة الأخرى، وتسهمان بشكل فعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: لنفرض وجود تضخم في بلد ما نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل

¹ -Powel Marszalek ,coordination of Monetary and Fiscal Policy, the Poznan University of economics, volume 3, 2003, p:48.

² -Bernard Laurens and Enrique G, de la piedra, « coordination of monetary and fiscal policies », international monetary fund, working paper, n°25, March 1998, p:4.

³ -عصام السيد علي الخطاب، التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص: 5 .

لموارده بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج نتيجة زيادة الطلب، ففي هذه الحالة ستقوم السياسة الاقتصادية العامة من خلال السياستين المالية والنقدية، باتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن هذه الإجراءات ما يلي¹:

- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي يقوم بها البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية مثل تقليص حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف إلى قطاعات الاقتصاد الوطني.

- قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد لتخفيض حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي.

- رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، وبالتالي استقرار مستوى الأسعار وتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي.

- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري.

- زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة وتخفيض حجم الإعانات الحكومية.

نلاحظ مما سبق أن الجوانب: الأول والثاني والثالث تتصل مباشرة بالسياسة النقدية، بينما يتصل الجانبان الرابع والخامس بالسياسة المالية. لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة التكامل والتنسيق بين الإجراءات المتخذة من قبل السياسة المالية والسياسة النقدية للوصول إلى الهدف المطلوب في تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات.

ثانياً: أهمية التكامل بين السياستين النقدية والمالية: إن هشاشة المالية العامة المنعكسة في صورة تفاقم العجز الموازني واستمراره والمترتب عن إدارة مالية متساهلة يسايرها غالباً إما تراكم الدين العام أو استنزاف لادخارات مالية؛ مما قد ينجر عنه إصدار نقدي جديد؛ وبالتالي نمو القاعدة وارتفاع معدلات التضخم؛ مما ينعكس سلباً على النمو الناتج ومعدلات التوظيف؛ وفقدان السياسة النقدية لفعاليتها في ضبط القاعدة النقدية ومعدلات التضخم؛ أدى إلى بروز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وفي هذا الإطار كانت فرضيات وحجج ذلك تتمثل في فرضية الهيمنة المالية والنظرية المالية للمستوى العام للأسعار خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي؛ واللذان بينتا مسؤولية السياسة المالية والتوسعية (السلطة المالية) في تعقيد مهمة ووظيفة السلطة النقدية.

1. **فرضية الهيمنة المالية:** يعتبر مصطلح الهيمنة المالية الحكومية مفهوماً مضاداً لمفهوم استقلالية البنك المركزي، بمعنى أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية. فكلما كانت هناك درجة عالية لاستقلالية

¹ - هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص-ص: 88-89.

البنك المركزي، دل ذلك على أن درجة الهيمنة منخفضة، والعكس صحيح¹. وكان سارجنت ووالاس (Sargent and wallace 1981) من بين أول من أشاروا إلى الصعوبات المحتملة في تنفيذ السياسة النقدية في بيئة تسيطر فيها السياسة المالية على قضية التنسيق التي تتم بين السلطات النقدية والمالية².

لقد ذكر سارجنت ووالاس أن السياسة المالية لو تهيمن على الساسة النقدية؛ حيث إن السلطة المالية (الساسة المالية) تحدد ميزانيتها بشكل مستق، وتعلن عن العجز أو الفائض المستقبلي، وبالتالي تحدد مبلغ مبيعات السندات أو مقدار الإصدار النقدي الازم لسد العجز إن وجد. فموجب هذا الأمر ستواجه السلطة النقدية عدة قيود يفرضها الطلب على السندات الحكومية؛ ومنه سيحاول البنك المركزي تمويل ذلك بالإصدار النقدي في حالة وجود تباين بين احتياجات السلطة المالية ومقدار مبيعات السندات، وبذلك تضطر السلطة النقدية إلى خلق النقود وبالتالي حدوث تضخم إضافي³.

وانطلاقاً من هذا التفسير فالمعنى أن السلطات المالية التي تعاني من عجز موازني مستمر دون قدرتها على علاجه أو إحداث فائض في الميزانية، فسوف تلجأ إلى البنك المركزي من أجل التمويل النقدي للعجز الموازني⁴.

وحسب فيليب تونير (Philip Turner)⁵ فالأثر المحتمل للدين العام على التضخم يعتمد على مدى استجابة للسياسة النقدية، حيث يمكن أن تقيد السياسة المالية قدرة المصارف المركزية لضبط سياسات مكافحة التضخم، وهذا هو رأي الهيمنة المالية.

ويشير كلا من فيليب، هانس (PHILIP. HANS)⁶ أن هناك اختلافات في الرأي بخصوص بشأن كيفية تخفيض العجز المالي لتحقيق الاستدامة المالية، بعضهم يشير على مخاطر الانكماش وآخر يؤكد على مخاطر التضخم؛ لكن من المؤكد إلى حد ما أن استمرار ارتفاع نسب ديون الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما هو إلى تمهيد لهيمنة مالية جديدة.

¹ - عبد الرحمن عبيد وحالوب كاظم، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد9، العراق، ص:18، (25\04\2016)، متاح على خط <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=69032>

² -Carlos De Resende and Nooman Rebei: **The Welfare Implications of Fiscal Dominance**, Bank of Canada Working Paper 2008-28, Bank of Canada ,September 2008, p:4. (21/03/2018).

Online at: <http://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2010/02/wp08-28.pdf>

³ -Thomas J Sargent and Neil Wallace: **some unpleasant monetarist arithmetic**, 1981, pp: 1,2. (22/03/2017) <http://www.nyu.edu/econ/user/bisina/sargent%20wallace.pdf> المقال من موقع قسم الاقتصاد بجامعة نيويورك الأمريكية:

⁴ -Julien Matheron et al: **La crise de la dette souveraine et la politique monétaire**, Revue de la stabilité financière N° 16 ,Banque de France, France, Avril 2012, p: 178. (13/03/2018)Online at: <https://bit.ly/2DRZg7V>

⁵ -Philip Turner : **Fiscal Dominance and the Long-Term Interest Rate**, Special Paper 199, Financial Markets Group Special Paper Series, LES, London, May2011, p :07. (21/03/2017) <http://www.lse.ac.uk/fmg/dp/specialPapers/PDF/SP199.pdf>

المقال من موقع بورصة لندن:

⁶ -Hans J. Blommestein, Philip Turner: **interactions between sovereign debt management and monetary policy under fiscal dominance and financial instability**, OECD Working Papers on Sovereign Borrowing and Public Debt Management, No. 3, OECD Publishing, France, 2012, p :13. (21/03/2018)

Online at: <http://www.oecd.org/finance/public-debt/49931946.pdf>

ففي ظل الأطروحات والأفكار الاقتصادية زادت هيمنة السياسة المالية على الحياة الاقتصادية بشكل عام وعلى السياسة النقدية بشكل خاص؛ حيث ظهرت كمعوق أساس أمام رفع معدلات النمو وخفض التضخم والبطالة أو ما بات يعرف بالركود التضخمي؛ لذا اختلفت مفاهيم الهيمنة المالية باختلاف شكل ونوع ودرجة الهيمنة المالية التي تمارسها الحكومة على البنك المركزي والسياسة النقدية.

إن الهيمنة المالية تعني أن الحكومة تخطط لإنفاقها بعيدا عن أي تنسيق مع السلطة النقدية، وهي في سبيل ذلك تضع ميزانيتها ولا تهتم بمقدار العجز المالي في الميزانية العامة، حيث يتم تدبير هذا العجز بواسطة البنك المركزي، أو بواسطة سوق المال، وغالبا ما يحدث ذلك إذا كان البنك المركزي غير مستقل عن الحكومة من حيث تصميم وتنفيذ السياسة النقدية؛ حيث تغلب على سياسته الأهداف التي تخدها الحكومة وتهتم بها عند وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة¹.

لذلك فإن فريدك ميشكن (Frederic S. Mishkin) يؤكد أن أحد العبر المهمة التي نستخلصها من فرضية الهيمنة السلطة المالية باتخاذها سياسات مالية غير مسؤولة؛ مما يعقد مهمة البنك المركزي في تحقيق هدف استقرار الأسعار؛ حيث إن العجز المالي الكبير يملى ويفرض ضغوطا على السلطة النقدية لتتقيد الدين العام وبالتالي نمو سريع للنقود ومنه ارتفاع معدلات التضخم؛ لكن تقيد السلطة المالية من الانخراط في تمويل العجز الموازي المفرط بطريقة نقدية يعني تأييد السياسة النقدية وإبقاء التضخم تحت السيطرة.

بالتالي فإن الإقراض الحكومي المباشر من البنك المركزي أو القطاع المصرفي يجب أن يكون محددًا أو محظورًا، وأن تمتلك الحكومة قاعدة من الإيرادات تغنيها عن الاعتماد على ريع الأصدار، وأن تتسم الأسواق المالية بالعمق الكافي لامتناس أدوات الدين العام والخاص على السواء؛ وبالتالي لن ينشأ عن تراكم الدين العام نتائج غير مرغوب فيها².

إن الفهم السائد للهيمنة المالية ينسجم مع اقتصاد النموذج العام أو الاقتصاد المتنوع في قاعدته الإنتاجية ومصادر العملة الأجنبية والإيرادات الحكومية؛ أما اقتصاد الحالة الخاصة مثل البلدان النفطية فإن صافي الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي، لأن الحكومة تعتمد عليها في تمويل إنفاقها، فهي سوف تبادل العملة الأجنبية المتحصل عليها من صادراتها للنفط مع البنك المركزي للحصول على المبالغ الكافية من العملة الوطنية، لإنفاقها في الداخل، ويزداد الإصدار تبعًا لذلك. هذه الحالة أصبحت تسمى بالهيمنة النفطية المالية، أي أنها هيمنة مزدوجة من خصائص الاقتصاد النفطي، ولا تتعلق بالقوانين

¹ - عبد الرحمن عبيد وحالوب كاظم، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، العراق، 2012، ص: 23.

² - المرجع نفسه، ص: 20-21.

الحاكمة لعمل وزارة المالية والبنك المركزي. يعتبر آخر لا يمكن التأثير فيها بالقوانين واللوائح والتشريعات بل من خلال تغيير بنية الاقتصاد¹.

من ذلك نستنتج أن الهيمنة المالية هي تشريع وتنظيم السلطة المالية لعلاقتها مع البنك المركزي من خلال القوانين والتنظيمات دون إبداء البنك المركزي لأي رأي فيها، بمعنى أن تدخل الإدارة المالية في رسم أهداف السياسة النقدية بما يخدم مصالحها.

2. النظرية المالية لمستوى الأسعار (FTPL): إن النظرية التقليدية التي يتم تلخيصها في قول ميلتون فريدمان " التضخم هو دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية" تم الطعن فيها بما سمي " النظرية المالية لمستوى الأسعار (FTPL)، على يد كل من ليبر (leeper) وسيمس (1998.1997.1994) وودفورد (woodford 1994.1995.2000)².

حيث تصف النظرية قواعد السياسة المالية والنقدية، وتبين دور الدين الحكومي (السياسة المالية) في تحديد الأسعار، وأن السياسة النقدية ليست وحدها تتحكم في التضخم، فهاته النظرية تتصادم مع المدافعين عن النظرية النقدية والتي تنص أن المحدد الرئيس للتضخم، فهاته النظرية تتصادم مع المدافعين عن النظرية النقدية والتي تنص أن المحدد الرئيس للتضخم والأسعار هو عرض النقود³.

وفي أحد إسهاماته قدم وودفورد (1995)⁴ دراسة بيّن فيها أن أساليب تمويل العجز ضمن اختيارات الحكومة تؤدي أدواراً مهمة في تحديد اتجاهات معدلات التضخم مستقبلاً؛ وحسب الدراسة فإن السياسة المالية تستحوذ على غالب الاهتمام في تحديد مستوى الأسعار؛ لذلك وسمها وودفورد بالنظرية المالية لمستوى الأسعار.

حسب النقديين إن التضخم ظاهرة نقدية أصلية تظهر عندما تستمر كمية النقود في النمو بمعدلات عالية وغير متسقة من نمو الناتج؛ حيث إن رغبة الحكومة المتزايدة في تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والتوظيف؛ وفي ظل شح المصادر غير التضخمية أي الإيرادات الضريبية أو صناديق الثروة السياسية والقادرة على التمويل عجز الميزانية العامة؛ فإن التضخم سوف يتولد كنتيجة لتدفق السيولة النقدية من بوابة الإنفاق العام بسبب جنوح الحكومة إلى تغطيته أكثر من خلال طبع النقود الجديدة؛ أو الإصدار النقدي من البنك المركزي؛ وبالتالي تنقيد العجز الموازي؛ مما تقلب الأسعار وتضخمها في المدى الطويل.

¹- عبد الرحمن عبيد وحالوب كاظم ، المرجع السابق، ص:6.

²-Anita Angelovska Bežoska: **Coordination of Monetary and Fiscal Policies In Republic of Macedonia**, Doctoral Dissertation;University of Ljubjana, Slovenia, 2015, p:20. (13/03/2018) .

Online at: <http://www.cek.ef.uni-lj.si/doktor/angelovska.pdf>

³-Marco Bassetto: **Fiscal Policy of The Price Level**, National Bureau of Economic Research, Cambridge, p:1. Online at: <http://users.nber.org/~bassetto/research/palgrave/ftheorypost.pdf> (13/03/2018)

⁴-Michael Woodford, **Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate**, NBER Working Paper Series, No. 5204, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, August 1995, pp: 1-4 Online at: <http://www.nber.org/papers/w5204.pdf> (23/03/2018)

وأضاف كلا من لورانس وتيري (Lawrence and Terry 2000)¹ تساؤلا عن كيفية استقرار الأسعار؛ وما هو مدى استقرارها؟؛ وبينت الدراسة تأثير النظرية المالية لمستوى الأسعار على البنك المركزي؛ والتزامه في تحقيق استقرار الأسعار؛ وأظهرت النظرية أن السياسة النقدية غير كافية لوحدها حتى لو كان البنك المركزي مستقبلا؛ وسيبقى تحقيق هدف استقرار السعر بعيد المنال ما لم تتخذ خطوات لضمان الملاءة المالية المناسبة؛ لذا يجب أن يجب أن يتم اختيار السياسة النقدية والسياسة المالية معا بالشكل المناسب والملائم لتحقيق الاستقرار السعري.

يضيف وودفورد (2001)² في مساهمة أخرى له؛ أن البنك المركزي في تطبيقه للسياسة النقدية لتحقيق هدف استقرار الأسعار غير كاف، فلا بد أن يكون هناك سياسة مالية متنسقة مع الأسعار وملائمة لذلك؛ ويقترح وودفورد ضمن قاعدة تايلور (Taylor Rule) التي تعتمد على السعر الفائدة التشغيلي (قصير المدى)؛ وفجوة الناتج؛ ومعدل التضخم؛ حيث تعتمد عليها السياسة النقدية للسيطرة على منسوب السيولة النقدية في الاقتصاد؛ والتي على البنك المركزي رفع أسعار فائده عندما يكون الإنفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدرات الاقتصاد الإنتاجية؛ وعندما تكون الأسعار خارج نطاق توازنها؛ لذا تؤدي السياسة النقدية في إطار تنفيذ عملاتها في إدارة السيولة؛ وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي.

ثالثا: شروط التكامل بين السياستين النقدية والمالية: إن الضرورة تدعو في الواقع إلى التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الأوقات والحالات، بحيث يجب أن تطبق السياسة النقدية في نفس الطريق الذي تطبق فاه السياسة المالية حتى لا يكون هناك تضارب، ويعتبر التركيز على سياسة واحدة على أنها فعالة والأخرى عديمة الفعالية أمر غير منطقي ذلك لأن كلتا السياستين ضروريتين حتى تدعم إحداها الأخرى، لكن هذا الكامل لا يتحقق إلا إذا توفرت بعض الشروط نوجزها فيما يلي³:

1. كفاءة وقوة السياستين النقدية والمالية: يتم التكامل بين السياستين إذا كانت كل واحدة موضوعة ومضبوطة بدقة وبدون غموض على أساس أن ضعف سياسة ما يصعب عمل السياسة الأخرى، ولا تتحقق النتائج المرغوبة، إضافة إلى التنسيق الكفاء والنزاهة يتطلب قوة السياستين وهو شرط أساسي لتحقيق الأهداف المسطرة بما لا يسمح بوجود أي تعارض يؤثر على الإقتصاد ككل سلبا،

¹-Lawrence J. Christiano and Terry J. Fitzgerald: **Understanding the Fiscal Theory of the Price Level**, Quarter 2, Vol.36, No.2, Economic Review, the Research Department of the Federal Reserve Bank, Cleveland, 2000, p :2. **Online at:** <https://bit.ly/2Gld8Nf> (23/03/2018)

²-Michael Woodford: **Fiscal Requirements for Price Stability**, NBER Working Paper No. 8072, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, January 2001, p:3. (19/01/2018) **Online at:** <http://www.nber.org/papers/w8072.pdf>

³- قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص:10-11.

لأن أي خلاف ينشأ بينهما ينتج عنه عدم اليقين لدى المؤسسات الاقتصادية وتفقد السياسات الاقتصادية الكلية مصداقيتها.

2. **التكامل في وضع وإدارة السياسات:** كذلك يستوجب التكامل أن تكمل كل سياسة الأخرى، سواء عند وضع السياسات المختلفة أو في حالة إدارتها وتنفيذها والرقابة على تأثيراتها، وأن تتفق السياستان على رد الفعل المناسب في إطار صياغة واحدة مما يضمن نجاح السياسة الموضوعة، وخاصة في الدول النامية التي أكدت بعض الدراسات على وجود مثل هذا التنسيق نسبياً، بغرض استقرار الأسعار وإدارة الدين العام وتحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والحفاظ على مسار هذا النمو، والتخفيف من العجز المالي وغيرها من الجوانب المالية والنقدية الأخرى.

وبالتالي يمكن استنتاج بأن تضارب السياسات النقدية والمالية هو سبب مباشر لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية اتجاه تلك السياسات لذلك يستوجب على البنك المركزي عدم اتخاذ سياسات تتعارض مع السياسات الأخرى.

الفرع الثالث: الآثار المترتبة عن عدم الموائمة بين السياسة النقدية والمالية

إذ لم يكن هناك تكامل بين السياسة النقدية والمالية فسوف نكون أمام ثلاث حالات:

أولاً: هيمنة السلطة النقدية: حيث نجد هيمنة كاملة للبنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية والمالية مستقبلاً عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية أو الأجنبية¹.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة والافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

ثانياً: هيمنة السياسة المالية: حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية أو اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند المستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية، كما يولد عدم الاستقرار تضخماً عالياً قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية².

¹ - عصام السيد علي خطاب، مرجع سابق، ص: 31.

² - المرجع نفسه، ص: 32.

ثالثاً: استقلال كل سلطة بنفسها: حيث نجد أن السلطات النقدية والمالية يعملان بطريقة مستقلة، وبالتالي فالسلطات النقدية أو المالية قد يصيغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة، حيث تمويل السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية، فذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا قد كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلّة قد ترتفع لأعلى مستوياتها¹.

مما سبق يتضح أن التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أي بديل (البدايل الثلاث سالفة الذكر).

المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية وتأثير المتبادل بينهما

إن أهداف السياسة المالية عادة ما تكون متجهة نحو النمو المرتفع والعمالة حتى بتكلفة التضخم المرتفع؛ وتحقيق فائض أقل أو عجز في الميزانية الحكومية؛ في حين يهدف البنط المركزي إلى خفض المستوى العام للأسعار والتحكم في معدل النمو النقدي؛ من خلال الميل نحو رفع معدل الفائدة؛ ومع هذا الانقسام في أهداف السياسة الاقتصادية للسلطات النقدية والمالية؛ فهناك خطر إبطال عمل بعضهم البعض، وهو ما يؤدي إلى الاتفاق حول أهداف الناتج والتضخم ويؤدي إلى حالة من التعايش بين السياستين المالية والنقدية². هناك عدة مساهمات ودراسات اقتصادية تمت دراستها على المستوى الاقتصادي للتنسيق ما بين السياسة المالية والنقدية والتي عرفت جدال كبير بين المفكرين الاقتصاديين، سنورد خلال في هذا التحليل بعض أشهر النماذج المعروفة في هذا المجال.

الفرع الأول: السياستين وتحقيق التوازن الاقتصادي العام IS-LM.

يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع بين أدواتهما من أجل التأثير على الطلب الكلي، ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين:

◀ الحالة الأولى: عند تعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الإنتاج دون تغيير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم انتقال منحنى LM إلى اليمين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1-1) فقد أدى التغيير المزيج من السياستين معا إلى انخفاض أسعار

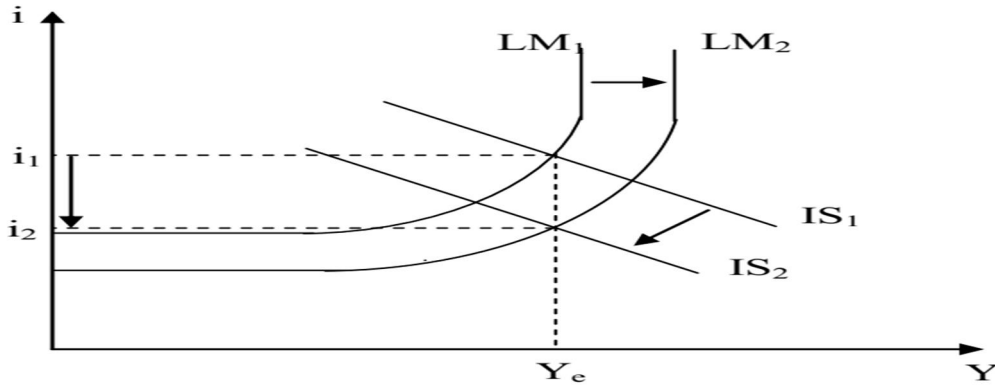
¹ - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص: 263.

² - Muhammad Farooq Arby and Muhammad Nadeem Hanif: **Monetary and Fiscal Policies Coordination Pakistan's Experience**, SBP Research Bulletin, Volume 6, No. 1, State Bank of Pakistan, May 2010, p:3.

Online at. <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/24160/> (24/10/2016)MPRA Paper No. 24160, posted 30.

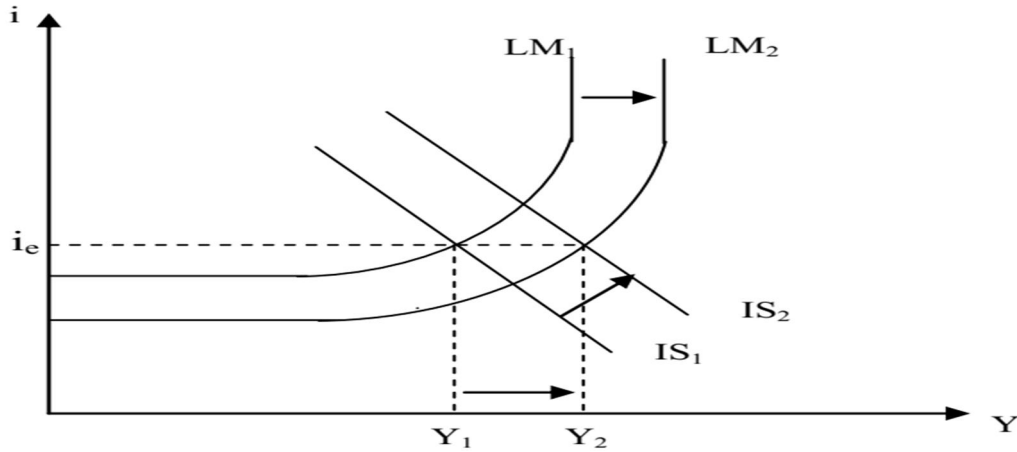
الفصل الأول----- الخلفية النظرية للسياسات المالية والنقدية، النمو الاقتصادي.

الفائدة(ارتفاع مستوى الاستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.
الشكل رقم(1-1): أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 202.

◀ الحالة الثانية: عندما تعملان بنفس الاتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوى الدخل التوازني دون تغيير مستوى سعر الفائدة، في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل رقم (1-1) فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي انتقال LM إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي انتقال IS إلى اليمين.
الشكل رقم (1-2): أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل



Masson Editeur, Paris, 1993 Source: Dévoluy Michel, *Théorie Macroéconomique fondement et controverses*. P:76.

ومنه فإن السياسة المالية وكذا السياسة النقدية تهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني والى استقرار المستوى العام للأسعار. إذ يؤدي وجود فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي . في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة بطالة داخل الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار¹. وعليه فالترابط بين السياستين المالية والنقدية يجعلهما أكثر فعالية، وذلك من خلال العمل على التكامل بين أهداف السياستين والعمل جنبا إلى جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار

¹ - عبد الله خبايا، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، ص: 28.

للوضع الاقتصادي، فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب، وإنما على السلطات المالية العمل على انتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تكامل بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات¹.

الفرع الثاني: فعالية الساسة المالية والنقدية ضمن نموذج M-F

يعود ظهور هذا النموذج إلى كل من الاقتصاديين روبرت مندل الحائز على جائزة نوبل لسنة² 1999، وصديقه ماركوس فلنغ، وهو مدير مركز البحث في صندوق النقد الدولي (FMI)، حيث طور هذا النموذج في بداية الستينات 1960، وهو امتداد لاقتصاد مفتوح للنموذج المعروف بالتوازن الاقتصادي الكلي الكينيدي، وتم تطويره من قبل³ Richard Hicks و Alvin Hanson في سنة 1937 فيما يعرف بتحليل IS/LM ليعرف بعد ذلك بنموذج، مندل فلنغ "The Mundell Fleming Model".

أولاً: خصائص وفرضيات النموذج

1. مواصفات النموذج:

- هو مفيد لتحليل مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح؛
- هذا النموذج يشكل أساساً للنماذج المعاصرة الخاصة بتحديد سعر الصرف؛
- يطبق هذا النموذج على اقتصاد مفتوح يعاني من موارد معطلة ويكوف منحى العرض الكلي تام المرونة في ظل توقعات ساكنة لسعر الصرف بمعنى أنه من غير المتوقع حدوث تغيير في سعر الصرف عن مستواه الراهن، إضافة إلى القدرة التامة لرأس المال على التنقل⁴.
- 2. الفرضيات التي يقوم عليها النموذج: من أهم الافتراضات التي يقو. عليها النموذج هي:
- الحرية الكاملة لحركة رأس المال دولياً؛
- افتراض أن الدولة صغيرة حيث يقود هذا الافتراض إلى توازن ميزان المدفوعات للدولة يتحقق عند سعر فائدة محلي مساوي لسعر الفائدة الأجنبي؛
- افتراض أن مستوى السعر ثابت ويشير ذلك إلى أن النموذج يتعامل مع ميكانيكية الأجل القصير؛
- أن البنك لن يقوم بتعقيم أثر خلل ميزان المدفوعات على عرض النقود؛
- سكون التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف الاسمية؛

¹ - ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 03، 2008، ص: 88.

² -Maurice Obsfeld-« International Macroeconomics .beyond the Mundell Fleming model »-NRBER Working paper No.8369-National Bureau of Economic Research -July 2001.

³ -Adouka Lakhdar-« Modelisation du taux de change du dinar algerien à l'aide des modeles ECM »-Thèse pour l'obtention de doctorat Es-science Economiques-2009/2010-p:73.

⁴ - سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 129.

الفصل الأول----- الخلفية النظرية للسياسات المالية والنقدية، النمو الاقتصادي.

ثانياً: الشكل الأساسي للنموذج: إن الشكل الأساسي لنموذج مندل فلمنغ عبارة عن نموذج لاقتصاد صغير مفتوح، فأعمال M-F مع افتراض جمود أسعار يعني أن منحنى العرض الكلي أفقي، والدخل يحدده الطلب الكلي. تتم دراسة مختلف أنظمة الصرف انطلاقاً من نموذج مندل-فلمنغ الذي يعتبر كمرجع عندما يتعلق الأمر بتحليل المشاكل المرتبطة بانفتاح اقتصاد ما على العالم، وبالأخص الآثار ذات الطابع الاقتصادي الكلي لتغيرات سعر الصرف، ويسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال اشتقاق ميزان المدفوعات BP وإضافته إلى IS/LM لتصبح IS/LM/BP، وقد ظهر هذا النموذج في سلسلة من الأوراق جمعت من قبل مندل (1960-1961-1962-1963-1964) وفلمنغ (1962-1971)، بحيث يعد هذا النموذج تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي فهو من الأبحاث الأولى الرائدة في مجال تحديد فاعلية السياسة النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح تحت نظم مختلفة لسعر الصرف (ثابتة ومرنة)، إضافة إلى تركيزه على حساب رأس المال، فالسيولة الدولية لرأس المال تعتبر متغيراً أساسياً يحدد درجة استجابة معدل الصرف لتغيرات السياسة النقدية والمالية. كما وهو موضح في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (1-3): مزيج السياسات النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل قروض السيولة

الدولية المرتفعة لرأس المال

غير متسق (التباس)	تحسن في ميزان المدفوعات	سياسة مالية توسعية
انخفاض في قيمة العملة المحلية	غير متسق (التباس)	سياسة مالية تقييدية
سياسة نقدية توسعية		سياسة نقدية تقييدية

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط1، 2003، ص: 130.

الشكل رقم(1-4) : مزيج السياسات النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل قروض السيولة الدولية المنخفضة لرأس المال

انخفاض قي قيمة العملة المحلية	غير متسق(التباس)	سياسة مالية توسعية
ارتفاع قي قيمة العملة المحلية	غير متسق(التباس)	سياسة مالية تقييدية
سياسة نقدية تقييدية		سياسة نقدية توسعية

المصدر :عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:13.

ونذكر أن هذا النموذج الأساسي IS/LM في اقتصاد مغلق يمثل توازن سوق السلع والخدمات بمنحنى IS و توازن السوق النقدي بمنحنى LM

- يمثل المنحنى IS مجموع الثنائيات (i,y) والتي من اجلها يكون هناك توازن بين الادخار (S) والاستثمار (I) في سوق السلع والخدمات، وهو علاقة متناقضة بسبب أن مستوى الإنتاج الكلي Y هو مربوط بمستوى الاستثمار، وهذا الأخير نفسه عبارة عن دالة متناقضة مع معدل الفائدة.
- يمثل المنحنى LM مجموع الثنائيات (i,y) والتي من اجلها يوجد تساوي بين عرض وطلب النقود، حيث أف هذه العلاقة هي متزايدة.

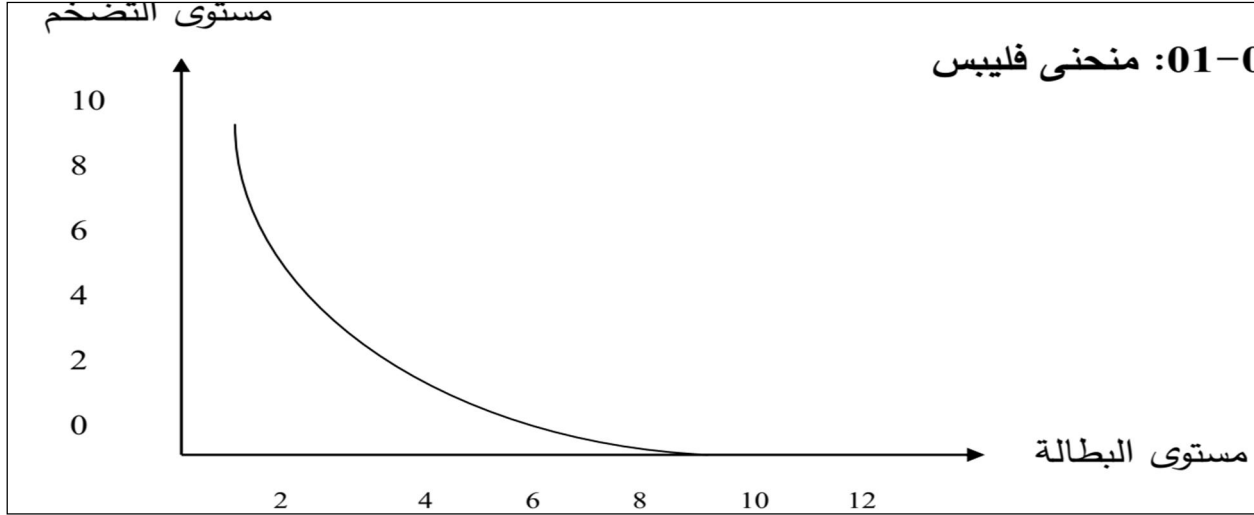
الفرع الثالث: السياستين المالية والنقدية ومنحنى فيليبس

عندما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقاتها بهدف الحد من مستوى الإنفاق ومن ثم حجم الطلب الكلي في فترات التضخم غير أن هذا الإجراء ينجم عنه بطالة في الأيدي العاملة.

أما في حالة ما إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها بهدف زيادة مستوى الإنفاق مما يعاينه الاقتصاد من ركود فالنتيجة هي زيادة في المستوى العام للأسعار، هنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع العام للأسعار، أي المفاضلة بين البطالة والتضخم وهذا ما يوضحه منحنى فيليبس¹.

¹ - ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، ط1، عمان، 1999، ص:324.

الشكل (1-5): منحنى فليبس



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص:324.

يوضح الشكل أعلاه العلاقة بين مستوى البطالة ومستوى أو معدل التضخم (نسبة التغير في الأسعار) فإذا كان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فعندئذ يجب أن نقبل بقدر من البطالة قدره 9% مثلاً. أما إذا كانت الحكومة تهدف إلى رفع مستوى الاستخدام والتقليل من معدل البطالة، فمثلاً إذا أردت تخفيض البطالة إلى 2% فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار قدرها 5%، وهنا تظهر مشكلة المفاضة كما ذكرنا سابقاً بين البطالة والتضخم أي الاختيار بين أفضل المستويات للاستخدام ومستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل النتائج المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، التي يمكن أن تجعل المنحنى ينتقل ناحية اليسار، الانتقال الذي يدل على تحقيق أدنى مستويات البطالة مع أدنى معدل للتضخم الأمر الذي يعني تطور مهارات العمال وتحسين أدائهم الإنتاجي.

لذا وجب على الدول الاختيار والتكامل والموائمة بين السياستين بغية تحقيق التوازن الاقتصادي، وبالتالي تعتبران بمثابة أدوات في يد السلطات التي تستخدمها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

- ولتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين وجب إتباع الإجراءات التالية بافتراض أن الاقتصاد تضخم¹؛
- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية؛
- الحد من حجم الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري) عن طريق تقليص حجم القروض العامة، أو امتصاص فائض المعروض النقدي؛
- رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية؛

¹ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004، ص:109.

- تقليص حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل، ومنه انخفاض الطلب الكلي؛
- أما في حالة الكساد فيمكن اتخاذ الإجراءات المعاكسة تمام لحالة التضخم؛
- إن التوازن الاقتصادي الكلي في ظل اقتصاد مغلق، إنما يتحدد بالتوازن في كل من سوق النقود وسوق السلع والخدمات، بحيث هناك نقطة وحيدة يتحدد عندها التوازن بالنقاء منحني (IS) و (LM)، والتي من خلالها يتحدد كل من مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني؛
- وبغية تحريك الدخل التوازني، تتدخل الدولة إما للتأثير على منحني (IS) عن طريق السياسة المالية، عن طريق السياسة المالية، أو على منحني (LM) عن طريق السياسة النقدية. هذا بافتراض عدم وجود علاقات مع العالم الخارجي.

الفرع الرابع: محددات التكامل بين السياستين المالية والنقدية

إن التكامل بين السياسات المالية والنقدية يقوم على عدة محددات تحكم عملياتها، يمكن طرحها فيما يلي:

أولاً: التكامل بين السياستين المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف: هناك عديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف؛ ومدى قوة أسعار الصرف الثابتة والمرنة في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية؛ ولا يوجد جواب كامل لمدى أفضلية نظام الصرف الثابت أو المرن؛ لكن عموماً يعتمد اختيار نظام سعر الصرف الأهداف الاقتصادية ومنع الصدمات والخصائص الهيكلية لاقتصاد محل الدراسة¹.

1. التكامل بين السياستين المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:² أخذت قضية التكامل بين السياستين المالية والنقدية، في ظل نظام سعر الصرف الثابت حيزاً واسعاً من الاهتمام، لتناولها في عديد الدراسات؛ فقد تبين أن السياسة النقدية مقيدة، كونها موجهة لتحقيق الاستقرار بسعر الصرف، أما السياسة المالية وحسب ما قدمه Fatás و Rose 2001م (في دراسة تطبيقية حول تأثير تلك الأنظمة على أداء السياسة المالية)، أنها عادة ما تُطبق بصيغ تقييدية لتساند سياساتها النقدية المتشددة، ومن ناحية أخرى فالدول التي تضحى بسياساتها النقدية المستقلة، في ظل ترتيب سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة، عادة ما تستخدم السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار في دورة الأعمال الاقتصادية؛ وأضاف Cherneff 1976م (انطلاقاً من القاعدة التي اقترحها الاقتصادي (Mundell): "ضرورة أن يتم توجيه السياسة النقدية نحو استهداف التوازن الخارجي، بينما يتم توجيه السياسة المالية نحو تحقيق الأهداف الداخلية".

¹ - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد 23، السنة 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2003، ص: 20. متاح على خط http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/94/94_develop_bridge23.pdf تاريخ الاطلاع: 20-04-2018.

² - بهاء الدين الطويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2010\1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015\2016، ص- ص: 74-75.

أما 1999Trenqualyeم فخلص في دراسته (المبنية على نموذج نظري بسيط متعدد الدول، مع افتراض حرية حركة رؤوس الأموال)، إلى سهولة قيام الدول بتنسيق سياساتها النقدية، والوصول إلى أفضل النتائج في ظل نظام سعر الصرف الثابت؛ حيث يؤدي التكامل الاقتصادي المترتب على هذا النظام، إلى التيسير من قدرة الدول على التحكم بسياساتها الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة. والجدير بالذكر، أنه في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وفي حالة اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، متمتع بحرية كاملة في انتقال رؤوس الأموال، ووجود حجم كبير من السلع القابلة للتبادل التجاري، تتسم السياسة المالية بكونها أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي، نظراً لأن التغيرات في الوضع المالي تكون عديمة التأثير على معدلات الفائدة وأسعار الصرف، ومنه لن يترتب على السياسة المالية التوسعية أي تأثير على نشاط القطاع الخاص فيما يعرف "بأثر المزامحة".

2. التكامل بين السياستين المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن¹: وفيما يتعلق بنظام سعر الصرف المرن، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تزايداً في عدد الدول المطبقة لهذا النظام، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه لما توفره نظم أسعار الصرف المرنة من حماية لاقتصادات الدول ضد الصدمات الخارجية، وسهولة تنفيذ السياسة النقدية. وعلى الرغم من اتفاق عديد من الدراسات الاقتصادية حول ملائمة نظم سعر الصرف المرنة لدول الأسواق الناشئة. وقد أوضح كل من Calvo and Reinhart (2000) تخوف عدد من الدول من تطبيق نظم التعويم Fear of Floating، حيث تقاوم السلطات النقدية التخلي عن سعر الصرف الإسمي كركيزة للسياسة النقدية، والتخلي عن مصداقية سياستها. فعادة ما يقتضي التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن أن تتخذ الدولة ركيزة اسمية أداة (تثبيت اسمية جديدة)، وأن تُعيد صياغة سياستها النقدية بحيث تتلاءم مع هذا التحول. وبصفة عامة، فقد اتخذت العديد من الدول استراتيجية استهداف التضخم كأداة تثبيت اسمية بديلة على المدى الطويل.

وعادة ما تنحصر محاور الارتكاز الاسمية في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة في محورين: الإجماليات النقدية أو معدلات التضخم المستهدفة. ويعد الاختيار الثاني هو الأكثر شيوعاً بين دول الأسواق الناشئة، كما يزداد انتشاراً. ويعزى ذلك الانتشار إلى أن استهداف الإجماليات النقدية لا يعتبر سياسة مثلى نظراً لعدم استقرار الطلب على النقود في معظم الاقتصادات.

ويتضح مما سبق أهمية نظام سعر الصرف المرن وارتباطه بقضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث يصاحب تطبيق هذا النظام تبني استراتيجية استهداف التضخم والتي تسهم في إتباع سياسة نقدية مستقلة وغير مقيدة باعتبارها مالية، كما يسهم في الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من

¹ - جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قياس اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014 2015، ص ص: 54-55.

البنك المركزي لأغراض تمويل العجز المالي نظراً لأن هدف استقرار الأسعار يكون بمثابة الهدف الرئيسي والمعلن من قبل السياسة النقدية، وتتسم السياسة النقدية بفعاليتها وقدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية في حالة تمتع الاقتصاد بحرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال، وحجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.

ثانياً: درجة تطور وعمق الأسواق المالية المحلية كأحد محددات التكامل بين السياستين المالية والنقدية

لمقاييس درجة تطور وعمق الأسواق المالية، دور في تحديد شكل التكامل بين السياستين المالية والنقدية، حيث تبرز ملامح ذلك التكامل في أربع مراحل رئيسية:

- 1. مرحلة عدم التطور:** وتتسم هذه المرحلة بعدم وجود سوق محلية للأوراق المالية الحكومية، حيث يتم تمويل العجز المالي بالكامل من خلال الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي، باستثناء ذلك الجزء الذي يتم تمويله من خلال الاقتراض من الخارج؛ لهذا تظهر الحاجة إلى وجود ضوابط تشريعية، للحد من التمويل المباشر للعجز المالي من قبل البنك المركزي، وذلك حتى يتم تلافي التوسع المفرط في الائتمان المحلي وخلق النقود، ما يؤدي لتزايد الضغوط التضخمية؛ بالإضافة إلى الحاجة لإطار في البرمجة النقدية بمفهومها الواسع، حتى يتم استخدامه في وضع تقديرات لحجم الطلب على النقود، ومصادر الائتمان المحلي.
- 2. مرحلة الإعداد:** في هذه المرحلة المتممة بعدم وجود سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية، مع ضعف السوق البنينية للبنوك، وعدم مرونة معدلات الفائدة التي تخضع لتحكم السلطات النقدية؛ يتم تشكيل لجنة تنسيق، تتضمن أعضاء من كل من البنك المركزي ووزارة المالية، لتحديد حجم الدين المصدر في سوق الإصدار، وذلك دون إغفال لأهداف السياسة النقدية، بما يساعد في وضع تصور حول سياسة معدلات الفائدة. أما إطار التنسيق في هذه المرحلة، فيهدف إلى خفض تكاليف خدمة الدين مع ضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية، وهذا بالاعتماد على إطار البرمجة النقدية بمفهومها الواسع، واستخدام أذون الخزانة والأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية.
- 3. المرحلة الانتقالية:** ضمن هذه المرحلة يوجد شيء من المرونة في تحديد أسعار الفائدة، مع الاستمرار في استخدام أذون الخزانة والمزادات الائتمانية لإدارة الشئون النقدية، إضافة لطرح سندات متوسطة الأجل ذات أسعار محددة ادارياً أو مربوطة بأسعار أذون الخزانة، ويظل البنك المركزي هو مصدر السيولة الرئيسي لأدوات الدين الحكومي، كما يتم تعزيز السوق البنينية للبنوك، والبدء في تطبيق ترتيبات المقاصة والتسوية. وفي هذه المرحلة، يكون من المعتاد أيضاً إجراء عملية مارجة لكفاءة الإشراف المصرفي المتعلق بإدارة الأصول والخصوم، وفي هذا الإطار تتجه البرمجة النقدية بمفهومها الواسع إلى أن تكون أقل أهمية، وتكتسب برامج النقود الاحتياطية أهمية لمراقبة أسواق النقد والأسواق المالية، من أجل توجيه تدخل البنك المركزي في الأسواق في ظل تحقق الانضباط النقدي.

4. **مرحلة التطور:** يصبح سوق المال في هذه المرحلة مكتمل النمو، وفيه تنسم أسعار الفائدة بالمرونة التامة، مع اتخاذ المزيد من التدابير المؤسسية لتقوية الأسواق الثانوية، من خلال الترتيبات الرقابية والتنظيمية الملائمة؛ ويقوم البنك المركزي بإدارة السيولة بكفاءة (حيث تتحقق استقلالية البنك المركزي في هذه المرحلة)، من خلال استخدامه للأدوات القائمة على آليات السوق كاتفاقيات إعادة الشراء، كما ويتم في هذه المرحلة إدخال مزادات أدوات الدين ذات الأجلين المتوسط والطويل. ول يمكن إغفال أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تطوير الأسواق المالية، حيث يعد تحقيق الاستقرار بالأسواق المالية واحداً من الوظائف الرئيسية التي تمارسها تلك البنوك بعدد من الدول، وذلك على الرغم من وجود اختلاف في التطبيق العملي لتلك الوظيفة.

المطلب الثالث: الترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لتحقيق التكامل بين السياستين المالية والنقدية وتحدياته

أصبح التكامل بين السياستين المالية والنقدية مطلباً ضرورياً تسعى عدد من الدول نحو تحقيقه؛ وذلك في ظل الحقيقة المتمثلة في التعارض بين أهداف كلا من السياستين؛ لذلك يتطلب الأمر تنسيقاً كفناً بين السياسات المالية والنقدية للتأثير على مكونات منظومة التوازن الاقتصادي ترتيبات دعم مؤسسية وتنفيذية، وفيما يأتي نعرض الترتيبات اللازمة التي يجب أن تتخذها كل من السلطة المالية والنقدية في سبل التكامل بينهما.

الفرع الأول: الترتيبات المؤسسية اللازمة لتكامل

تتمثل ترتيبات التكامل شرط من الشروط الرئيسية المحددة لدور ومسؤولية كل من السلطة المالية والنقدية وتشمل هذه الترتيبات:

أولاً: استقلالية البنك المركزي: يتعين على البنك المركزي التحكم في نمو المعروض النقدي بشكل يتوافق والنمو في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي إلى الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وأن عدم الاستقرار في الأسعار من ناحية ارتفاعه المستمر سوف يكون مكلفاً¹ وفي حقيقة الأمر يعدّ استبعاد تلك التكاليف متعلقاً أساساً باستقلالية البنك المركزي عن مالية الحكومة، بحيث يمكن اعتبار استقلالية البنك المركزي إحدى المسائل المرتبطة بقوة الوضع المالي للدولة² لذلك فزيادة مدى استقلالية البنك المركزي تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في التضخم في الفترتين القصيرة والطويلة فإذا واجهت السلطات المالية بنكا مركزياً مستقلاً يستهدف سياسة لمكافحة التضخم، فإن توقعات هذه السلطات أو الحكومة بأنه لن يتم تدبير العجز في الميزانية العامة، بواسطة البنك المركزي سوف يحد من تحقيقها لهذا العجز، ويؤيد ذلك تاريخ العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتمويل الحكومي، فكلما

¹ - أحمد شعبان محمد على، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:16.

² - سودر لينج لودفيج وآخرون، استهداف التضخم، المعهد المصرفي المصري، 2003، ص:7.

زاد مدى الاستقلالية كلما انخفضت نسبة العجز في الميزانية الذي يتم تمويله عن طريق البنك المركزي¹. وفي هذا السياق تقاس استقلالية البنك المركزي من الناحية الاقتصادية من خلال قدرته على اختيار أدوات السياسة النقدية وكذلك حدود التمويل المباشر لميزانية الحكومة، حيث إن التوجه نحو استقلالية البنك المركزي يصاحبه عدم التمويل النقدي أي أن البنوك المركزية لا تقرض أو على الأقل لا تقدم قروضا جديدة للحكومة وفي بعض الحالات يسمح بإقراض محدود وقصير الأجل للحكومة² وحتى تكون تلك الاستقلالية في اختيار الأدوات كاملة يجب أن لا تكون السياسة النقدية مرتبطة بقيود مالية مفروضة من طرف الحكومة، ولمثل هذه الأسباب نصت وثيقة ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية في جزء منها والصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن تحديد التشريعات المنشئة للبنوك المركزية لا بد أن تضمن للبنوك المركزية سلطة استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدف أو أهداف السياسة النقدية³.

ثانيا: وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز في الميزانية:
الاعتمادات والقروض المصرفية وتسهيلات السحب على المكشوف (التسيقات) من بين أشكال القروض المهمة التي يقدمها البنك المركزي للحكومة، وقد توجد للحكومة أو البنك المركزي قواعد أو حدود مرسومة مسبقا لنطاق إقراض الحكومة من البنك المركزي، ومن الممكن أن تشمل شروط هذه القروض وحدودها قيود على ظروف منحها وقيودا أخرى على حجم أو مبلغ أو مدة هذه القروض، حيث تعد آجال وشروط القروض عوامل مهمة تتحكم في العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي⁴ ولعل أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي وأخطرها في نفس الوقت تقديمه القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية وفي هذه الحالة يتم إقراض الحكومة من قبل البنك المركزي عن طريق إصدار جديد للنقد⁵ لكن ولضمان الاستقرار النقدي يتعين على البنك المركزي أن يصدر النقد تبعا للحاجات الاقتصادية للدولة بما يخدم هدف المحافظة على استقرار قيمة العملة المصدرة والمحافظة على مستويات الأسعار⁶ وبصفتها مسؤولة عن تسيير السياسة النقدية للحكومة، يتزايد في الوقت الحالي التوجه نحو تحديد مسؤولية البنوك المركزية على النحو الذي يكفل له أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وفي كثير من البلدان تشدد قوانين البنك المركزي على استقلالية البنك في إدارة عملياته وتمنع أو تقيد تمويله عجز المالية العامة بصورة مباشرة⁷.

¹ - أحمد شعبان محمد على، مرجع سابق، ص:305.

² - سايمون جراي وآخرون، مدخل إلى العمليات النقدية، كتيبات عن البنوك المركزية، بنك إنجلترا المركزي، لندن، 2005، ص:14.

³ - خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، 2000، ص:8.

⁴ - المرجع نفسه، ص:20.

⁵ - بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص-ص:231-232.

⁶ - أكرم حداد و آخرون، النقود و المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:141.

⁷ - دليل شفافية المالية العامة، صندوق النقد الدولي، 2007، ص ص: 32-33.

لذلك يساعد وضع الحدود القصوى للاقتراض الحكومي وممارسات إدارة المخاطر السليمة في حماية الميزانية العامة من صدمات خدمة الدين العام¹ وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن هذا الترتيب المؤسسي الذي يتوجب توفره لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتوقف من جهة على مدى التزام البنك المركزي والحكومة بنظام لاستهداف التضخم ومن جهة أخرى على التزام الحكومة بتطبيق القواعد المالية المعروفة.

ثالثاً: الحد من التعارض بين السياسة المالية والنقدية: يمكن الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية من خلال تبني سياسة اقتصادية موجهة بالأساس نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي Economic Policy Stability Oriented كشرط ضروري لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، وتشير هذه السياسة إلى ضرورة أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية الفعلية في تحقيق هدف واضح وصريح يتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار² لذا غالباً ما تمنح الحكومة البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية المؤسسية لعزل عملية تصميم السياسة النقدية عن ضغوط الحكومة على المدى القصير، غير أنه يبقى من النادر أن يتم تسيير السياسة النقدية بمعزل عن السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، وغالباً ما تؤخذ السياسة المالية في الاعتبار عند تصميم السياسة النقدية بغية تحقيق سياسة اقتصادية كلية متماسكة ومتسقة³ وتسهم السياسة الاقتصادية الموجهة نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي في الحد من التعارض بين هدف البنك المركزي (تخفيض التضخم) وهدف الحكومة (النمو الاقتصادي)، ومن زاوية أخرى أجريت دراسات اقتصادية عديدة لتقييم العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وأظهرت في الغالب النتائج المتعلقة بتلك الدراسات علاقة عكسية بين هذين المتغيرين.

وتظهر أهمية التوجه نحو الحد من التعارض بين أهداف السياستين المالية والنقدية بسبب الخوف من أن يقود ذلك التعارض إلى فقدان فعالية السياستين معا في التأثير على النمو الاقتصادي والتضخم، وهو ما ينجر عنه في العادة معاناة الاقتصاد من ظاهرة الكساد التضخمي التي كما هو معلوم يترافق أو يتزامن فيها الارتفاع في معدلات التضخم والبطالة. ومن جهة أخرى فمن غير المستبعد أن يكون لإصدار الدين العام أو تحويل عجز الميزانية إلى سيولة نقدية أثر كبير على الوضع الائتماني العام داخل الاقتصاد (ارتفاع سعر الفائدة وما يتبعه من تأثيرات على النمو الاقتصادي)، وبالمثل من الممكن أن يكون لاستيعاب مبالغ كبيرة من السيولة تكاليف مهمة على الميزانية تتحملها الحكومة (نمو الدين العام

¹ خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، 2001، ص:15.

² منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، متاح على الخط -26856-mpira.ub.uni-muenchen.de، 2010، ص:43.

³ خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، مرجع سابق، ص:14.

وما يتبعه من تأثيرات على النمو الاقتصادي) وبالتالي من الممكن أن تكون لعمليات المالية العامة عواقب نقدية وخيمة ارتفاع (معدل النمو النقدي والتضخم)¹.

وهذا يستوجب ضرورة إيجاد حل لمشكلة التعارض بين السياستين المالية والنقدية، وفي هذا الإطار لجأت العديد من البلدان إلى اعتماد استهداف معدل للتضخم. حيث أصبح وضع هدف واضح لنسبة التضخم بوصفه غاية نهائية للسياسة النقدية مرغوبا بشكل كبير ومتزايدا في السنوات الأخيرة² وهذا على خلفية أنه ينظر إلى إجراءات استهداف نسبة التضخم بأنها قادرة على تقوية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. بحيث يتمثل الهدف الأساس للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد، والذي لا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجما وغير متعارض مع الهدف الأساس، ويمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف النمو الاقتصادي في المدى الطويل³.

رابعا: التدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الميزانية العامة: من واجب الحكومة اتباع قواعد مالية تحد من ارتفاع الدين العام وتزايد العجز المالي، حيث من المفترض أن تعمل هذه القواعد على تحقيق الانضباط المالي، الذي يمكن أن ينعكس إيجابا على استعادة فعالية السياسة النقدية في مجال التحكم في تغيرات الأساس النقدي والتضخم على المدى الطويل. وبشكل عام يمكن تلخيص هذه القواعد في قواعد السياسة المالية Fiscal Policy Rules، والتي تشمل قواعد عجز الميزانية العامة Deficit Rules الهادفة إلى خفض السنوي للعجز المالي بالميزانية حتى يتم تحقيق التوازن وقواعد الاقتراض Borrowing Rules والتي تهدف إلى تحقيق الرشد في اختيار طرق التمويل العام وأخيرا قواعد الدين Debt Rules التي تهدف إلى استئانة الحكومة عند مستويات آمنة⁴.

الفرع الثاني: ترتيبات تتعلق بآليات التنفيذ

مما سبق يتبين أنه ليس كافيا وجود بنك مركزي مستقل؛ خاصة في ظل وجود كثير من المعلومات المتناقضة، والتوقعات غير الأكيدة والتفضيلات المتغيرة؛ لذلك فإنه من الضروري أن يعمل كل من البنك المركزي والسلطة المالية سويا في مراحل التصميم والتنفيذ والمراقبة للسياسات النقدية والمالية؛ وعند الضرورة يشتركان معا في تعديل وتنقيح السياسة الاقتصادية الكلية؛ ولكن يشترط الإعلام بطريقة

¹ خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، مرجع سابق، ص: 19.

² سايمون جراي و آخرون مرجع سابق، ص: 7.

³ محمد أحمد زيدان، سياسة استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2009، ص: 7.

⁴ محمد بلعبيدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2، عدد 37، جوان 2012، ص: 274.

مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية والتغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية¹؛ ولكن لا يتم التكامل بين السياسة النقدية والمالية بالكامل، وخاصة مع بقية العناصر الأخرى المكونة للإستراتيجية الاقتصادية الكلية، ففي واقع الأمر لا يوجد تنسيق كامل بين السياسات النقدية والمالية.

لذا فإن التكامل بين السياسات النقدية والمالية على المستوى العملي؛ يعد أمراً ضرورياً وحتمية علمية؛ فيستوجب الأمر آليات تنفيذ التكامل السياسات وذلك من خلال برمجة الأطر النقدية؛ أول الاتفاق على إتباع مزيج السياسات النقدية والمالية من خلال عمليات التنسيق اليومية؛ إذا أن هناك حتمية تطبيق التكامل بين السياسات النقدية والمالية على مستوى يوم بيوم، وذلك في مرحلة تصميم السياسات وتنفيذها، والرقابة والتعديل وقت اللزوم².

أولاً: البرمجة النقدية³: برزت أهمية برمجة الأطر النقدية كإطار لتصميم السياسة النقدية من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف النقدية للبنك المركزي في فترة زمنية معينة؛ وإبرازه للتداخل بين السياستين المالية والنقدية؛ ويوجد هناك نوعان من البرمجة النقدية هما

1. البرنامج النقدي الواسع: هذا البرنامج يتضمن تقدير التطورات الشهرية وربع السنوية للإجماليات النقدية، ويتم الأخذ بهذا النوع من البرامج في حالة عدم تطور الأسواق المالية، وكذا عند استخدام الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية؛ ويسهم هذا النوع من البرامج النقدية في رسم الأهداف الرئيسية للسياستين المالية والنقدية، تقدير دالة الطلب على النقود وتحديد مصادر الائتمان المحلي؛ كما يتم تحديد التغير المستهدف في الأرصدة النقدية في ضوء التطورات التي تطرأ على صافي الأصول الأجنبية، وصافي الأصول المحلية، آخذاً في الاعتبار التقديرات الخاصة بمعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، وأداء ميزان المدفوعات، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على هذا البرنامج في التكامل بين السياستين على المستوى اليومي.

2. إدارة نقود الاحتياطي: تستخدم في وضع تقديرات يومية وأسبوعية لنقود الاحتياطي بالبنك المركزي، حيث يؤدي تطور الأسواق المالية ونضج سوق النقود إلى تطبيق هذا النوع من البرامج النقدية، كما يرتبط استخدام هذا النوع من البرامج على تطور الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية؛ وتسهم إدارة نقود الاحتياطي في رسم العمليات النقدية التي يمارسها البنك المركزي في سوق النقود، وفي وضع تقديرات للبنود الأساسية في ميزانية البنك المركزي، لذلك يتم الاستعانة بذلك البرنامج في التكامل على المستوى اليومي بين السياستين المالية والنقدية.

¹ -DeLisle Worrell: *Monetary and Fiscal Coordination in Small Open Economies*, IMF Working Paper N056, International Monetary Fund, March 2000, p1. (25/04/2017)
Online at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp0056.pdf>

² -عصام السيد على خطاب، مرجع سابق، ص ص: 44-45.

³ -بهاء الدين الطويل، مرجع سابق، ص: 83.

ثانيا: التكامل على المستوى اليومي¹: إن تعزيز عملية التكامل بين السياستين على المستوى اليومي، يتطلب من البنوك المركزية وضع برامج لإصلاح سوق النقود، لتحقيق الاستقرار في معدلات الفائدة لليلة واحدة، بحيث تتسق والمعدلات الرسمية التي تُعلنها لجان السياسة النقدية التابعة للبنوك المركزية، والى توفير إطار جيد لإدارة سيولة الجهاز المصرفي، كما يتطلب التكامل على المستوى اليومي أن تتبادل سلطات إدارة الدين العام والسلطات المالية والنقدية المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة؛ فنظرا لأن العمليات النقدية تتم في أغلب الحالات باستخدام أدوات وأسواق الدين الحكومي، يكون لاختيار الأدوات النقدية وإجراءات التشغيل أثر على عمل هذه الأسواق، وربما على الوضع المالي للمتعاملين في تلك الأسواق؛ وعليه تتطلب الإدارة الفعالة للسياسة النقدية فهما تاما للتدفقات المالية الحكومية قصيرة وطويلة الأجل، لذلك كثيرا ما يعقد مسئولو إدارة الدين والمسئولين عن السياستين المالية والنقدية اجتماعات لبحث عدد كبير من قضايا السياسة الاقتصادية، كما يتم التنسيق فيما بينهم بخصوص عملياتهم السوقية للتأكد من أنهم لا يعملون جميعا في نفس الجزء من السوق في الوقت ذاته.

الفرع الثالث: تحديات التكامل²

تواجه التكامل بين السياستين المالية والنقدية بعض التحديات على أرض الواقع في مختلف الاقتصاديات؛ حيث أن السياسة النقدية تهتم بشكل رئيس في المحافظة على استقرار الأسعار مستخدمة أدواتها المتعددة؛ في حين تركز السياسة المالية بشكل أساسي على ضمان ارتفاع النمو الاقتصادي والتوظيف باستخدام الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية؛ ما يجعل إمكانية أن تعمل السياستين ضد بعضهما؛ فيؤكد ذلك الحاجة إلى التنسيق الفعال بينهما لضمان توافقهما.

بالإضافة إلى ذلك، تنشأ الحاجة إلى تكامل السياسات بسبب السياسة الفردية لكل من السلطتين؛ لأن الأدوات عادة يكون لها تأثير على أكثر من هدف واحد؛ ما قد يعطل تحقيق القيمة الرغوية لأهداف السياسة الأخرى؛ على سبيل المثال: يمكن لسياسة المالية التوسعية أن تساعد في تحقيق معدل اقتصادي مرتفع للنمو، ولكن يمكن أن يجعل معدل التضخم مرتفعا جدا إذا كان الرصيد المالي يتم التمويل العجز من قبل البنك المركزي؛ على العكس، إذا كانت سياسة نقدية صارمة تهدف إلى استقرار الأسعار قد يجعل معدل النمو الاقتصادي ينخفض إذا كان ذلك يدفع سعر الفائدة أكثر من اللازم.

لذلك تعترض عملية التكامل بين السياستين المالية والنقدية جملة من التحديات هي:

1. عدم كفاية قنوات الاتصال الفعالة بين السلطة النقدية والسلطة المالية؛
2. عدم الالتزام بإجراءات التنسيق؛

¹ - بهاء الدين طويل، مرجع سابق، ص: 84.

² - شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في التحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 1990-2014م. دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، 2017-2018، ص: 104.

3. الصراع القائم بين أهداف السياستين المالية والنقدية؛
4. عدم وجود أسواق مالية متطورة.
5. الهيمنة المالية الحكومية(هيمنة السلطة المالية على السلطة النقدية)؛
6. التمويل التضخمي لعجز الميزانية العامة؛
7. الفجوات الزمنية المتغيرة لتأثير السياسات.

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل النقاشات حول السياسة النقدية التنفيذية تركز على الأدوات والأهداف التشغيلية، الأهداف الوسيطة، والأهداف النهائية، حيث الأدوات هي المتغيرات التي يتم التحكم فيها مباشرة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية.

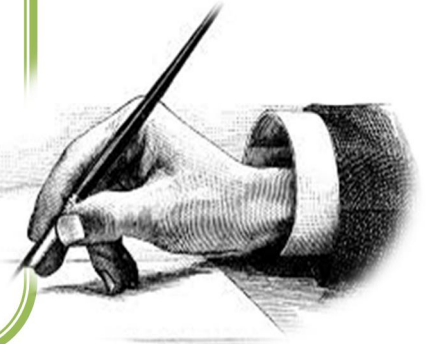
كما استعرضنا المفاهيم السياسة المالية والتي تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، فهي تبحث في مختلف الظواهر المالية تحلل أوجه النشاط المالي، لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فهي برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب فنون الجباية والإنفاق لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وتطرقنا أن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط، لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل. وانطلاقاً من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين متمثلين في نموذج "هارود - دومار"، إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.

ولقد حظيت قضية التكامل بين السياستين المالية والنقدية بأهمية كبيرة، خاصة مع تحول العديد من الدول نحو نظم سعر الصرف المرنة، والتخلي عن سعر الصرف كركيزة اسمية، وتطبيق استهداف التضخم كآلية لتنفيذ السياسة النقدية؛ كما ترتبط فاعلية التكامل بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، حيث يسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل ذلك العجز، وقد يسهم تشكيل مجلس تنسيقي للسياستين في الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي.

الفصل الثاني

ماهية سوق النفط



تمهيد:

يشهد العالم منذ بداية القرن العشرين وإلى اليوم تحولات جذرية شملت المجال الاقتصادي على وجه الخصوص حيث أدى اتساع حجم النشاط الاقتصادي وتطور المبادلات التجارية الدولية إلى تحسن مستويات المعيشة ولو بنسب مختلفة بين مختلف دول العالم، ومما لاشك فيه فإن أي تطور اقتصادي يتطلب توفر المصادر الطاقوية التي تعتبر المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج والمبادلات التجارية، ومن هذا المنطلق لعب النفط باعتباره أهم مصدر للطاقة دورا رئيسيا في عملية التطور والتحول الاقتصادي بالنظر لسهولة استغلاله ووفرته النسبية بالمقارنة مع المصادر الأخرى للطاقة.

ساهم التوزيع الغير متوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للنفط يتم من خلاله تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والمستهلكة وهي سوق تشهد تنافسا شديدا وتضارب في المصالح الاقتصادية بين دول منتجة ومصدرة للنفط تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بالاعتماد على المداخل النفطية ودول مستهلكة ومستوردة تهدف إلى ضمان أمنها الطاقوي عن طريق سيطرتها على منابع النفط في العالم. وأدى اهتمام الباحثين الاقتصاديين بالنفط إلى ظهور علم اقتصادي جديد يسمى باقتصاديات النفط وهو علم يعنى بدراسة جميع الجوانب الاقتصادية للنفط باعتباره أهم سلعة اقتصادية يتم تداولها في العالم وإبراز تأثيراته المختلفة على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له، وتحديد المتغيرات المتحركة في عملية التبادل الدولي للنفط، وانطلاقا من ذلك فإنه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضع البحث:

❖ المبحث الأول: ماهية النفط

❖ المبحث الثاني: جانب العرض والطلب في السوق النفطية

❖ المبحث الثالث: تقلبات اسعار النفط، محددها وانعكاساتها

المبحث الأول: ماهية النفط

يمثل النفط المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسة التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وهو من الدعائم التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد النفط من أكثر السلع الإستراتيجية تداولاً عالمياً. حيث استخدم الناس النفط منذ آلاف السنين، ولكن قلة منهم أدركت قيمته قبل حلول القرن التاسع عشر الميلادي عندما اخترع مصباح الكيروسين والسيارة، ومع التقدم الحضاري والتكنولوجي للبشرية تغيرت نوعية الطاقة المستخدمة في مختلف مجالات الحياة من مصدر إلى آخر، فبعد أن كان الفحم هو المصدر الرئيسي للطاقة مع بداية الثورة الصناعية أصبح الآن النفط الخام والغاز الطبيعي هما المصدر الرئيسي للطاقة في العالم حيث يمثلان حوالي 45% من إمدادات الطاقة العالمية¹.

المطلب الأول: تعريف النفط، تاريخه ونشأته

لا بد أولاً من التتويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدًا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديداً سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لا تيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلاً من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين. علماً بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء عن هذه المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحاً في دلالاته الموضوعية والعلمية وبتجسيد المعنى لهذه المادة.

الفرع الأول: تعريف النفط

يعرف البترول على أنه مورد طبيعي غير متجدد ذو رصيد ثابت وكميات محددة موجودة في صورة مخزون في باطن الأرض²، وكلمة النفط في الأصل كلمة لاتينية تعني روك زيت الصخر، فالبتترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية التي يمكن أن تأخذ أشكالاً عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي مختلف، ويكون تواجد هذه المادة في الطبيعة بأشكال وصور مختلفة فيكون على صورة سائلة وهو البترول الاعتيادي الذي يعرف بالبتترول الخام ويتميز برائحة خاصة ولونه ينتوع بين الأسود والبني والأخضر والأصفر³، أو يكون في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت أو قد يوجد في حالة غازية ويسمى بالغاز الطبيعي، ويتكون النفط من بقايا مواد عضوية (نباتية وحيوانية)

¹ - Short-Term Energy Outlook Real and Nominal Prices, January 2019.

² - أحمد فريد مصطفى، موارد اقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص: 23.

³ - مداني حسبية، مزارشي فنيحة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 8-7 أبريل، 2008، ص: 04.

عاشت وماتت بالبحار والمحيطات ثم دفنت بين الصخور ونتيجة لتعرضها للضغط والحرارة العالية وتفاعل البكتيريا معها على مدار ملايين السنين فإنها تحولت إلى مواد هيدروكربونية¹. النفط أو البترول عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، ويتكون من هدر وكربونات خاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائياً، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه وتفاوته بحسب مكان استخراجها، ويطلق عليه الذهب الأسود، فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم، وتكمن قيمة النفط في إمكانية نقله ومقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه، ويمثل المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية².

فالبترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج لسطوح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق كسور أرضية) أو بفعل الإنسان، ويُمكن الحصول على النفط عن طريق الحفر والتنقيب بآلات ومعدات معينة واستخراجه من باطن الأرض، وذلك عن طريق شركات مصرّح لها بالقيام بهذا العمل³، فمنهم من يرى نشأته أزلية أو طبيعية أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان كنتيجة للتفاعل الكيماوي الذي حدث في المواد غير العضوية التي تتكون منها⁴، فهو المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية وبما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات البلاستيكية والرقائق والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية⁵.

وإذا ما نظر للنفط من زاوية العناصر الأساسية المكونة له في الطبيعة فهو عبارة عن سائل يتكون من مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية (الهيدروجين والكربون) ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص فيزيائية وكيميائية مختلفة⁶. فالهيدروكربونات السائلة تشكل الزيت الخام، أما الهيدروكربونات الغازية فتشكل الغاز الطبيعي.

الفرع الثاني: تاريخه ونشأته

أولاً: تاريخه:⁷ لقد تعرف الإنسان على البترول في شكل خام منذ زمن طويل حوالي 3000 سنة، حيث كانت تكفي حاجات الضرورية المتمثلة أما في شكل علاج أو دواء أو إنارة، ومع ظهور الثورة الصناعية

¹ - بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، الاقتصاديات النفطية ولجنة الموارد، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول مساهمة موارد النفط في تمويل الميزانية العامة بين لجنة الفجوات التضخمية والعجز المزمّن في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط، المحور السادس، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر، 2014، ص: 08.

² - إضاعات مالية ومصرفية، الذهب الأسود **Black Gold**، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة - العدد 6، الكويت، يناير، 2013، ص: 02.

³ - Joseph P. Riva, Priscilla G. McLeroy, Gordon I. Atwater. "Petroleum", www.britannica.com, Retrieved 22/7/2018. Edited.

⁴ - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص: 15.

⁵ - محمد ماضي وكمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017، ص: 18.

⁶ - James G. Speight, Petroleum Technology, Economics and Politics, Scrivener Publishing, NEW Jersey (USA), 2011, p: 21.

⁷ أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات - دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 17.

والتطور التقني استدعى القيام بعمليات البحث والتنقيب عن البترول. وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية. واكتشف مكامن النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا سنة 1858م. ولكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة تنسيفيل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما "قام إدوين دريك" في 1859 بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر دريك على الزيت الخام على عمق 69,5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم. ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط. وبعد نجاح "إدوين دريك" في استخراج النفط افت الناس على البحث عن النفط، فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت. وبعد انتشار أخبار استخراج النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة دول، ففي 1901م منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي "وليم لارس" عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكنه من استخراج النفط في 26 ماي 1908م من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم. وبحلول سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، اندونيسيا. وفي سنة 1911م بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم، فنزويلا سنة 1914م. وفي 1927م أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك. وفي 1932م تم اكتشاف النفط في البحرين، وفي 1936م و1938م اكتشف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي. وفي سنة 1956م تم اكتشاف النفط في الجزائر وفي سنة 1967م اكتشف في النرويج. كما هو مبين في الجدول رقم (1-2) والخاص بتاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم.

الجدول رقم (2-1): تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم

الترتيب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول	ملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	- وكان أول اكتشاف تجاري في (1858 و1859) في منطقة بنسلفانيا على يد "إدوين دريك"
02	1856	روسيا	- 1868 أول اكتشاف تجاري
03	1901	إيران	- منح حق الامتياز لرجل أعمال إنجليزي.
04	1910	مصر (رومانيا- كندا- إيطاليا- المانيا- اليابان- الهند- البيرو - المكسيك- الأرجنتين- أندونيسيا)	
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	العربية السعودية	
11	1956	الجزائر	- ويعتبر أول اكتشاف تجاري.
12	1967	الترويج	- في منطقة بحر الشمال.

المصدر: أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات - دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 17.

كان الوصول للنفط سببا في كثير من التشابكات العسكرية بما فيها الحرب العالمية الثانية، حرب العراق وإيران في سنة 1990، حرب العراق في سنة 2001، وتقريبا 80% من مخزون العالم للنفط يتواجد في الشرق الأوسط، حيث قدرت بنسبة 62,5% منه في خمس دول: العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت وإيران.

وفور اكتشاف واستغلال النفط عبر العالم في القرن العشرين، لم يتوقف تطور الصناعة النفطية في جميع نشاطاتها إلى يومنا الحالي، كون النفط مادة أساسية في العديد من الصناعات الكيماوية ومصدر طاقة لمعظم المركبات، مما يجعله من أهم السلع في العالم، رغم التجارب العديدة في محاولة استبدال هذا المورد بالطاقات البديلة.

ثانيا: نظرية نشأة وتكوين النفط¹: لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة. وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية مع تنوع تلك الآراء. والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة. وكل فريق من هؤلاء له أسانيده وبراهينه. وتنقسم تلك النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين وهي:

¹ - أمينة مخلفي، مرجع أعلاه، ص: 18.

1. **النظرية اللاعضوية** : وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها. فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية. كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأستيلين، التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في أماكن من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكان النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها. كما تمكنوا نظريا ومخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين والأستيلين والميثان... الخ، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي.

2. **النظرية العضوية**: تؤكد هذه النظرية على أن النفط، ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني والنباتي، التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة: < وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية. وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا النفط؛ < وجود عناصر البورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية؛ < يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات. وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة، مخلقة الزيت الحالي. استنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ، راحت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية، لتؤكد بأن الأماكن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة للبحار. وهذا يفسر لنا الأهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم، يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا. لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

المطلب الثاني: أنواع النفط، منتجاته وخصائصه

البتترول الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، إذ يختلف كل نوع عن آخر باختلاف خصائصه.

الفرع الأول: أنواع النفط

يوجد النفط في الطبيعة على ثلاثة أنواع¹:

1. الشكل السائل (النفط الخام): (Crude oil) أو يسمى خام البترول يتميز النفط الخام برائحة خاصة وتمييزة لونه متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساسا من جانب ونقطة الانسكاب من جانب آخر إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.

2. الشكل الغازي (الغاز الطبيعي): وهذا يتكون من مجموعة عناصر: الميثان (Methane)، الإيثان (Ethane)، البروبان (Propane)، البوتان (Potane) وكذلك عناصر أخرى كالنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت ولكن بنسب متفاوتة.

3. الشكل الصلب أو شبه الصلب: كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.

وهذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد من أهمها:

- التأثير على قيمة وسعر البترول؛
- التأثير على الكلفة الإنتاجية للبتترول؛
- التأثير على العرض البترولي.

الفرع الثاني: منتجات النفط

البتترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكرره بتحويله إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة، إذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، أو المتوسطة أو الثقيلة.

وهذه المنتجات البترولية كالاتي²:

¹ - محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003، ص: 28.

² - حسبية زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة |1970-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 18.

الجدول رقم (2-2): أهم المنتجات النفطية المختلفة واستعمالاتها التجارية

الحالة	اسم المنتج	بالانجليزية	أهم الاستعمالات	درجة التطاير
غازية	الغاز الطبيعي البوتاجاز	Natural Gaz	استعمالات منزلية في التدفئة والمطبخ واستعمالات تجارية في المحلات والمكاتب واستعمالات صناعية في توليد الطاقة للمصانع	الأسرع
سائلة	بنزين الطائرات	Aviation Gasoline	الطائرات ذات المحركات المروحية	سريع
سائلة	بنزين السيارات	Motor Gasoline	السيارات والآلات الاحتراق الداخلي	سريع
سائلة	وقود النفايات		السريعة الدوران	سريع
سائلة	كيروسين	Kerosine	الطائرات النفاثة	سريع
سائلة	المحركات		محركات الجرارات وما شابهها	سريع
سائلة	الكيروسين		الإضاءة والاستخدامات المنزلية	سريع
سائلة	زيت الغاز/سولار	Gas Oil	بعض الآلات المصنع ذات السرعة العالية	متوسط
سائلة	زيت الديزل	Diesel Oil	القطارات وبعض أنواع السيارات	متوسط
صلبة	زيوت التشحيم	Lubricants	تزييت وتشحيم الآلات	متوسط
سائلة	الشمع		استعمالات متنوعة معروفة	بطيء ثقيل
سائلة	زيت الوقود	Bunker / Fuel Oil	الآلات المصانع والأفران والغلايات	بطيء ثقيل
سائلة	المازوت		رصف الطرقات	بطيء ثقيل
	قار/اسفلت الزفت بتروكيماويات	Bitumen	مشتقات بترولية تدخل في العديد من الصناعات الحديثة وتعتبر أساسا لبعضها مثل الأسمدة والمطاط الصناعي والجلود والمبيدات والبروتينيات	بطيء ثقيل

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النفط والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية-الإسكندرية، 2015، ص:39.

الفرع الثالث: مميزات وخصائص النفط

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاضم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتنا¹:

1. **الميزة التكنولوجية الفنية:** ترتبط بمدى تطور تكنولوجيات أساليب استغلال (معدات وأدوات استعمال واستهلاك البترول) الثورة البترولية، لتخفيض كلفة إنتاج السلعة البترولية ومقدار الإنفاق الاستثماري، ما يساعد على سرعة وسهولة استخراجها واستعمالها، ويعمل على زيادة مقدار العائد الاقتصادي البترولي.
2. **الميز الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):** حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص-ص: 61-62.

3. ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.
4. الميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود: وهي الميزة الأكثر تأثيراً والأكثر أهمية من بقية السلع الأخرى حيث أن لهذه السلعة منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات التي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة والخدمات الإنتاجية، الأمر الذي يعزز قدرة ومكانة وقيمة السلعة البترولية في عالمنا المعاصر.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للنفط

عرفت تطورات الحضارة الإنسانية ارتباطاً كاملاً باستخدامها للطاقة، وذلك منذ اكتشاف النار وتسخيرها في الطهو والإضاءة والتدفئة، وطاقة الرياح في صورة الشراع والمطاحين الهوائية، والمياه بصورتها البسيطة حيثما كانت الأنهار، وبعدها تم اكتشاف الفحم الحجري والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، ثم جاء بعد ذلك اكتشاف البترول ليأخذ المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية، وهذا نظراً لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى ومن هنا تبرز أهمية الثروة النفطية وعلى كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية والزراعية.

الفرع الأول: أهمية النفط في القطاع الصناعي

تظهر أهميته بشكل واقعي في النقاط التالية:

- يلعب البترول دوراً هاماً في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع التي تنتج المستلزمات التي تغطي الاحتياجات البشرية والضرورية والثانوية من مأكلاً وملبس وغير ذلك، فضلاً عن ذلك فإن القطاع الصناعي يقوم بتشغيل الملايين من اليد العاملة وتأمين أجورهم. فبدون النفط ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الدولي؛
- يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضاً، ويستخدم أيضاً لضمان استمرارية الآلات وإطالة عمرها الإنتاجي وذلك عن طريق تزويد الصناعة بمواد التشحيم الضرورية التي تخفف من درجة الاحتكاك المستمر لأجزاء الآلات ببعضها البعض؛
- تظهر ميزة أخرى للنفط الخام هي بروز مجموعة من المشتقات ذات الاستخدامات غير الطاقوية كالبلاستيك الألياف الصناعية، والدهانات والمنظفات،... والتي كان لها أثر واضح في مختلف جوانب الحياة البشرية.

الفرع الثاني: أهمية النفط في القطاع الزراعي

لا يختلف كثيراً دور وأهمية البترول في الزراعة عن الصناعة، فمنذ القدم كانت الزراعة تعتمد على المجهود العضلي للإنسان أو الحيوان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية وتوالي الاكتشافات والاختراعات في مجال المكننة الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاه أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة التي تغذي مختلف الآلات والمعدات الزراعية الحديثة كالجرارات ومضخات المياه وغيرها من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيمياوية كالأسمدة الأزوتية، والمبيدات العشبية، والتي ساهمت في تحقيق تقدم زراعي. من خلال زيادة المحاصيل الزراعية وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين جودتها.

الفرع الثالث: أهمية النفط في القطاع السياسي

يقول محمد الرميحي في كتابه "النفط والعلاقات الدولية": "مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الانتاج النفطي، وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية"¹. فلقد أصبح النفط العامل الأساسي والمؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، كما أصبح النفط أيضاً يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا أساسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الإمبريالية الغربية وشكل حظر النفط منعطفاً تاريخياً في مجرى العلاقات السياسية الدولية، وأسفر استعماله المباشر في هذه الحرب عن نجاح أوسع وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية.

الفرع الرابع: أهمية النفط في القطاع العسكري

يقول أوكونور في كتابه "امبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام "1958 من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر ويفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو ويفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة." وهذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الاستراتيجية، فالنفط يعني الحياة أو الموت، الحرب أو السلم. ففي السلام لا تدور عجلة الحياة العصرية بل نفط وفي الحرب لا تستطيع دولة أن تقاوم وتتصر دون هذه المادة الحيوية لألتها العسكرية، ولا تكمن أهمية النفط على الصعيد العسكري في اعتباره الطاقة المحركة لآلات المصانع الحربية فحسب، بل يتعاطم دوره عسكرياً لأن النفط هو الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية، وأحد أهم التجهيزات العسكرية في ميدان القتال، وعامل مهم لها من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفاً أو سبباً لاشتعالها².

¹ - محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص: 207.

² - حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000، ص: 98-99.

وعند قراءة بعض الوثائق وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين الغربيين حول أهمية البترول لبناء حضارة غربية واعدة، ندرك حقيقة أن البترول يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة، بعد أن اصبح البترول عنصراً هاماً في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية وفي هذا الصدد يقول رئيس وزراء فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى إن البترول ضروري لفرنسا وللعالم كالدّم، ونجد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كالفن كوليدج: (جمهوري: 1923-1929) يقول في عام 1924: (إن الغلبة بين الشعوب ستكون بمقدار ما تملك من البترول ومنتجاته)¹.

الفرع الخامس: أهمية النفط في القطاع التجاري

كان ولازال للنفط الدور الرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، بالرغم من أن معظم هذه الدول لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية والضرورية لحياة الإنسان، بيد أن النفط لعب أيضاً الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية والتي تظهر في النقاط التالية:

- يعتبر مصدر رزق الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية التجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل، وارتفاع ميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية فحسب كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أصبحت مادة استراتيجية تستعمل في فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية؛
- من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية، وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية؛
- يلعب البترول دوره الفعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن أن تطال حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، باعتبار أنه مادة استراتيجية وأكبر الاحتياطات موجودة في الدول النامية - خاصة الدول العربية- التي تربطها علاقات حساسة جداً مع الدول المتقدمة؛
- أدى الطلب المتزايد والمتنامي على البترول ومنتجاته خاصة من لدن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان، إلى تنامي وتطور تجارة النفط العالمية بسرعة ملحوظة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم.

الفرع السادس: أهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل التي مكنت

¹ - محمد المرابطي، البترول ولعبة المضيق (2-1)، مقال صادر في جريدة الأهرام البحرينية الصادرة يوم 11 ماي 2012 متاح على خط الاطلاع <http://www.alayam.com/Article/courts-article/80173> ، تاريخ الاطلاع 2018-07-15

الإنسان من الانتقال بسهولة ويسر حتى إلى أقاصي الأرض، ويعود الفضل في ذلك إلى النفط من خلال مشتقاته التي تستعمل كطاقة ضرورية لعملها (كالبنزين والمازوت والديزل)...

المبحث الثاني: جانب العرض والطلب في السوق النفطية

للنفط سوق عالمية تعمل على فرض أسعاره من خلال تأثيرات قوى العرض والطلب في هذه السوق من خلال مجموعة الأطراف ذات الصلة التي تعمل على فرض هيمنتها داخل الإطار العام لهذا السوق بالتأثير على قوى العرض والطلب من خلال مجموعة عوامل تتعلق بالإنتاج واستهلاك هذه المادة. إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي هذا ما أدى إلى السوق والمنظمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثروة.

يعتبر السوق النفطي أحد أهم الأسواق العالمية في التجارة الدولية وأكثرها تغيرا وتقلبا، تتعرض فيه أسعار البترول لمجموعة من التقلبات تحددها عوامل العرض والطلب، ولذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث للسوق النفطية ومختلف المراحل التي مرت بها أسعار البترول، إضافة إلى التطرق لمحددات السوق البترولي نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية

تعتبر السوق النفطية من أهم الأسواق النشطة على الإطلاق باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية متداولة في العالم، وهذا ما يجعل للسوق النفطية خصائص مميزة عن غيرها من الأسواق، كما تتدخل أطراف عديد في عمل السوق النفطية.

الفرع الأول: تعريف وأنواع الأسواق النفطية

يعتبر العرض والطلب أهم طرفين في تكوين أي سوق بما فيها السوق النفطية، كما ان لهذه الأخيرة مميزات خاصة مستمدة من طبيعة وخصائص السلعة النفطية المتداولة، كما تضم السوق النفطية عدة أنواع.

أولاً: تعرف السوق النفطية: "هي المكان الجغرافي المعلوم الذي تتلاقى فيه قوى العرض والطلب لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين¹، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن كأسعار معلومة".

" هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة"².

"وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق،

¹ - محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سابق، ص: 150.

² - محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص: 142.

هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات".

" السوق العالمية للنفط هي سوق تضم كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشتريين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه¹." وما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

ثانيا: عناصر السوق النفطية: تتكون السوق النفطية من العناصر التالية²:

- المكان المعلوم أو الوهمي؛
- الأطراف المتبادلة وهم البائعون والمشترون بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
- الوسائل والأدوات المسهلة والمكاملة لعملية التبادل؛
- السعر والزمن المحددين للقيام بعملية التبادل.

ثالثا: مميزات السوق النفطية: تتسم السوق النفطية بعدة مميزات يمكن إيضاحها كالتالي³:

1. ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أي أن هناك عدد قليل من الدول المنتجة والمصدرة للحصة الأكبر في العالم من النفط (حوالي 85%) تكونت في شكل منظمات مثل مجموعة الدول المصدرة للنفط (OPEC) من جهة، كما تسيطر الشركات العالمية الكبرى بفروعها المختلفة على جوانب مهمة من السوق النفطية من جهة ثانية، ناهيك عن تركيز عدد قليل من الدول الصناعية الكبرى المستوردة لمنفط من خلال منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي OCDE من جهة ثالثة، وكل واحدة من هذه الأطراف تشكل احتكارا في جزء من السوق النفطية تسعى من خلالها للدفاع عن مصالحها.
2. عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط في الأجل القصير بعد مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا كون هذه العملية تتطلب بعض الوقت لتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

¹ - بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الأثر الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2014-2015، ص: 18-19.

² - بو فيلح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقعية والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010\2011، ص: 22.

³ - كشيبي حسيب. (2019). دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر (Doctoral dissertation, Université de M'sila, univ-msila. dz، ص: 58-59.

3. أنها سوق أكثر تنافسية وشفافية: حيث تتميز السوق النفطية بحرية البيع والشراء أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق، ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنو يتميز بمرونة أكبر، حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات التجارية والعقود المستقبلية للنفط. وبسبب ظهور وتطور الصفقات والعقود المستقبلية للنفط أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول جانبي العرض والطلب النفطيين من أجل تقليل المخاطر الناتجة عن عدم التوازن وبالتالي تجنب خطر تقلبات الأسعار.

4. عدم استقرار السوق النفطية والتأثر بالأسواق ذات الصلة: وهذا راجع لتنامي مكانة النفط في الاقتصاد العالمي، بالنظر لاعتماد العديد من الصناعات عليـة وفي شتى مجالات الحياة من جهة وعدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، المضاربة والتوترات الجيوسياسية...الخمن جهة أخرى، كما تتأثر السوق العالمية لنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر هي الأخرى بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

الفرع الثاني: أنواع السوق النفطية

يشكل النفط أكثر السلع تداولاً في التجارة العالمية، ويتم تسويقه عبر عدة طرق، عقود طويلة الأجل مع الدول المنتجة، أو بالشراء النقدي مباشرة من السوق، فضلاً عن العقود الآجلة، ولا تختلف العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية، عن مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى لأنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

لقد واجهت الدول المصدرة للنفط سوقاً متنوعة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث وجدت أمامها الكثير من المشترين لنفطها بدلاً من مشتري واحد أو مشترين يمثلون شركات النفط الدولية، وقد أثار هذا التنوع في السوق النفطية تغيراً في الأسلوب التعاقدى للمبادلات النفطية الذي أخذ شكل عقود قصيرة الأجل فضلاً عن زيادة حجم المبادلات الفورية، إلا أنه بشكل عام يمكن تقسيم التعاملات في السوق النفطية الدولية إلى:

أولاً: السوق النفطية الفورية: وتسمى أيضاً بالأسواق الحرة أو الآنية ويعود ظهورها منذ نشوء صناعة النفط في العالم ولكنها تطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وتعكس كلمة "Spot" فوري بيع وشراء كميات معينة من النفط في المدى القصير، أما السوق الفورية فتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي¹، ويمكن تعريف الصفقة الفورية للنفط بأنها: اتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد، وتطبق عادة على صفقة واحدة. ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت أو اعتماد سعر عائم والذي قد يكون وقت التحميل الشحنة أو وقت تسليمها، وهذا لأجل إدارة خطر تقلب الأسعار. وهذه السوق تشكل نسبة غير قليلة من مجموع السوق النفطية إذ تتراوح ما بين 15-20% من مجموع الكميات المتبادلة دولياً وتمثل عنصراً أساسياً في التأثير

¹-Le Marché Pétrolier, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001, p: 53.

على مستويات الأسعار (في الوقت الحاضر) من خلال تداول مجموعة من النفوط تبعا لمعيار جودة النفط الإشارة في هذه السوق¹.

وتتواجد أهم الأسواق الفورية للبتروال الخام في أوروبا (لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، آسيا (سنگافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي في آسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية، وتمتلك هذه الأسواق تأثيرا في أسواق النفط الخام وتحديدًا في الأسعار حيث تم اختيار سوق روتردام ليمثل سوق من بين الأسواق النفط ذات الصفقات الآتية².

كان النفط يتداول وحتى مطلع الثمانينات بشكل يغلب عليه عقود التوريد طويلة الأجل محددة الأسعار مسبقا، غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للبتروال، لم يلبث أن دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للبتروال.

ثانيا: الأسواق الآجلة: ويقصد بها شراء عقود نفطية مستقبلية (قابلة للتحويل إلى سيولة في وقت محدد مسبقا) والاحتفاظ بها لمدة زمنية معينة من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك العقود، غير أنها لا تخضع إلى مراقبة محكمة³.

منذ القدم سعى الإنسان في سلوكه الاقتصادي إلى التحوط (Hedging) من تقلبات السوق في المستقبل مما دفعه إلى السعي لتأمين حصوله على السلعة بسعر معين سواء بالنسبة للمشتري أو للبائع، ولقد أصبحت التعاملات الآجلة أكثر تنظيما بظهور أسواق التبادلات الحديثة ومن أبرزها سوق تبادل شيكاغو التي يرجع تاريخ التعاملات المستقبلية فيها إلى عام 1840. والنفط الخام كسلعة دولية مهمة جرى التعامل بها في الأسواق الآجلة منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين⁴، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تنسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. وتختلف الأسواق الآجلة عن الأسواق الفورية بأن النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل، ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقاً بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم. وتعتبر السوق الآجلة للنفط من أكثر الأسواق نشاطاً في العالم، حيث يجد المضاربون والمستثمرون فرص ضخمة في هذه الأسواق لأنها تمكنهم من جني أرباح عن طريق تداول عقود النفط حتى يأتي وقت

¹ - نبيل جعفر عبد الرضا، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 94.

² - أحمد حسين علي إلهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص: 150.

³ - إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البتروال العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الدول العربية المصدرة لنفط (أوبك)، 25 مارس 2008، ص: 4.

⁴ - عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك)، NYMEX، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص: 19.

التسليم بدون القيام بأي عمليات فعلية للشحن والتسليم¹، ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والسوق البترولية المالية الآجلة.

1. **السوق البترولية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر للبتروال الخام، ويلزم هذا النوع من الأسواق كل من المشتري بتحديد حجم الشحنة والبائع بتحديد تاريخ توفرها في أجل أدناه 15يوما.

2. **السوق البترولية المالية الآجلة:** هي عبارة عن سوق مالية (بورصة)، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البتروال الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات، وأهم هذه الأسواق هي²:

✓ **سوق نيويورك: (NYMEX):** هي أول سوق بدأت بتداول العقود الآجلة عام 1978 في الولايات المتحدة وتغطي منطقة أمريكا الشمالية وفيها تقيم عقود مبادلاتها الآجلة على وفق سعر خام متوسط غرب تكساس، وتستخدم هذه العقود كمرجع للتسعير الدولي للنفط الخام بحوالي 15-12 مليون برميل يوميا من النفط المباع في العالم، ونقطة التسعير فيه ولاية أوكلاهوما بسبب موقعها الإستراتيجي الذي تتقاطع فيها خطوط أنابيب النفط المتجهة للموانئ الأمريكية من أجل التصدير.

✓ **سوق النفط الدولية: (IPE) :** مقرها لندن وبدأت بتداول العقود الآجلة للنفط منذ عام 1981 وهي أكبر أسواق النفط في أوروبا وتستخدم خام برنت (Brent) كمعيار لتسعير التعاملات، حيث يستخدم كقاعدة مقارنة مرجعية لما يقارب 50-40 مليون برميل من النفط المباع يوميا، وتأتي مبيعات النفط المستندة إلى خام برنت من غرب أفريقيا وشمال غرب أوروبا، ومع إشراف حقول بحر الشمال على النضوب فإن مزيج برنت سيتأثر كمؤشر للنفط.

✓ **سوق النفط الدولية بسنغافورة: (SIMEX)** تأسست هذه السوق عام 1989 في الشرق الأقصى وتتبع معيار خام دبي (Dubai) الذي يستخدم لتسعير مبيعات النفط المشتري في آسيا، وتبلغ الكمية المباعة منه حوالي 15-10 مليون برميل يوميا، وتم إضافة خام عمان إلى قاعدة الخام المرجعي عام 2001 بعد انخفاض خام دبي، وتم اختيار سنغافورة سوق دولية للنفط نظرا لموقعها الجغرافي، استقرارها السياسي وامتلاكها ظروف قيام بورصة دولية ناجحة للنفط على الرغم من أنها ليست دولة منتجة أو مستوردة كبيرة للنفط. وتتحرك الأسعار في السوق الآجلة في نفس اتجاه الأسواق الفورية، لذلك يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة، فإذا ارتفعت الأسعار في الأسواق الآجلة فإن عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل في انتظار ارتفاع أكبر في الأسعار.

¹ - الذهب الأسود، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، 2013، يناير، العدد 6، السلسلة 5، ص: 7.

² - حيدوشي عاشور، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2012-1970، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2015\2014، ص: 45.

الفرع الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية

تتكون السوق النفطية من عدة أطراف يظهر دورها من خلال عمليات الاستكشاف، الانتاج وتطوير الموارد النفطية، إضافة إلى دورهم في رسم السياسات الانتاجية والتأثير عمى الصناعة النفطية بشكل أو بآخر، وتتمثل هذه الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية في:

أولاً: شركات النفط العالمية والشركات الوطنية

1. شركات النفط العالمية: كانت عدة شركات أجنبية تسيطر على صناعة النفط في الفترة ما بين الأربعينات والسبعينات من القرن الماضي، أطلق عليها تسمية "الشقيقات السبع" (Seven Sisters)، حيث كانت تسيطر على 85% من احتياطي النفط في العالم، والأخوات السبع مجموعة مكونة من ثلاث شركات عالمية هي إكسون وبرتيتش بتروليوم وشل، والتي كانت تشكل خلال الفترة ما بين (1928-1934) ما يسمى بالكارتل القديم (Cartel)، ثم توسعت المجموعة لتشمل أربع شركات أمريكية كان لديها احتياطي كبير من النفط في منطقة الشرق الأوسط هي: شيفرون وتكساكو وغولف وموبيل، وقد نشأت معظم هذه الشركات من حل شركة ستاندرد أويل سنة 1911 بقرار من المحكمة العليا الأمريكية¹.

وفي أواخر التسعينات ونتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط بدأت موجة من عمليات الاستحواذ الدمج بين شركات النفط العالمية في محاولة لتحسين أوضاعها، وأسفرت عمليات الاستحواذ هذه على ظهور "العملاقة الست" التي نعرفها اليوم، فعل سبيل المثال وفي سنة 1999 اندمجت كل من شركة (إكسون) مع شركة (موبيل) ونتاج عنها شركة (إكسون موبيل) الأمريكية التي تحتل اليوم المرتبة الأولى في قائمة شركات النفط العالمية من حيث الأرباح والقيمة السوقية والتدفق النقدي، بالإضافة إلى كل من شركة (شل) الهولندية، (برتيتش بتروليوم) البريطانية، (شيفرون)، (توتال) الفرنسية وأخيراً (كونوكو فيليبس)، وقد أدت هذه الشركات دوراً رئيسياً في تاريخ صناعة النفط وتشكل الاقتصاد العالمي القائم حالياً، كما أثرت ولا تزال تؤثر على القضايا الجيوسياسية في معظم البلدان المنتجة لا سيما دول الخليج والشرق الأوسط، وفيما يلي قائمة بأكبر الشركات النفطية في العالم. وحالياً لا يقتصر مصطلح "شركات النفط العالمية" على الشركات الست العملاقة فحسب، فقد أدى الانفجار في استهلاك النفط وتقمص الحواجز أما المتدخلين الجدد إلى بروز المئات من الشركات الجديدة خلال العقود الماضية والتي يتركز نشاطها في التنقيب والانتاج مثل شركة (أباتشي، ديفوف، أناداركو...)، وكما مدرجة حالياً عمى قائمة أكبر 500 شركة أمريكية.

¹ - سفيتلا تساليك، أنيا شيفرين، الرقابة على النفط (مبادرة الحوار حول السياسات)، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)، 2005، ص: 58.

2. الشركات الوطنية: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة لسوق المحلي¹. كان تأسيس هذه الشركات الوطنية من أهم التطورات التي أدت لتآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، وأدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية، وتتمثل هذه الشركات في الشركة أرامكو السعودية وشتات أويل وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة نفط الكويت، وشركة النفط البرازيلية، وشركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك"، وشركة النفط الوطنية العراقية وغيرها من الشركات وقد ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني، وتمكنت من أداء دور أكبر في تطوير اقتصادها المحلي².

الجدول رقم (2-3): أكبر شركات النفط الوطنية

عدد الموظفين (2010/11)	الإيراج بليون دولار (2010/11)	الإيرادات بليون دولار (2010/11)	الإنتاج مليون برميل في اليوم (2012)	شركات الغط الوطنية
54,798*	n/a	210*	12.5	Saudi Aramco
393,000	44.6	158	9.7	Gazprom (Russia)
41,000	n/a	85*	6.4	NIOC (Iran)
552,810	n/a	222	4.4	PetroChina
138,215	n/a	103*	3.6	Pemex (Mexico)
16619*	n/a	86.4*	3.2	KPC (Kuwait)
552,810	n/a	75	2.9	ADNOC (Abu Dhabi)
59,767*	n/a	51.6*	2.7	Sonatrach (Algeria)
80,497*	19.9	146	2.6	Petrobras (Brazil)
106,000	12.4	92	2.6	Rosneft (Russia)
21,330	14.9	52	2.3	Qatar Petroleum
21,330	6.7*	93*	2.1	Statoil (Norway)
n/a	4.313	88	1.9	PDVSA (Venezuela)
377,235	n/a	273	1.6	Sinopec (China)
n/a	n/a	n/a	1.4	NNPC (Nigeria)
39,236*	20.88*	79.95*	1.4	Petronas (Malaysia)

المصدر: علياء كامل الصالح، قطاع النفط كالمغاز في الخليج نظرة عامة وإقليمية، سلسلة الأوراق الاستطلاعية، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012، ص9.

الفرع الثاني: منظمة الدول المصدرة ونادي المستهلكين

أولاً: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك): منظمة الدول المصدرة أو المنتجة لنفط، أو كما يصطلح عليها (الأوبك) (OPEC) "Organization of the Petroleum Exporting Countries": وهي منظمة دائمة بين الحكومات الأعضاء³، تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد في 10-14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران،

¹ - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 2، غزة، 2014، ص: 305.

² - بقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص: 21.

³ - نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة (ليبيا)، 2000، ص: 3.

العراق، الكويت، فنزويلا، وهذا تداركا للضعف الذي عانت منه الدول المصدرة والمنتجة للنفط في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت اللاعب الأساسي في السوق النفطية¹.

وهي تنظيم احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري الذي كان سيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ (الممثل في الشركات العالمية النفطية الشقيقات السبع)، حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبع أنواع من النفط الخام هي مزيج صحاري الجزائر، 44 خام مينااس الإندونيسي، 34 نفط بوني خفيف النيجري، 37 عربي خفيف السعودي، 34 نفط دبي، 39 نياجانا الفنزويلي، 31 وأستيوموس المكسيكي، 33 وأصبحت في 2005 تضم 11 نوعا من الخامات النفطية هي: عربي خفيف لسعودي، مزيج صحاري الجزائر، نفط البصرة الخفيف العراقي، 36 السدرة الليبي، 37 موربان الإماراتي، 39 قطر البحري، 40 الخام الكويتي، 31 الخام الإيراني الثقيل، خام بي سي أف الفنزويلي، بوني الخفيف النيجري ومينااس الإندونيسي، وهي تركيبة تعكس معدل نوعية أنواع النفط الداخلة في هذه السلة، التي تبلغ درجة API لها 32.7 وهي ذات محتوى كبريتي يقدر بـ 1.77%²، وبالتالي فهي ذات كثافة متوسطة، ويتم احتسابها على أساسها المعدلات الموزونة لأنواع النفط الداخلية فيها حسب نسبتها في الإنتاج والصادرات في الأسواق الأساسية للنفط.

أما فيما يخص دور الأوبك في سوق البترولية العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على البترول، فسياسة الشركات البترولية الكبرى الانفرادية في تسعير البترول ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على البترول الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن البترول، تبعثها مشاركة الأوبك في تسعير البترول الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بأليات العرض والطلب على البترول الخام في السوق العالمية³. والجدول التالي يبين الدول الأعضاء في المنظمة وتاريخ انضمامها:

¹ - ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نشأتها، تطوراتها والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008، ص: 71.

² - عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتغون العربي، المجلد 34، العدد 125، ص: 28.

³ - مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق البترول (مستقبل البترول كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص: 256.

الجدول رقم(2-4) : الدول الأعضاء في منظمة الأوبك 2019

البلد	المنطقة	سنوات العضوية	تعداد السكان
فنزويلا	أمريكا الجنوبية	1960	29,275,460
الإمارات العربية المتحدة	الشرق الأوسط	1967	5,779,760
السعودية	الشرق الأوسط	1960	27,752,316
العراق	الشرق الأوسط	1960	37,056,169
الكويت	الشرق الأوسط	1960	2,788,534
إيران	الشرق الأوسط	1960	81,824,270
الجزائر	أفريقيا	1969	39,542,166
الغابون	أفريقيا	1975-1994, 2016-	1,705,336
أنغولا	أفريقيا	2007-	19,625,353
ليبيا	أفريقيا	1962-	6,411,776
نيجيريا	أفريقيا	1971-	181,562,056
اعضاء سابقون			
الدولة	المنطقة	تاريخ الانضمام إلى أوبك	غادرت أوبك بتاريخ
الإكوادور	أمريكا الجنوبية	1973-1992, 2007	2020
إندونيسيا	جنوب شرق آسيا	1962	2008
قطر	الشرق الأوسط	1970	2018
الإكوادور	أمريكا الجنوبية	1973-1992, 2007	2020
إندونيسيا	جنوب شرق آسيا	1962	2008
قطر	الشرق الأوسط	1970	2018

المصدر: من الموقع الإلكتروني <https://ar.wikipedia.org>

ثانياً: منظمة الأوبك: هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين أعضائها في مجال النفط، أولت الجامعة العربية منذ نشأتها اهتماماً خاصاً بشؤون البترول، فلم تغب عن أذهان المسؤولين العرب فكرة انشاء منظمة عربية تعني بالتنسيق بين السياسات البترولية العربية، تألفت لجنة خبراء البترول العرب سنة 1951، ثم أنشأ مكتب البترول في هيكلها التنظيمي سنة 1954، وتطور هذا المكتب ليصبح إدارة من إدارات الجامعة العربية سنة 1959.

وتبلورت فكرة انشاء المنظمة في اواسط الستينيات من القرن العشرين عندما تقدمت مصر في أوت 1964 إلى لجنة خبراء بترول العرب باقتراح لإنشاء منظمة عربية للبترول تعمل لصالح كافة الدول العربية المصدرة للبترول، غير أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لاندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في جويلية 1967.

في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في 1967 أوت 29 بالخرطوم أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الأوبك بالاتفاقية والتي أبرمت في 09 جانفي 1968 ب بيروت بين كل من الدول الكويت والسعودية والمملكة الليبية آنذاك واتفق فيها بين هذه الدول أن تكون دولة الكويت مقر للمنظمة ثم عدلت الاتفاقية المنشأة للمنظمة ليفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام إلى عضويتها ليرتفع عدد الأعضاء.

وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء المنظمة: "أن اهداف المنظمة هي تعاون الأعضاء في مختلف مجالات صناعة البترول لتحقيق افض العلاقات فيما بينها، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط معقولة وعادلة، وتحديد الوسائل والطرق المناسبة للمحافظة على المصالح المشروعة للدول الأعضاء منفردين ومجتمعين، كذلك تبادل المعلومات والخبرات، وتوفير فرص العمل والتدريب في مجالات صناعة البترول، وإقامة المشروعات في مجال البترول باستخدام الموارد المالية للأعضاء، والتعاون فيما بينهم لحل ما يعترضهم من مشكلات في مجال البترول¹.

والجدول التالي يبين الدول الأعضاء المنظمة وتاريخ انضمامها:

الجدول رقم (2-5): الدول الأعضاء في منظمة الأوبك

الدول	تاريخ الانضمام
الكويت	1968
السعودية	1968
ليبيا	1968
الجزائر	1970
البحرين	1970
قطر	1970
الإمارات	1970
العراق	1972
سوريا	1972
مصر	1973
اليمن	1981

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني www.oapec.org، تاريخ الإطلاع 2018/02/25.

ثالثا: **الوكالة الدولية للطاقة (نادي المستهلكين)**: تعبر هذه الوكالة تجمع الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، حيث تأسست الوكالة الدولية للطاقة "International Energy Agency" (IEA) في نوفمبر 1974 كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطوير والتعاون الاقتصادي (OECD) لتطبيق برنامج طاقة دولي، وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل لتعاون الطاقوي ضمن 26 دولة ضمن 30 دولة

¹ - غجاتي الهام. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للقاعد- CNR (Doctoral dissertation, Université de M'sila). ص: 117.

عضو في الـ OECD ، وبمشاركة الاتحاد الأوروبي، وتسعى وكالة الطاقة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف¹:

- ◀ تطوير الأنظمة التي تتماشى مع استنزاف النفط، وتشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط العالمي؛
- ◀ تعزيز سياسات ترشيد الطاقة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والصناعات والمنظمات الدولية الأخرى؛
- ◀ تحسين عمليات تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتطوير موارد طاقة بديلة؛
- ◀ المساهمة في تكامل السياسات البيئية والطاقوية في العالم.

إن الهدف الأسمى لتأسيس هذه المنظمة التي تضم في معظمها الدول الصناعية الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، استراليا، اليابان وغيرها، هو التنسيق لمواجهة أزمة النفط في سنة 1973 تحديدا، وبالتالي محاولة إبقاء سعر النفط مناسباً عن طريق عدة آليات أهمها: التأثير على العرض والطلب عبر رصيدها الاستراتيجي من النفط، وسياساتها المالية والضريبية، إضافة إلى إصدارها تقارير ومعلومات وإحصائيات بشكل دوري حول قطاع النفط والطاقة، وهي تضم حاليا 34 دولة.

الفرع الثالث: الشركات المستقلة وشركات الخدمات النفطية

أولاً: الشركات المستقلة: ظهرت عدة شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب والإنتاج طبقاً لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الامتياز، وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة وكان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثاً عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقاً لمزايا التكامل وضمانات التنويع، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل: بتروبراز Petrobras البرازيلية و Sinopic الصينية².

ثانياً: شركات الخدمات النفطية: توفر شركات الخدمات النفطية مساعدات تغطي جميع مراحل الصناعة النفطية من تطوير وإنتاج للنفط والغاز، ومن أهم هذه الشركات نجد شركة "شلمبرجر" الفرنسية وشركتنا "هالبرتون وبيكر هيويز" الأمريكيتان، وفيما يلي قائمة بأهم شركات الخدمات النفطية في العالم.

لقد اكتسبت شركات الخدمات النفطية خلال سنوات طويلة مهارات تقنية عالية وتكنولوجيا متطورة، الأمر الذي جعلها قادرة أن تكون شريكاً فعالاً وأساسياً لشركات النفط الوطنية في مختلف

¹ - كريستان بيسون، ادخار الموارد، تقلبات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة مظهر بايرلي، مدينة الملك عبد العزيز لعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2010،

² - بقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 18-19.

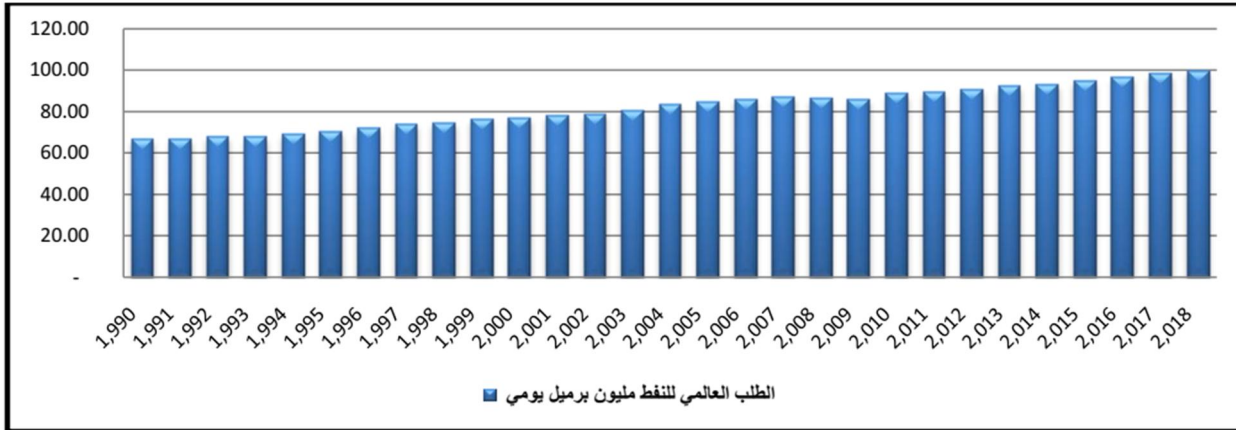
مراحل تطوير الحقول النفطية، حيث تقدم مستوى عاليا من الخدمات والتكنولوجيا للدول المنتجة دون الاستحواذ على حصص من الموارد النفطية لهذه البلدان، وبالتالي أصبحت شركات الخدمات منافسا حقيقيا لشركات النفط العالمية.

المطلب الثاني: جانب الطلب في السوق النفطية

يحتل الطلب على النفط مكانة مرموقة بين دول العالم، فهذه المادة الطاقوية أصبحت محل اهتمام العالم بأسره وذلك للتعدد استخدامات هذه السلعة الإستراتيجية، ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى مفهوم الطلب على النفط والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول. مفهوم الطلب على النفط: يقصد بالطلب النفط مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو كمنتجات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة¹، سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحرك السيارات أو الكيروسين كالنفط الأبيض للإضاءة والتدفئة... الخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية²، كذلك يعرف على أنه عدد الوحدات المشتراة من النفط عند مستوى سعر معين لها وذلك في مكان معين وخلال فترة زمنية معينة³.

الشكل رقم(1-2): تطور إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام والتغير السنوي خلال الفترة(1990-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات BP Statistical Review of World Energy June 2019

<http://www.bp.com/statisticalreview>

نلاحظ من خلال الشكل أن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر حيث انتقل من 66.64 مليون برميل يومي في 1990 إلى 99.84 مليون برميل يومي في سنة 2018، حيث شهد عام 2017 تعافي النمو الاقتصادي العالمي وهذا للمرة الأولى منذ 2014 حيث ارتفع معدل النمو العالمي من 3.2% عام

¹ - سعودي عبد الصمد، مسعودة بلخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على السوق التشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة البويرة، أيام 12/11 نوفمبر، 2014، ص: 05.

² - نواف الرومي، مرجع سابق، ص: 24.

³ - عبد المجيد عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص: 63.

2016 إلى 3.6% خلالعام 2017، وارتفع الطلب العالمي على النفط بـ 1.66 مليون برميل يومي في 2018 وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.7% مقارنة بسنة 2016.

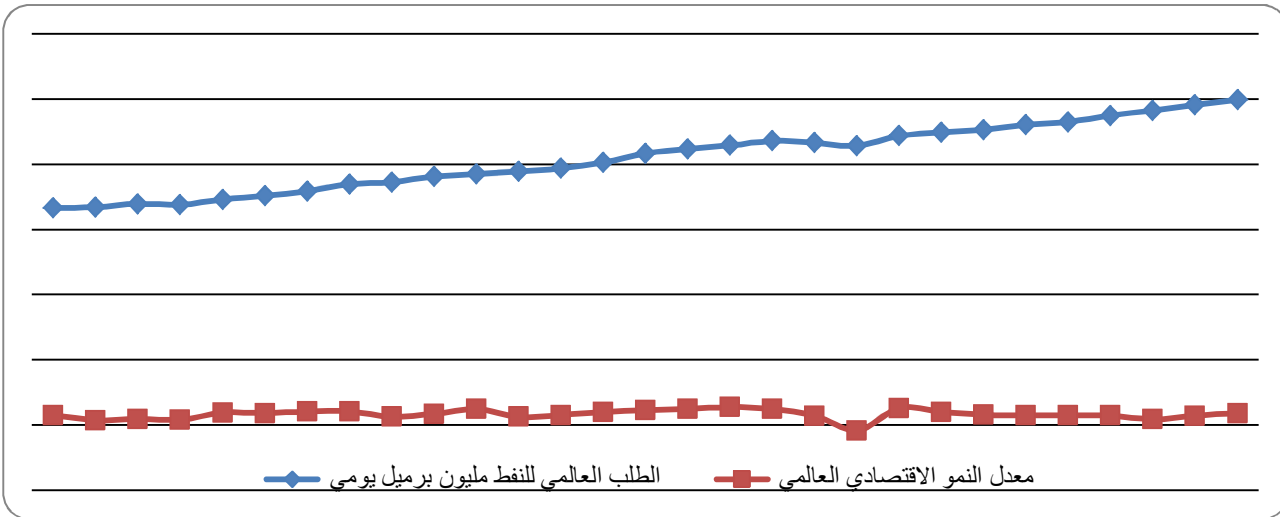
يتكون الطلب على النفط من نوعين هما:

1. **الطلب على النفط بغرض الاستهلاك:** هو الطلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة لاستخدامها كوقود للتدفئة واستخدامها في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
2. **الطلب على النفط بغرض المضاربة:** أي التعامل في السوق النفطية بيعا وشراء بغرض تحقيق الربح بالمراهنة على اتجاه الأسعار، وبالتالي المضاربة تؤدي إلى زيادة الطلب ورفع الأسعار.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه

1. **النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل النمو من أهم المحددات الأساسية لحجم استهلاك النفط في العالم، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي فإن سعر النفط الخام سيرتفع باعتباره أهم مكون لمزيج الطاقة العالمي، وعليه فهناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط الخام فالسعر يرتفع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة والعكس صحيح¹، هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (1990-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات BP Statistical Review of World Energy June 2019 <http://www.bp.com/statisticalreview>

يوضح الشكل أن الطلب على النفط خلال الفترة 1990-2018 سجل ارتفاعا ملحوظا ليسجل بنهاية 2018 نحو 1.5 مليون برميل يومي بمعدل نمو 1.7% متجاوزا المعدل المسجل في العام السابق وهذا يدل أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي زاد الطلب على النفط.

¹ - ناجي عبد الستار محمود، أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 14، جانفي 2008، ص: 264.

2. **سعر النفط الخام كأسعار المنتجات النفطية:** يرتبط الطلب على النفط مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر، إلا أن أثر السعر هنا يتوقف على عاملين أساسيين هما البدائل الأخرى للطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يكون تأثير هذين العاملين أكبر في المدى الطويل، باعتبار أنو من الصعب إحلال البدائل الأخرى للنفط في المدى القصير¹. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية التفرقة بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية في محطات التكرير وأسعارها للمستهلك النهائي، فأسعار النفط الخام تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون الاستراتيجي وبتنظيم السوق على المستوى العالمي، أما أسعار المنتجات المكررة فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافية، بالإضافة إلى تكاليف التكرير، مواصفات المنتجات فيها، أما أسعار المنتجات للمستهلك النهائي فتتأثر بالعوامل السابقة مجتمعة، ناهيك عن السياسات الضريبية في الدول المستهلكة.
3. **سعر الطاقة البديلة:** تشكل مصادر الطاقة البديلة ضغطا على الطلب النفطي ومن ثم على سعره، إذ أن وكلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه ببدائل أخرى، وأهمها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرفعة².
4. **مرونة الطلب:** تتوقف درجة مرونة الطلب على أي سلعة بالنسبة لتغيرات الأسعار على إمكانية إحلال سلعة بديلة مكانها في الاستعمال، وهنا يمكن القول بأن الطلب على النفط بشكل عام هو طلب ضعيف المرونة في الفترة القصيرة بسبب عدم وجود مصدر طاقة أرخص منه، ويترتب على انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط في المدى القصير تقلبات حادة في الأسعار، الأمر الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى حدوث الأزمات السعرية للنفط³.
5. **متوسط دخل الفرد :** يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة والذي أصبح يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة⁴.
6. **هيكل الناتج الوطني:** كما هو شائع أن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، وذلك راجع إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول.
7. **المناخ:** يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ، يتحدد الطلب على النفط إضافة إلى العوامل السابقة بسميزات أخرى تتمثل في أنو طلب مشتق، أي أنو مشتق من الطلب على المنتجات النفطية، بالإضافة إلى ما يتميز به من

¹ - داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص: 24.

² - كمال بوصول، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء المؤشرات الاقتصادية الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول انعكاس انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس لمدينة، يومي 7-8 أكتوبر، 2015، ص: 6.

³ - داود سعد الله، مرجع سابق، ص: 61.

⁴ - Meidan Michael, Le pétrole et la Chine: plus qu'une relation, Afrique contemporaine n° 228 (2008), pp :104.

مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية واشترائه مع بدائل للطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن لدراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة، ومرونة الطلب السعرية التي من أهم العوامل المؤثرة بشكل رئيسي في مستوى الطلب على النفط¹.

8. المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: يعتبر عامل المضاربة من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها والتي تؤثر في الطلب على النفط الخام، وذلك من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية لدول الصناعية، حيث أدت المضاربة في السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمنا لتحقيق الأرباح، الأمر الذي أدى إلى رفع سعر برمبل النفط إلى مستويات غير مسبوقه، حيث بدأت المصارف الاستثمارية لاسيما الأمريكية والأوروبية إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات عملاقة في امتلاك إنتاج حقول بأكملها ولفترات محددة، فعلى سبيل المثال اشترى بنك "مورجان ستانلي" الأمريكي بالتعاون مع بنك دويتشه الألماني نحو 36 مليون برمبل نفط شركات بحر الشمال وضعت في تصرفهما خلال الفترة (2007-2010)².

9. الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دور مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار في السوق العالمية، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات النفطية ففي الوقت الحالي³.

10. انخفاض سعر صرف الدولار: لقد أثبتت الدراسات أن التغير في سعر صرف الدولار خلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجيته الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النفطية، حيث اعتبر الضعف النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الاورو احد العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط⁴.

11. النمو السكاني: يعتبر أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا فإنه يؤدي إلى نمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من البترول العالم، أما العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم⁵.

¹ - إبراهيم قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 108.

² - التقرير العربي الموحد، تطورات السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية (الفصل العاشر)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2011، ص: 191.

³ - ضياح مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 29.

⁴ - إبراهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، العدد، 12، 2013، ص: 11.

⁵ - صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، متاح على خط

www.moer.gov.ae تاريخ الاطلاع 12-12-2016.

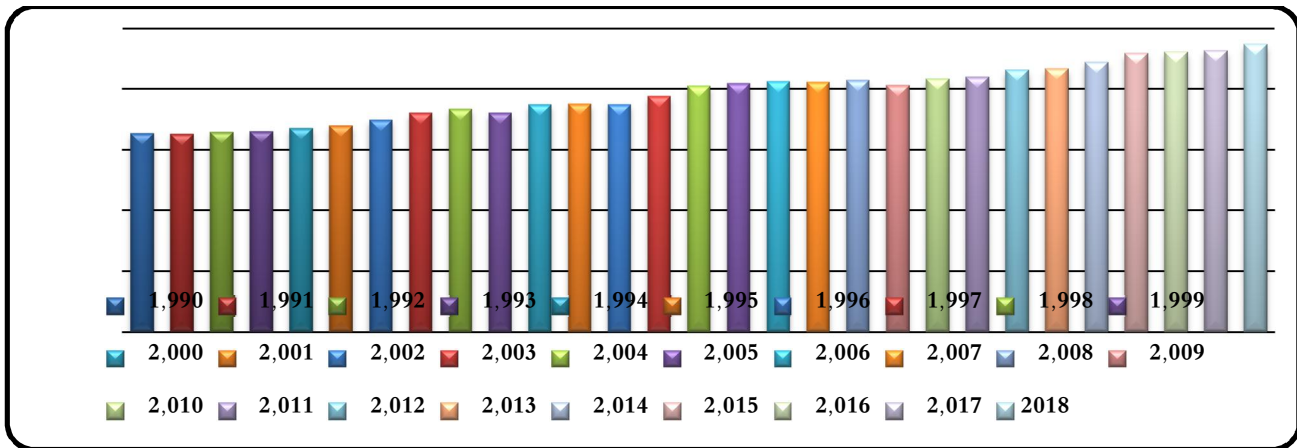
المطلب الثالث: جانب العرض في السوق النفطية

يعد العرض النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وفترة زمنية محددة، ويعتبر العرض من النفط استجابة لما يطلبه المستهلكين عن الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض من النفط في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعداداً لمواجهة أي زيادة غير المتوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات فزيادة المعروض من النفط يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح¹. ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى مفهوم العرض على النفط والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: مفهوم العرض النفطي

العرض البترولي للسلعة الخام عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة خلال فترة زمنية محددة أو معلومة. وتشمل هذه الكميات المعروضة على البترول المنتج في معظمه أو كله إلى جانب نسبة قليلة من المخزون أو الاحتياطي البترولي (أني أو استراتيجي) من أجل الحفاظ على التوازن واستقرار عرض البترول وفي مواجهة الطلب².

الشكل رقم (2-3): تطور إجمالي الإمدادات العالم من النفط (1990-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات BP Statistical Review of World Energy June 2019 <http://www.bp.com/statisticalreview>

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

1. الطلب البترولي: الطلب على النفط يأتي في مقدمة هذه العوامل إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. فهناك علاقة طردية قوية بين الطلب والعرض البترولي،

¹ - سعودي عبد الصمد، مسعودة بن لخضر، مرجع سابق، ص: 06.

² - حسبية زايد، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2014، ص: 51.

أي زيادة الطلب على النفط من قبل الدول المستهلكة يؤدي ذلك إلى زيادة المعروض في السوق النفطية من طرف الدول المصدرة له¹.

2. الاحتياط والخزين النفطي: يعد الاحتياط النفطي من الموضوعات الجوهرية المؤثرة في العرض النفطي وذلك من خلال إمكانية تحديد استغلال الآبار النفطية وفق الشروط الاقتصادية والفنية السائدة، وعادة يتم تقدير الاحتياطي النفطي وفقاً لاعتبارات عدة منها على أساس الملكية، ومنها على أساس الطاقة الدافعة، وعلى أساس درجة التأكد وتكاليف الاستخراج²، وللخزين النفطي دور فعال في التأثير على العرض الكلي للنفط من خلال اللجوء إليه عند حدوث ارتفاع في الأسعار حيث يتم إمداد السوق النفطية بكميات هائلة من هذا الخزين وبيعه بنفس مستوى الأسعار المرتفعة³.

3. أسعار كمصادر الطاقة البديلة: إن توفر السلع البديلة للنفط (الغاز، الفحم، الطاقات المتجددة والطاقة النووية... الخ) يؤثر سلباً على العرض النفطي خاصة إذا كانت متاحة بأسعار تنافسية، غير أن الواقع يشير إلى أن هذه البدائل من الطاقة لا زالت تمتاز بارتفاع تكاليف إنتاجها، إضافة إلى وجوب توفر مهارات تكنولوجية وفنية متطورة لإنتاجها واستغلالها وحتى نقلها، كل هذه الأسباب تبقى البدائل الأخرى للطاقة في موقع تنافسي ضعيف في المدين القصير والمتوسط اتجاه النفط الذي لا يزال يتربع على أكبر حصة في مزيج الطاقة العالمي⁴.

4. التكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام: يشير المنطق الاقتصادي إلى وجود صلة وثيقة بين الكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام وسعره في السوق الدولية، حيث يتم الشروع باستخراجه من الآبار ذات التكلفة الحدية المنخفضة في ظل وجود طلب ثابت نسبياً، لكن بعد تزايد الطلب النفطي العالمي يتم اللجوء إلى الآبار ذات التكلفة الحدية الأكبر، غير أن عدم مراعاة نسبة النفط المستخرج مقارنة باحتياطي البئر النفطية سوف يؤدي إلى استنزاف احتياطياتها. إن المنطق الذي يشير إلى تدنية التكاليف وبالتالي تعظيم الأرباح من خلال توسيع الفجوة بين الأسعار الحقيقية والاسمية للنفط وبالتالي زيادة مرونة العرض منه قد ساد خلال الفترة ما قبل الصدمة الأولى (1973)، وبعد حدوثه

¹ - شوير عبد القادر، بدروني عبد الحق، دراسة تقلبات أسعار البترول نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، 2014، ص ص: 13-15.

² - خالد حسين المرزوك ورجاء عبد الله عيسى عبد السالم، قياس واختبار العلاقة السببية بين مؤشرات سوق النفط العالمية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد السابع والعشرون، العراق، 2011، ص: 147.

³ - توفيق عباس عبد عون، أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع، العراق، 2007، ص: 360.

⁴ - بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي كالاتجاهات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 7-8 أبريل 2015، ص: 7.

هذه الصدمة تم تضيق الفجوة بين الأسعار الحقيقية والاسمية للنفط، بالرغم من أن الأسعار لا تعكس التكلفة الاجتماعية لإنتاجه¹.

5. **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** من المعلوم أن إنتاج السلعة البترولية يتطلب وسائل ومعدات إنتاجية متطورة ومعقدة، وباعتبار أن التكاليف الإنتاجية عامل مؤثر في العرض البترولي، وهذه الكلفة تتوقف على الوسائل والتقنية المستخدمة، فإنه يمكن القول وفقا لعملية استنتاجيه متعدية العلاقة أن التكنولوجيا تؤثر في العرض أيضا، حيث أن كل تحسن وتطور في الأساليب والمعدات معناه تقليل الوقت وتخفيض التكاليف وهو ما يؤدي مباشرة إلى زيادة العرض. وتدعيما لما سبق، فقد أدت التطورات التقنية في مراحل الاستكشاف والتقيب والإنتاج إضافة إلى إعادة تنظيم الصناعة وترشيد الإنفاق وتحسين النظم الضريبية في مناطق عدة إلى التأثير على هياكل التكاليف بشكل كبير فانخفضت تكاليف الاستكشاف والتشغيل وهو ما أدى إلى زيادة العرض، والضغط على الأسعار منذ عام 1985.

6. **الأحداث السياسية:** تؤثر التطورات السياسية غير المتوقعة في العرض العالمي للنفط والغاز، وذلك من خلال المؤشرات التي تنبئ بحدوثها فيتم التسبب في زيادة أو نقصان العرض العالمي، مثل حرب أكتوبر التي أدت إلى صدمة نفطية واختلال توازن السوق بتراجع العرض العالمي، وهجوم الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي كانت سببا في انخفاض أسعار البترول العالمية بسبب تناقص الطلب والذي يرجع إلى الركود الاقتصادي الأمريكي وتناقص النمو الاقتصادي العالمي².

7. **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان من العوامل المؤثرة على الطلب فكلما كن عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى نمو وتزايد الطلب على الطاقة، وقد قدر الاقتصاديون أن زيادة عدد السكان بنسبة 100% يقابلها زيادة في الطلب على الطاقة بنسبة 30% إلى 50%، وهكذا فعند تقدير الزيادة في الطلب يجب أخذ عوامل النمو السكاني في الاعتبار.

8. **المناخ:** تتغير مستويات الطلب على السلعة البترولية على مدار السنة حسب تغير الظروف المناخية ودرجات الحرارة في مختلف المناطق الجغرافية، وبالنظر إلى موسمية الطلب على هذه السلعة فإن استهلاكها يبدأ في التناقص في الفصل الثالث من كل سنة، ثم ترتفع في الشتاء مع نهاية الفصل الرابع وبداية الفصل الأول³.

9. **التوقعات المستقبلية لأسعار النفط:** إن التنبؤ بأسعار النفط في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المستهلكة والمنتجة للنفط فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات

¹- توفيق عباس عون الله، أسعار النفط في السوق الدولية (أبعادها كمضامينها الاقتصادية)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2007، ص: 359.

²- Chitour Chems Eddine, « Pétrole et politique », Andru, alger, 2003, p:136.

³- Khellif Amour, Ouvrage collectif sous la direction de Khellif Amour, « Dynamique des marchés, valorisation des hydrocarbures », CREAD, Alger, 2005, P:84.

الضرورة من النفط عن السعار الذي يناسب مصالحها الاقتصادية وخاصة من أجل الحفاظ على استقرارها الاقتصادي، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب، وتحديد إمداداتها النفطية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها وسياستها النفطية.

10. الأرباح العالية في الصناعة النفطية: إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح العالية، وينطبق هذا على المبدأ على سلعة النفط في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج النفط الخام نرى أنه زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف وذلك بسبب أن آبار النفط تحتاج إلى تقنيات لزيادة الإنتاج، أي أن المحرك الهام للعرض النفطي هو تحقيق فائض مالي كبير من خلال الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتوج وتكلفة توريدها إلى المستهلك.

11. السياسات النفطية للدول المنتجة¹: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

أ. **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض النفطي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

ب. **سياسة تغليب السوق (1986-1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي، أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج. **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000):** تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لا أكثر من عشرين يوماً تجارياً متتالياً تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل/اليوم.

¹ - حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، 2006، ص: 247 .

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط، محددها وانعكاساتها

إن لأسعار النفط أهمية بالغة في بلدان العالم والتي لها أثر عميق على الاقتصاد في الدول المنتجة والمصدرة فأسعار النفط بطبيعتها متذبذبة منذ بداية التاريخ التجاري للنفط بين الانخفاض والارتفاع ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية أسعار النفط ومحدداتها وآثارها على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: ماهية أسعار النفط وأنواعها ومحدداتها

يعتبر موضوع تسعير النفط في الصناعة النفطية من أكثر الموضوعات جدلية وغموضا، باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية متداولة على الصعيد العالمي، الأمر الذي يجعل السوق النفطية في كثير من الأحيان غير مقتصرة على المحددات الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى عوامل أخرى متعددة، كما تتميز السوق النفطية بالتذبذب الكبير من حيث الأسعار صعودا وهبوطا باعتبارها حساسة لمختلف القرارات الاقتصادية السياسية وحتى العسكرية، ناهيك عن تأثرها بالاختلالات الاقتصادية والأزمات المالية.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

◀ سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرض أو طلبه أو الاثنين معا¹.

◀ سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس².

◀ إن السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معهما أو يتساوى معها أي يكون قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السبعة معبر عنها بالنقود³.

◀ في حين يعرف سعر النفط الخام بأنه "قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين ومعلومين، وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمه ليست متساوية ومتعادلة وثابتة، بل هي في كثير من الأحيان كانت علاقة غير متكافئة، إذا كان سعر النفط الخام ولفترات زمنية

¹ - أحمد محمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص: 195-194.

² - عبد الله حسين، مرجع سابق، ص: 240.

³ - سعودي بلقاسم وعبد الصمد سعودي، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل، الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة وتحدي التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، يومي 24-23 نوفمبر 2015، ص: 5.

سابقة وطويلة أقل من القيمة، وهو الآخر ارتبط وتأثر بفعل العوامل التي ارتبطت وأحاطت بطبيعة السلعة وكيفية استغلالها واستهلاكها¹.

◀ هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، حيث أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن، وبالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين 2006-2007 والتي بلغت ذروتها أكثر من 147 دولار/برميل وكادت أن تلامس عتبة الـ 150 د/ب في شهر تموز (جويلية)، 2008 لكن سرعان ما بدأت تنهوى وبانحدار حاد حيث تدرجت إلى ما دون الـ 40 د/ب في نهاية النصف الثاني من العام نفسه فاقدة بذلك نحو 110 د/ب².

الفرع الثاني: أنواع الأسعار النفط

هناك العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى وجدت للسلعة النفطية أسعار عديدة تكونت في السوق النفطية المحلية والدولية، كل سعر منها تميز عن الآخر بكيفية تكوينه وتجسيده لقيمة النفط في السوق الدولية، لذلك فإننا نركز في تناولنا لهذه النقطة على أبرز تلك الأسعار النفطية التي وجدت في السوق النفطية الدولية حسب تطورها التاريخي معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن ابرز هذه الأنواع هي:

1. الأسعار المعلنة: وهو السعر الذي تعلنه الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالوحدة النقدية الأمريكية وقد ابتدأ العمل بهذا النوع منذ عام (1880) وذلك عند إعلان شركة (ستاندرا أوليل أوف نيوجرسي) سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر³. وهو السعر الذي كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وذلك على وفق مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، محسوبا بالوحدات النقدية الأمريكية⁴. ولذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط⁵.

¹ - فوزية غالب عمر، دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 34، المجلد 9، 2013، ص: 138.

² - سهام حسين البصام، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية - دراسة تحليلية -، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013، مقال بدون ترقيم.

³ - ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير عباس، أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد (41)، العراق، كانون الثاني (2007)، ص: 258.

⁴ - فوزية غالب عمر، مرجع سابق، ص: 138.

⁵ - أحمد محمد الدوري، مرجع سابق، ص: 197-198.

2. **السعر المحقق:** هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة والتي يتفق عليها بين الاطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضع البيع والشراء (نسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات الدفع)¹. كما أن هذه التسهيلات تعود لطرفين وتتأثر الأسعار المتحققة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وظروف السوق البترولي².

3. **أسعار الإشارة:** تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعيرين السابقين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة وقد طبقت لأول مرة قبل الجزائر بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 1965/07/28 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أرضها على احتساب العوائد الحكومية بهذه الأسعار اعتبارا من يوم 1967/01/01 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا³.

4. **سعر الكلفة الضريبية⁴:** يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات لقاء حصولها على برميل من النفط الخام ويساوي كلفة الإنتاج مضاف إليها عوائد الحكومة المتمثلة في الضريبة والريع، ويعتبر هذا السعر القاعدة التي تركز عليها الأسعار الفعلية في السوق النفطية إذ لا يمكن أن يباع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار. وقد اتفقت حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها على الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار، وقد تم التوصل إلى أنّ هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث أن عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

5. **السعر الفوري (الآني)⁵:** الأسعار الآنية هي أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء. وقد برزت هذه الأسعار مع أواخر عام 1978 بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة المتعاقدة معها لتبدأ هذه الأخيرة في البحث عن نفط بديل، لذلك استغلت شركات النفط الكبرى والشركات المستقلة الفرصة وقامت ببيع كميات من النفط الخام في السوق الفورية، لتقوم بعدها هذه السوق بإعادة توزيع قسم من هذه الإمدادات النفطية

¹ - رحمان أمال، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 23.

² - ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2014-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2015-2016، ص: 96.

³ - جاب الله مصطفي، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 01، جوان 2016، ص: 4.

⁴ - حيدوشي عاشور، مرجع سابق، ص: 48.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 48-49.

على البلدان المستهلكة ولكن بنسب تتراوح بين 5 و10% من مجمل صادرات النفط العالمية وكان ذلك في سنة 1978 لترتفع هذه النسب بعد عام وتصبح بين 15 و20%، وتعتبر سوق روتردام من أفضل الأسواق الآنية للنفط.

6. **السعر الرسمي (الإداري):** هذا السعر هو تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية وقد ساد هذا السعر في السوق الدولية طيلة فترة السبعينات وحتى عام 1987 عندما اعتمدت أوبك سلة أسعار النفوط متنوعة منها ستة نفوط من بلدان أعضاء أوبك والسابع خارجها من دولة المكسيك، إذ أنّ تغيير متوسط أسعار هذه النفوط السبعة خلال زمن معلوم يعتبر الأساس الذي يتحدد به السعر المعلن الرسمي (الإداري) لبلدان أوبك ونفوطها المختلفة¹.

7. **السعر الاسمي:** ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل.

8. **سعر التحويل:** وهو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو عند انتقال النفط من نشاط لآخر، كالإنتاج والنقل والتكرير في اطار شركة واحدة، كأن تبيع أكسون للاستخراج خامها لأكسون للنقل وهذه بدورها تبيعه لأكسون للتكرير².

9. **السعر الترجيعي:** يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة وعلى أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير وهامش ربح التكرير وهامش ربح التكرير وكلفة نقل النفط، وظهر هذا النوع في الثمانينات في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية³.

10. **السعر الإرجاعي:** هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدة محددة على أساس السعر الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي، وظهر هذا النوع في السوق الفورية الآجلة (سوق المضاربة) في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات⁴.

11. **سعر المقايضة النفطية:** يعبر عن قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة بالاستناد على سعر يكون أقل من السعر الرسمي أول يكون هو السعر المتحقق، وظهر هذا النوع نتيجة وجود فائض في العرض النفطي في السوق الدولية في نهاية الثمانينات، ويتداول في السوق الفورية لتسهيل عمليات التبادل النفطي اعتمادا على الأسعار الفورية والأسعار الرسمية الإدارية وهو مماثل للسعر النفطي المتحقق.

¹ - محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سابق، ص: 36.

² - زمال وهيبية، مرجع سابق، ص: 42.

³ - بوقليح نبيل، مرجع سابق، ص: 36.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 37.

الفرع الثالث: محددات أسعار النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة لتفاعل بين قوى العرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا جمالة التوازن، وعادة ما ترتبط أسعار النفط بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي وتتأثر بالعديد من العوامل التي تمسه والتي عادة ما تقسم إلى عوامل مرتبطة بالمدى الطويل وأخرى مرتبطة بالمدى القصير إلى جانب عدة عوامل أخرى.

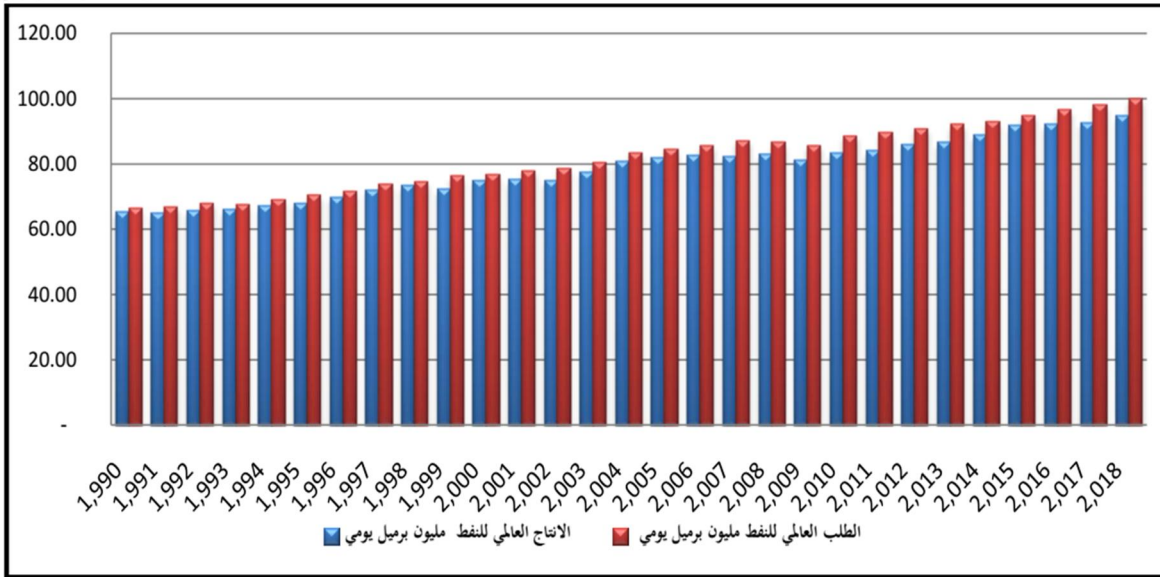
1. العرض والطلب البترولي: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل. لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم. كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة¹. أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 ب. م . ي عام 2002 إلى 66 ب. م . ي عام 2025 حسب تقديرات والوكالة الدولية للطاقة (EIA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وهي: روسيا، أذربيجان، كازخستان، والبرازيل، أنجولا، السودان وكندا². والشكل التالي يوضح تطور حجم العرض النفطي والطلب النفطي العالمي خلال فترة الدراسة كما يلي:

¹ - المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، ص: 7، متاح على خط www.arab-api.org/develop_1.htm

² - مهدي وارزي، أسعار النفط العالمية: أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، طبعة 2007، ص: 2.

الشكل رقم(2-4): تطور حجم العرض النفطي والطلب النفطي العالمي(1990-2018)

الوحدة: مليون برميل يومي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات BP Statistical Review of World Energy June 2019 <http://www.bp.com/statisticalreview>

نلاحظ أن الإنتاج والطلب العالميين للنفط في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة كما لاحظنا أن الطلب العالمي على البترول دائما يفوق الإنتاج العالمي للبترول بأكثر من مليون برميل خلال فترة الدراسة حيث قدر الإنتاج العالمي من النفط في 1990 بـ 65.38 مليون برميل يومي ووصل إلى 99.84 مليون في سنة 2018، أما الطلب العالمي للنفط قدر بـ 66.64 مليون برميل يومي في 1990 ووصل إلى 99.84 مليون برميل سنة 2018¹.

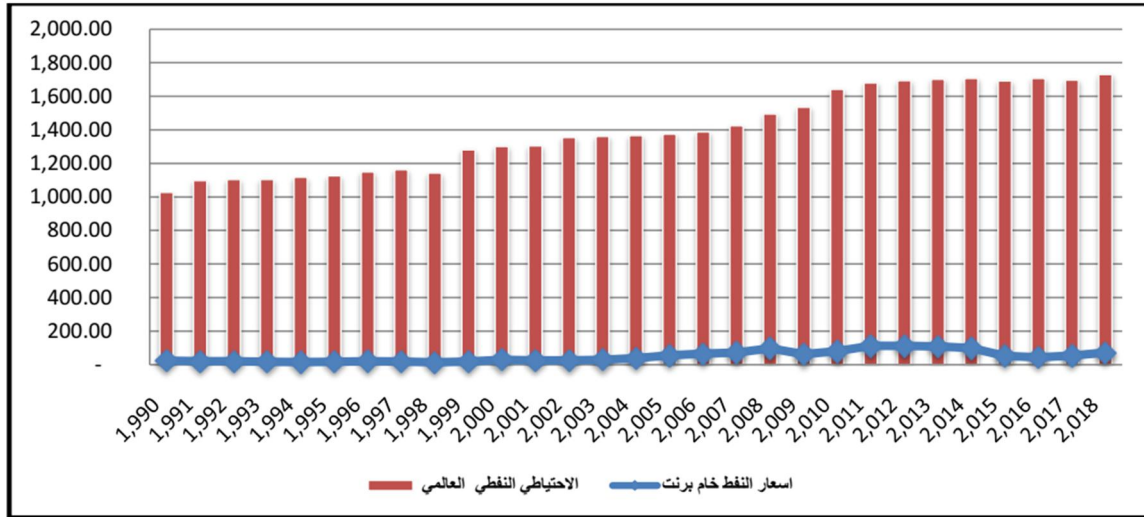
2. **الاحتياطات النفطية** : أما الاحتياطي النفطي يعرف بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه الوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف²، والشكل الموالي يوضح احتياطات النفطية العالمية:

¹ - BP Statistical Review of World Energy June 2019.

² - المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق، ص: 5.

الشكل رقم (2-5) : تطور الاحتياطات النفطية العالمية وتطور أسعار النفط خام برنت (1990-2018)

الوحدة: مليار برميل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات BP Statistical Review of World Energy June 2019 <http://www.bp.com/statisticalreview>

نلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل ضئيل خلال الفترة 1990 إلى 1999، حيث انتقل من 1027.5 مليار برميل سنة 1990 إلى 1142.4 مليار برميل سنة 1999، مما صاحب ذلك ثبات في أسعار النفط في مستوى العشرين تقريبا خلال نفس الفترة. أما خلال الفترة 2000-2018 فارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي من 1300.92 مليار برميل سنة 2000 إلى 1729.73 مليار برميل سنة 2018، كما نلاحظ أن تطور الأسعار يتأثر عكسيا مع الاحتياطات المؤكدة، حيث نلاحظ عند زيادة الاستكشاف وانخفاضه من النفط المؤكد يؤثر على زيادة أو انخفاض الإنتاج مما يؤثر على أسعار النفط في الأسواق العالمية. والجدير بالذكر أن نسبة 92.6% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية لعام 2018 تركزت في خمس دول وهي السعودية التي استأثرت بحصة 39.5% من إجمالي احتياطات الدول العربية، والعراق بنسبة 17.2%، والكويت بنسبة 15.2%، والإمارات بنسبة 14.6%، وليبيا بحصة 6.2% وقد شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 49.4% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام¹.

3. طبيعة النفط²: يعتبر النفط أحد الموارد الناضبة مما يعني عدم صلاحية القاعدة الكلاسيكية لتسعيره، إذ أن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب وبالتالي انخفاض نصيب الأجيال القادمة من الموارد النفطية، ولهذا فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، لذلك فإن سعر النفط سيساوي النفقة الحدية للاستخراج حاليًا مضافًا إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للندرة، وتتحدد نفقة

¹ - صندوق النقد العربي، التطورات في مجال النفط والطاقة، الفصل الخامس، 2018، ص: 27، متاح على خط: www.amf.org.ae/pdf

² - حيدوشي عاشور، مرجع سابق، ص: 58.

الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية لتوفير بديل مناسب وكامل للنفط في المستقبل .

كما أن تكاليف الإنتاج التي تتفاوت في معظم مراحل الإنتاج من منطقة لأخرى تؤثر في تحديد سعر النفط، إضافة إلى تفاوت الأنواع المنتجة من النفط بصورة كبيرة وفقا للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت ما يجعل تسعير النفط متفاوت بصورة كبيرة وفقا للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذا النوع.

4. المنهج الحدي ومبدأ الندرة: يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لا بد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكلما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب ولكن فرضية كهذه تفقد أهميتها بسبب التطور التقني الذي يكون قادرا على تقليص حجم الطلب، وكذلك بسبب عوامل التأكد التي تحيط ببيانات الاحتياطيات المكتشفة. خاصة وأن هناك فارق بين تقدير الاحتياطي المؤكد وتقرير ما هو متاح من الفعل.¹

5. العوامل النفسية²: للعوامل النفسية دور كبير في السوق النفطية تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى من حيث كمية العرض وحجم الطلب بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكل في النهاية الصورة الاخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمة توقع نقص في الامدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن العوامل:

- ◀ التأثيرات الفنية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط؛
- ◀ انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار؛
- ◀ التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا حيث طالبوا شركات البترول بوقف انتاجها مما أدل الى ارتفاع أسعار البترول، حيث أنها خامس دولة مصدرة لنفط أوبك؛
- ◀ تهديد دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محلي السوق والمضاربين اعتقادا بأنها تخفض إنتاجها ف3مليون برميل الى النصف.

¹-جسر التنمية، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية قضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص: 12.

²- مجلة جامعة الزهر، غزة سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، 2013.

6. العوامل الجيوسياسية : تؤدي العوامل الجيوسياسية دور كبيراً ومؤثراً في أسعار النفط في ظل التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج وتكرير النفط، الأمر الذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين (المعرض النفطي)، الأمر الذي يدفع الأسعار نحو الارتفاع، غير أن العامل الجيوسياسي يبقى أنياً ومرحلياً بظروف سياسية معينة¹. وتزايدت في العقود القليلة الماضية المخاوف حول تقلص الإمدادات النفطية في العديد من المناطق الإنتاجية الحيوية للنفط، نتيجة الصراعات العسكرية وتردي الأوضاع الأمنية خاصة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، والتي تستحوذ على الحصة الأكبر من مخزون النفط العالمي، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على توقعات التدفقات النفطية إلى السوق العالمية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-6): أهم الأحداث الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط العالمية (1970-2015)



المصدر: خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، 7 نوفمبر 2015، ص: 48.

إن حالة عد. اليقين جراء المخاطر الظروف السياسية المضطربة منذ السبعينات كانت في كل مرة تؤثر على أسعار النفط صعوداً أو هبوطاً، بداية من الصدمة النفطية الأولى (1973) والحظر العربي للنفط مروراً بالثورة الإيرانية ثم الحرب مع العراق 1980، والغزو العراقي للكويت 1990، الغزو الأمريكي للعراق، والأزمة المالية العالمية 2008، ثورات الربيع العربي (ليبيا وسوريا)... الخ.

7. نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: أسهمت الأسواق المالية في رسم اتجاهات أسعار النفط، حيث تؤثر أسعار الصرف على الأسعار الحقيقية للنفط ويؤدي انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى إلى انخفاض سعر النفط مقوماً بهذه العملات، كما يؤدي الخفض في قيمة الفائدة إلى خسارة القيمة الحالية للنقود بسبب التضخم مما يخلق عائداً سلبياً عليها، كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع في بروز في

¹ - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، غزة (فلسطين)، 2013، ص: 337.

الأسواق الآجلة للنفط، ويؤدي ذلك إلى خلق طلب وهمي على ما يسمى بالبراميل الورقية¹، وقد ساهم ذلك في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط وتزايد نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط عام 2003 في ظل المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة، وتزايدت درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات الناجمة عن الظروف الجغرافية السياسية. وقد شهدت الأسواق الآجلة للنفط نشاطاً مكثفاً للعملاء غير التجاريين والتجاربيين الذين يقومون بدور الوساطة بين المستثمرين الباحثين عن فرص التداول في أسواق السلع والوسطاء التجاريين، وأدى ذلك إلى تحول العدد الأكبر من المتعاملين في الأسواق الآجلة إلى مستثمرين يفتقدون الخبرة اللازمة بطبيعة أسواق النفط، بينما ظل عدد المتعاملين الأساسيين في أسواق النفط المتمثلين في المنتجين والصناعيين محدوداً. نشاط المضاربة والمتمثل في شراء النفط بقصد إعادة بيعه بسعر أعلى بدلاً من استخدامه لأغراض تجارية.

8. انخفاض الدولار: من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع

أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقاً للظروف الجديدة -انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر بالدولار².

9. الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيراً بالغاً في أسعار براميل النفط،

حيث أنه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل ومنه تنخفض أسعار براميل النفط وهذا ما جعل بعض منافذ التصدير مثل مضيق هرمز ومضيق جبل طارق كمنافذ متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى.

10. العوامل المناخية³: هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي

وموسم الاعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

✓ مخاوف من زيادة الاعصار (دين) وتأثيره في منشآت النفط المكسيكية واغلاق وحدات مصاف النفط الامريكية؛

¹ - الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، منظمة الأوبك، الكويت، شتاء 2010، ص:42 .

² - سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار 2008-2010، مجلة الباحث، عدد 9، ص 215-216.

³ شوير عبدالقادر، بدروني عبدالحق، دراسة تقلبات أسعار البترول نماذج الاحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014، ص-ص 13-15.

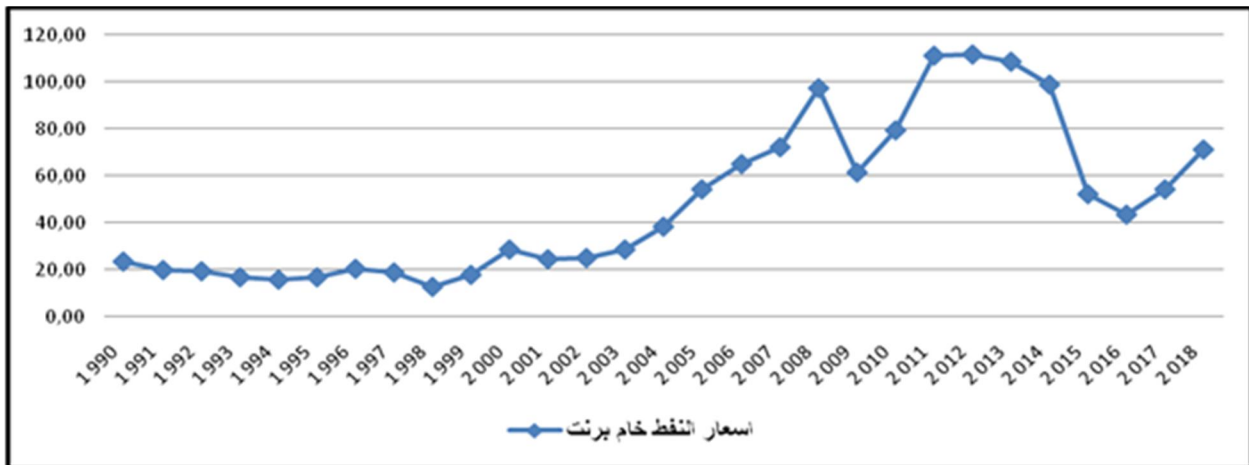
- ✓ اعصار (كاترين) واعصار (امبريو) الذي ضرب المصاف في الولايات المتحدة الامريكية؛
- ✓ برودة الطقس في الولايات المتحدة الامريكية وأروبا في الربيعين الأول والرابع من سنة 2007 الامر الذي يعين في زيادة الطلب على وقود التدفئة؛
- ✓ تسبب الاعصار المداري (جونو) في وقف عملية الانتاج والتحميل في سلطنة عمان واغلاق مؤقت للميناء العماني؛
- ✓ توقف انتاج النفط الامريكي عقب اعصار (ايفان) الذي حرم الولايات المتحدة الامريكية أكثر من 10 ملايين برميل من الانتاج وذلك منتصف شير ايلول 2004، وهذا بالإضافة الى توقف الانتاج في بعض حقول المكسيك.

المطلب الثاني: التطور التاريخ لتقلبات أسعار النفط

اتسمت أسعار النفط بالتذبذب صعودا وهبوطا بين الحين والآخر وبتقلبات متغيرة بسبب ربط سعر برميل النفط بقوة العرض والطلب وآلية السوق الحرة. ونتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، وبالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط فهي قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، نجد أن تقلبات الأسعار تتعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط لهذه الدول نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول، حيث شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية تقلبات وعدم استقرار خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-7): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: دولار للبرميل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات BP Statistical Review of World Energy June 2019 <http://www.bp.com/statisticalreview>

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

إن انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال 1990/1991، وكذا نشوب حرب الخليج الثانية أدى ذلك الى اضطراب السوق النفطية، ففي سنة 1990 سجلت سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل خلال الفترة 1991-1994 إذ انخفض إلى 15.5 دولار

للبرميل سنة 1994، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995 و 1996 ببلوغها مستوى 16.9 و 20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض حيث وصلت الى ادنى مستوى لها سنة 1998 بما يقدر ب 12.3 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2011)

أولاً: طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) : انخفضت أسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الامريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت تحسناً خلال الفترة 2002 -2008. منتقلة من مستوى 24.3 دولار للبرميل عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل عام 2008.

وترجع أسباب الحقيقة وراء هذا الارتفاع الأسعار إلى:

✓ ارتفاع المتنامي في الطلب العالمي على النفط للفترة 2002 -2008، بسبب النمو في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، حيث انتقل معدل النمو من 2.2% عام 2001 إلى 5.2% سنة 2007؛ (تقارير شهرية لأوبك، من 2001-2008)

✓ لقد أثبتت الدراسات أن لتغير أسعار صرف الدولار أثراً كبيراً على صناعة النفط العالمية، حيث أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط¹؛
✓ الأحداث والاضطرابات السياسية المؤثرة على السوق النفطية فقد فقدت منظمة أوبك حوالي 30000 برميل نفط يومياً مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية².

ثانياً: تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة (2008-2011) : خلال هذه الفترة أسعار النفط اتجهت لصعود لم يعهد من قبل، أعقبه انهيار مسبق، فبعد أن حقق السعر الاسمي للنفط أوبك 105.15 دولار خلال النصف الأول من 2008، وبلغو الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار جويلية 2008، لتتخفف في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من 2009 بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار للبرميل وذلك بفعل تداعيات الازمة المالية العالمية، إلا أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي بدأت أسعار النفط في الانتعاش بحيث قفزت من مستوى 58.5 دولار في سنة 2009 إلى مستوى 83.8 دولار في سنة 2010، لتستقر عند مستويات تتراوح ما بين 100 و 118 دولار خلال سنة 2011.

الفرع الثالث: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2011-2017)

تخطت أسعار النفط مستوى 100 دولار من 2011 إلى 2014، بسبب الاضطرابات شهدتها المنطقة العربية - الربيع العربي-، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا

¹ - حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، 2008، ص: 30.

² - سمير التتير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعلم ماضياً وحاضراً، دار المنهل، لبنان، 1992، ص: 23.

واليمن، إذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي. وكذلك الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تصدير النفط الإيراني والذي تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق إلا أن أسعار النفط أخذت في الانخفاض سنة 2014 حيث بلغت سلة خامات أوبك 96.18 دولار لتصل سنة 2016 إلى أدنى مستوى لها 40.68 دولار، ما جعل الكثيرين ينظرون إليه على أنه إشارة لنهاية عهد السعر العالي لبرميل النفط. وأشارت التقديرات إلى بقاء سعر خام النفط متدنية، ولن تعرف زيادات هامشية إلا خلال عام¹ 2016، وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى:

- ✓ زيادة كمية المعروض نتيجة الاكتشافات الجديدة وإنتاج النفط الصخري؛
- ✓ انخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي في كل من الصين وأوروبا؛
- ✓ حرب الإنتاج والأسعار بين المنتجين داخل وخارج منظمة أوبك؛
- ✓ ارتفاع سعر صرف الدولار وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للدول النامية؛
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أتاح مصادر شبه بديلة للنفط إضافة إلى إنتاج سيارات وآلات موفرة في استهلاك الوقود.

الجدول (2-6) : تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2011-2016)

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط	107,44	109,49	105,93	96,18	49,52	40,68

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)

الفرع الرابع: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2017-2018) :

شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي 2018 ارتفاعا بمقدار 4.8 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 7.7%، ليصل إلى 66.9 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ شهر نوفمبر 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا بنحو 14.5 دولار للبرميل، أي بنسبة 27.6% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي، وقد كان للتحسن الملحوظ في سوق النفط على خلفية قرار تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج بين منظمة أوبك ومنتجي النفط من خارجها حتى نهاية عام 2018، إضافة إلى ضعف الدولار الأمريكي والتوترات الجيوسياسية، مع استمرار تحسن الطلب على النفط، وانخفاض المخزونات النفطية العالمية، وخاصة مخزونات النفط الخام الأمريكي تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ شهر فبراير 2015، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر يناير². وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹-John Baffersetal, Understanding the Plunge In Oil Prices: Sources and Implications, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015, p.155.

²- زحافي عدة، مناد محمد، بوعلام عيسى، أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص: 114.

الجدول (2-7): تطورات أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2017-2018)

الوحدة: دولار للبرميل

الشهر	جانفي 2017	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية
سعر سلة أوبك	52,4	53,4	50,3	51,4	49,2	45,2	46,9
التغير عن الشهر السابق	0,7	1	-3,1	1,1	-2,2	-4	1,7
الشهر	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي 2018	
سعر سلة أوبك	49,6	53,4	55,5	60,7	62,1	66,9	
التغير عن الشهر السابق	2,7	3,8	2,1	5,2	1,3	4,8	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) التقارير الشهرية.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

الفرع الأول: الانعكاسات المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط¹:

يتساءل الكثيرون عن الآثار المترتبة على الارتفاع الملموس في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، فلقد وردت الزيادة الكبيرة في أسعار السلع المختلفة إلى ارتفاع أسعار النفط نظرا لدخوله في إنتاج معظم السلع المصنوعة والسلع الزراعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فلا شك أن ارتفاع أسعار البترول قد أدى إلى:

أولاً: انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط : حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد ازدادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة ، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية ، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط كارتفاع معدلات التضخم النقدي، من جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية.

ثانياً: انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة للبترول: تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي²:

¹ -الوردي خدومة، بن زروق زكية، نحو إيجاد نموذج للقياس المحاسبي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 7، ديسمبر 2017، ص-ص: 12-13.

² -مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مداخلة بعنوان "تغيرات النفط والاستقرار النفطي في الجزائر"، العدد 02، 2012، ص: 180.

1. زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة واردتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

2. احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية.

ثالثاً: انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

- ✓ تفاقم عجز موازين المدفوعات وتدهور شروط التبادل الدولي؛
- ✓ زيادة المديونية الخارجية : ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت مليار دولار سنة 1989 لتصل إلى 028 مليار دولار عام 1991، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الدين، ولعل الاقتراض كان السبب الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية؛
- ✓ الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

الفرع الثاني: الانعكاسات العامة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط

- إن أهم الانعكاسات العامة لانخفاض أسعار النفط تتمثل في:
- ✓ تؤثر الأسعار المنخفضة على سياسات تنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها، وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط؛
- ✓ إفلاس العديد من المشروعات المهمة والتي تستثمر أموالها في مجال الطاقة البديلة النفط المستورد والذي أصبح رخيصاً مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط، كما تتخفف مرونة الطلب على النفط نتيجة لقلّة المصادر البديلة؛
- ✓ تؤدي الأسعار المنخفضة إلى خروج كثير من المنتجين الحديثين بسبب التكلفة الإنتاجية المرتفعة، بل قد تلجأ بعض الدول المنتجة وخاصة الدول من خارج أوبك إلى استيراد النفط مما يؤدي إلى تزايد الطلب على دول أوبك وخاصة ذات الاحتياطيات الكبيرة؛
- ✓ يشجع انخفاض الأسعار على زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى امتصاص العرض الفائض في الأسواق وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر.

✓ ويحفز الانخفاض الأسعار في المدى الطويل زيادة الأسعار، حيث تؤدي زيادة الطلب على النفط أوبك بصورة تفوق قدرته الانتاجية إلى تزايد الأسعار ثم إعادة تطوير مصادر الطاقة التي أهملت بسبب انخفاض أسعار النفط¹.

وهناك العديد من الآثار التي تنجر عن انخفاض أسعار النفط والتي تتمثل في:

أولاً: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة: أحدثت أزمة الانخفاض أسعار النفط ضرراً بالغاً باقتصاديات الدول النامية غير المصدرة للنفط حيث لم يمكنها انخفاض أسعار النفط من تحقيق النمو حيث:

✓ أدى انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية من الاعتماد على الاقتراض من الخارج التمويل والتنمية؛

✓ أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيللة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتياً، الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات؛

✓ تضرر الدول النامية غير المصدرة للنفط من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الأزمة².

ثانياً: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المصدرة للنفط: يتباين تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة من دولة إلى أخرى ووفقاً لإمكانياتها الاقتصادية وحجم الاحتياطيات فيها ونسبة مساهمة قطاع النفط في صادرات الدول المصدرة للنفط، ويؤدي انخفاض أسعار النفط إلى العديد من الانعكاسات على الدول النامية المصدرة للنفط نتيجة تراجع العوائد النفطية بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار في الأسواق المالية، كما يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي وتباطؤ النمو الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار، وكذلك أدى انخفاض أسعار النفط إلى تعرض بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وزادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها³.

ثالثاً: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على سوق النفط والنظام المالي الدولي: لقد استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من الكساد الذي أعقب الأزمة النفطية الأولى ودخل مرحلة الانتعاش مجدداً، وقد ساعده انخفاض أسعار النفط الذي أسهم مع السياسات المالية والنقدية في هذا النمو بالإضافة إلى خفض

¹ - سيد أحمد الخولي، اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئية والطاقة)، الطبعة الثامنة، دار خوارزم العلمية، جدة، 2015، ص: 482.

² - سعد الله داود، مرجع سابق، ص: 43-44.

³ - سيد أحمد الخولي، مرجع سابق، ص: 483.

التضخم بدرجة ملحوظة، وبالنسبة للآثار السلبية على اقتصاديات الدول الغربية، تمثلت أساساً في توقف مشروعات الطاقة البديلة مثل مشروعات الغاز الطبيعي الطاقة المتجددة ... حيث، أصبحت أسعار هذ الأخيرة غير تنافسية مع انخفاض أسعار النفط.

وبالنسبة لمخاوف الدول الصناعية من انهيار النظام المالي والنقدي العالمي التي أثرت بسبب النمو المتسارع للفوائض المالية فلم تتحقق، حيث نتجت عنها مخاوف أخرى لدى البنوك الغربية من احتمال سحب الدول النفطية لفوائضها بعد انخفاض عائداتها النفطية في حين كانت هذه الأخيرة قد قامت بإقراضها للدول النامية وقد ضاعفت من المشكلة أن الدول النامية غير قادرة على دفع ديونها في مواعيد استحقاقها، مما كان يهدد البنوك بالإفلاس ويهدد النظام المالي العالمي، لكن هذه الاحتمالات لم تتحقق لأن الدول النفطية لم تقم بسحب

ودائعها من ناحية، كما تدخل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنع انفجار أزمة المديونية وحماية رؤوس أموال أوبك من خال إقراض الدول المدينة وإعادة هيكلة ديونها المستحقة بالإضافة إلى توجه البنوك الغربية إلى إقراض الدول التي تعاني من صعوبات مالية¹.

رابعاً: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية: يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض التضخم النقدي وما يتبعه من انخفاض في أسعار الفائدة، وارتفاع أسهم الشركات الصناعية، وانخفاض السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وتقليص السياسات الحمائية للتجارة الخارجية، وانخفاض نسبة البطالة، من جهة ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط نتيجة عدم الاستمرار في بعض برامج تحفيز المحافظة على الطاقة، وانخفاض الاستثمار في بدائل الطاقة. كما أغرى انخفاض أسعار النفط المستورد بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة بفرض ضريبة إضافية على النفط ومشتقاته لتحقيق مكاسب في موازين مدفوعاتها مما يمنع تخفيض نفقات السلع والخدمات عن المستوى المتوقع الطبيعي ومن جهة أخرى فقد أدى انخفاض أسعار النفط وما تلاه من انعكاسات على الدول المصدرة للنفط إلى عجز بعض الدول المصدرة والمدينة للدول الصناعية عن دفع خدمة ديونها كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى إفلاس بعض الشركات والبنوك المرتبطة باستثمارات إنتاج مصادر الطاقة البديلة أو التنقيب عن مصادر جديدة للنفط، بالإضافة إلى انخفاض واردات الدول المصدرة للنفط من الدول الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات في الدول الصناعية حتى بلغ عجز ميزان المدفوعات الأمريكي نحو 200 دولار سنة 1987².

¹ - سعد الله داود، مرجع سابق، ص ص: 43-42.

² - موساوي سمية و بن الزاوي عبد الرزاق، آثار المتغيرات الاقتصادية (النفط، معدلات التضخم، معدلات الفائدة) على سعر الصرف الحقيقي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع والعشرون ديسمبر 2018، ص: 367.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستنتج أن النفط يمثل العصب الرئيسي للتطورات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أضحى استخدام واستهلاك النفط من قبل أغلب اقتصاديات العالم من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم، وذلك نظرا للدور البالغ الأهمية الذي يلعبه النفط في دفع عجلة النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم مهما اختلفت درجات ومستويات نموها، وأصبح يعتبر من أهم موارد الثروة الاقتصادية في العالم المعاصر وذلك نظرا للفعالية التي لعبها في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية أو حتى الدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط كونه يعتبر مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية ويعتبر أيضا كسلعة بالغة الأهمية في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

فالسوق النفطية مما تحتويه من متعاملين فيها من منظمات ودول منتجة وأخرى مستهلكة وشركات عالمية جعل من أسعار النفط تمايزة من منطقة إلى أخرى حسب عوامل عدة منها اقتصادية مثل العرض كالمطلب وأخرى جيوسياسية بالإضافة إلى عوامل مناخية ونفسية وفنية جعلت أسعار النفط متذبذبة عبر الزمن بين الارتفاع والانخفاض تتحكم في اقتصاديات دول عدة، ومنه فإن ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها يؤدي إلى عدم توازن في اقتصاديات الدول سواء كانت هذه الأخيرة منتجة أو مستهلكة للنفط، مما يؤكد أن أسعار النفط تبقى غير ثابتة، وتتحدد قيمتها حسب وضعية الاقتصاد العالمي الذي تمر به العناصر الفاعلة في السوق النفطية.

تعتبر أسعار النفط إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي وعادة ما ترتبط هذه الأخيرة بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي وتتأثر بالعديد من العوامل التي تمس هذه الاقتصاديات، ويعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر المواضيع الإثارة للجدل في السوق النفطية، وقد مر تسعير النفط في الأسواق النفطية بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية والتحويلات العالمية التي غيرت بشكل جذري هيكل سوق النفط، هذه السوق التي شهدت انخفاض وارتفاع في أسعار النفط مما أدى إلى حدوث عدة أزمات كانت لها آثار اقتصادية وخيمة على الدول المصدرة بالدرجة الأولى.

الفصل الثالث

مسار السياستين المالية
والنقدية في الجزائر في ظل
تقلبات أسعار النفط



تمهيد:

يعتبر النفط أحد العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية، وأحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم منذ 1950 إلى حد الآن، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة... نتيجة زيادة مجالات استخدامه في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى النفط الرئيسية لتحقيق معدلات نمو في الاقتصاديات. غير أن هذه المادة هي سلعة ناضبة وغير متجددة بالإضافة إلى ذلك هناك دول تزخر بهذا المورد كالسعودية والجزائر والكويت ودول تتوفر على كميات قليلة منه وأخرى لا يوجد بها إطلاقا كاليابان.

وتعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول وأحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الاصلاحات الأولى والثانية. ويمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي. وقد لعب دورا هاما وبارزا في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني ومشاريعها التنموية. فهو يتربع على قائمة الصادرات الجزائرية إذ يهيمن على أكثر من 96% من إجمالي الصادرات، فالجزائر بذلك تعتمد بشكل أساسي على عائداته في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة، ما يجعل اقتصادها وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعادها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وخير دليل على ذلك الأزمات النفطية التي عرفها العالم والتي كان لها تأثيرات مختلفة على الاقتصاد الجزائري. وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار النفطية على الاقتصاد الجزائري من خلال المباحث التالية:

◀ المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر

◀ المبحث الثاني: مسار السياسة المالية قوانين ومشاريع.

◀ المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية قوانين ومشاريع.

المبحث الأول: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر

وفي ضوء هذه الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد العالمي والجزائري فالسياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية والتي يمثل فيها حوالي 98 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات كما يساهم بـ 49 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. من هذا المنطق فإن الاقتصاد الجزائري باعتماده على النفط كمادة أولية في صادراته وإيراداته مما يترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية وخير دليل على ذلك أزمة النفط لسنة 1986 أين تراجعت أسعاره بشكل كبير وتسببت في انخفاض الصادرات مما أعاق الحركة التنموية آنذاك، إلا أن عودة ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للمسار الاقتصادي في الجزائر حيث ساهم هذا الارتفاع بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض نسبة البطالة ونسبة المديونية الخارجية وارتفاع نسب النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي:

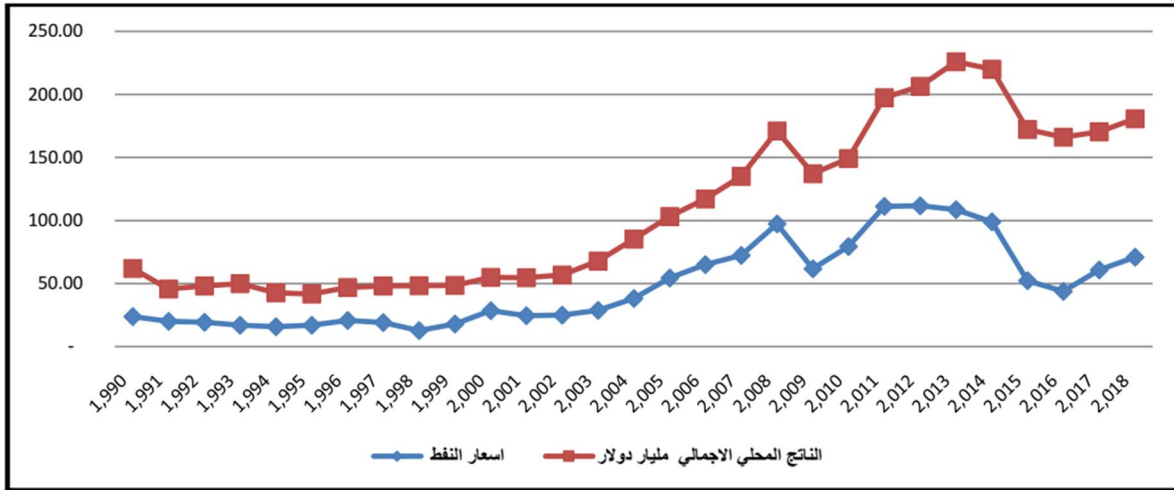
الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي هو "مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلاد بمساهمة عوامل وطنية وغير وطنية"¹، ويعرف أيضا "هو القيمة النقدية للناتج الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة"²، ويعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري من خلال عوائده المالية التي تمثل الدخل الرئيسي للجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول. من الشكل أسفله يتبين أن القطاع يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 1997 إلى 2013 ما يعادل 34,97% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة عن طريق فتح مجال الاستثمار في القطاع الأجنبي، إذ سجلت سنة 1998 أقل نسبة بـ 22,5% من الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 638,2% مليار دج، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 بـ 45,9% والمقدرة بـ 3885,2 مليار دج، وهذا بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى. إلا أن هذه النسبة أخذت في التراجع لتصل سنة 2018 إلى مستوى 19,09% بسبب الصدمات النفطية وانهايار أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 40 دولار للبرميل وكذا الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من أثار هذه الصدمات والتقليص من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وهذا بدوره أدى إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 187.

² - ديان كويل، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 54، مارس 2017، ص: 18.

الشكل رقم (3-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط (1990-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/country/Algeria>

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي¹:

ان علاقة بين سعر النفط والناتج الداخلي الخام يمكن توضيحها عن طريق أثر جانب العرض الكلاسيكي، والذي حسبه فإن أي ارتفاع في أسعار النفط هو دليل على نقص وندرة المدخلات الضرورية للإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج الكامن، وبالنتيجة يكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج يقابله انخفاض في الإنتاجية. إذ يرى بعض الاقتصاديين ان النمو الاقتصادي ربما يوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

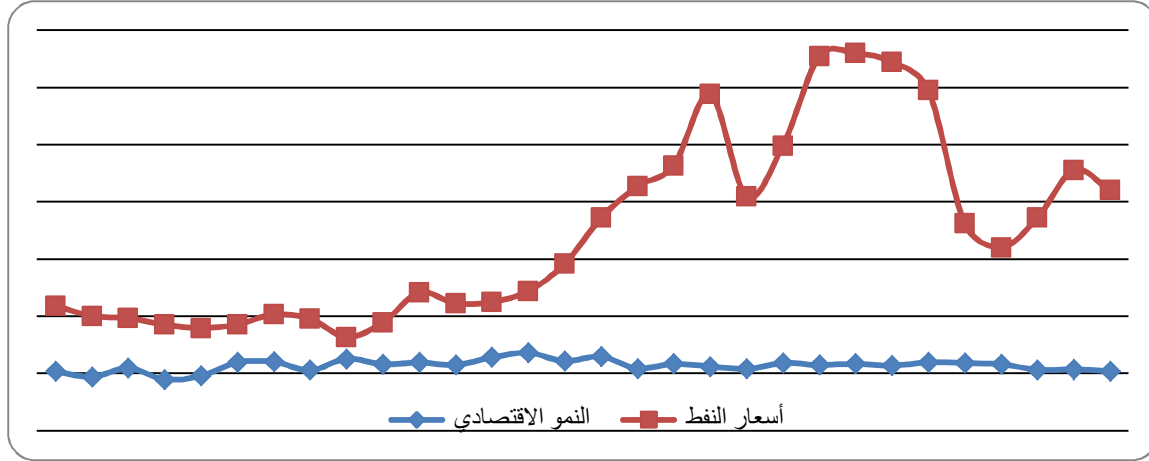
شهدت نهاية التسعينات وبالضبط 1998م هزة سعرية في السوق النفط العالمية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 15 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة صاحبة انخفاضا حادا في سعر النمو بلغ حوالي 1,1% سنة 1997، أما سنة 2004 تميزت بارتفاع متواصل لأسعار النفط مما أدى إلى تحسين في معدل النمو تجاوز نسبة 7% في نهاية 2003 ليعرف بعد ذلك معدل النمو انخفاض وارتفاع جزئي في فترات وفي الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 اعتمدت الجزائر على برنامج تكميلي للدعم وانعاش الاقتصادي (PCSRE) لتعرف تحسن معدلات النمو مقارنة بفترة 2011-2013.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي تنذباً واضحاً خلال الفترة، 2001-2013، حيث تراوحت النسبة بين 2% كأدنى نسبة و 6.90% كأعلى نسبة، ويعود سبب هذا التنذب إلى النمو غير المستقر لقطاع المحروقات وبدرجة اقل إلى القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الجزائري 3.9% في 2015 مقابل 3.8% في 2014. إن تراجع أسعار النفط في نهاية 2014 والتي بلغت

¹ - عاشور عبد الحكيم، بوكر بن العايب، أثر تقلبات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية في الفترة 1995-2016، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد 23، ديسمبر 2017، ص ص: 418-419.

43.73 دولار في 2016 أدى إلى انخفاض كبير معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 1.6% في 2017 وانخفض إلى 1.4% في 2018.

الشكل رقم (3-2): العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2018)

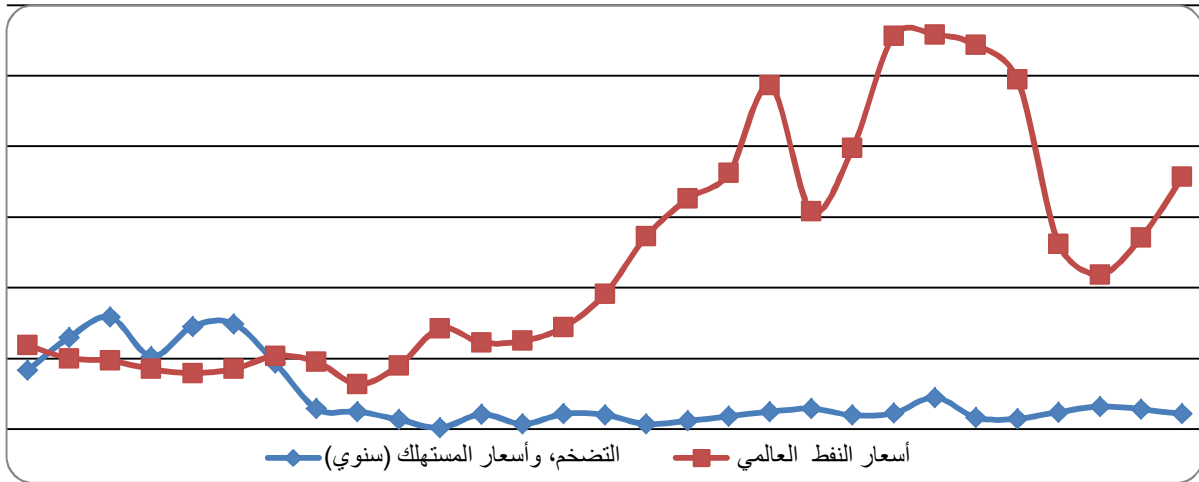


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/country/Algeria>

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم ومعدل البطالة:

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم²:

الشكل رقم (3-3): تأثير أسعار النفط على التضخم في الجزائر من (1990-2018)



المصدر: دقيش جمال، جعفر هني محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09 / العدد: 03 مكرر (الجزء الأول) /، 2019، ص: 121.

من خلال الشكل يتبين أنه العلاقة بين سعر النفط والتضخم غير واضحة المعالم، حيث أن سنوات السبعينيات شهدت ارتفاعا متزايدا لأسعار النفط وتبعته زيادة في معدلات التضخم، بينما في

¹ حشمان مولود، كنتاش سميرة، اثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة، 1991-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 04، عدد 02، 2018، ص: 225.

² دقيش جمال، جعفر هني محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد: 03، مكرر (الجزء الأول)، 2019، ص: 121.

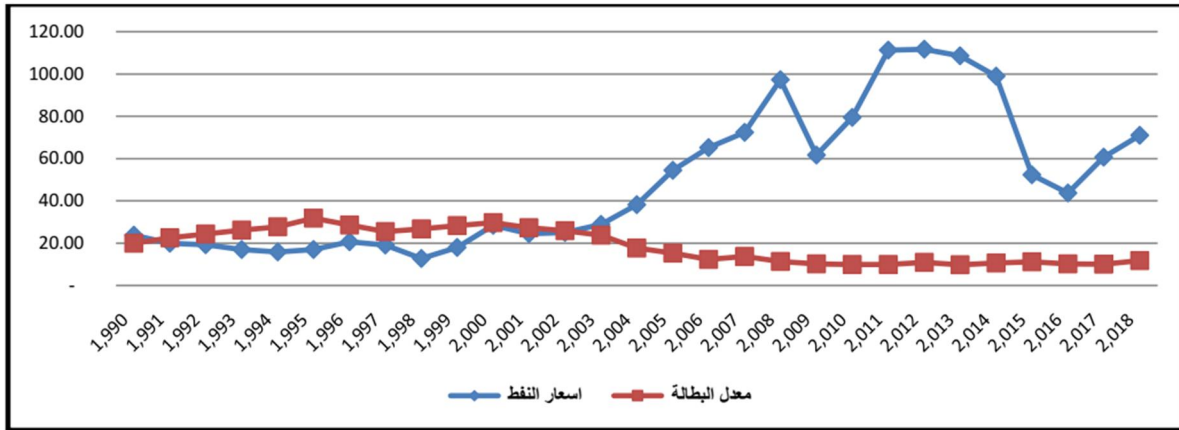
الفترة 1998-2008 سجلت ارتفاعا متزايدا في أسعار النفط في حين أن معدلات التضخم عرفت انخفاضا (تأثير سلبي) ثم تليها الفترة 2010-2012 التي عرفت ارتفاعا جنونيا في أسعار النفط وصل إلى عتبة 111.39 دولار للبرميل سنة ، 2012 حيث أنه خلال هذه الفترة عرفت معدلات التضخم ارتفاعا هي الأخرى (تأثير ايجابي)+ وهو ما يبرر العلاقة الغير واضحة بين سعر النفط والتضخم، نلاحظ ارتفاع في نسبة التضخم تزامنت مع الصدمة النفطية لسنة 2014 كانت نتيجة لحالة الارتباك الذي أصاب الاقتصاد الوطني ونقص في تنظيم وضبط السوق كما أشار محافظ بنك الجزائر، أما نسبة التضخم 4.78% سنة 2015 و6.4% سنة 2016 ثم عرفت تراجعا مع بداية نهاية 2016 نظرا للاستقرار الذي عرفته أسواق النفط وتحسن أسعاره واستقرت في حدود 5.6% سنة 2017 حيث أرجع محافظ بنك الجزائر هذا الارتفاع إلى النقائص في ضبط السوق.

الفرع الثاني: أثر تغيرات اسعار النفط على معدل البطالة:¹

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل وأهمها والتي تسبب وتهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه وتختلف أسبابها من مجتمع إلى مجتمع آخر، والجزائر كغيرها من الدول استقبلت فيها ظاهرة البطالة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، فقد حاولت الجزائر خلال الثمانينات ومن خلال المخططات الخماسية المطبقة تخفيف حدتها إلا أن سنة 1986 شهدت انخفاضا في أسعار البترول إلى 10 دولارات للبرميل الواحد، فكل انخفاض في أسعار النفط بمقدار واحد دولار، يعني خسارة تقدر بمبلغ قدره 500 مليون دولار في الإيرادات النفطية للجزائر ، إذ انجر عن هذا الوضع انخفاض الصادرات من السلع والخدمات من جهة واللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل. ومع مطلع سنة 2000 عادت أسعار البترول للانتعاش حين ارتفعت 24.91 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 38.35% سنة 2004، وأمام عودة أسعار النفط للانتعاش، حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنفاق الحكومي تأمين فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل وذلك من خلال قطاع الخدمات - الإنفاق الجاري-، حيث تسعى الدولة إلى توسيع الخدمات الصحية والتعليمية حسب المخطط الخماسي الأول وهذا يتطلب توفير فرص عمل لسكان تلك المناطق والقضاء على التمرکز الجغرافي بتقسيم الشركات الكبرى الممركزة في منطقة معينة إلى وحدات وفروع معينة ، وذلك من أجل توظيف عمال وموظفين جدد بالإضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في الدوائر والمحافظات والبلديات كما تقوم الدولة باستثمارات القطاع الصناعي -الإنفاق الاستثماري- وهذا ما يساهم في توفير اليد العاملة وهذا ما يبين أن الإنفاق الحكومي بنوعيه يساهم في زيادة معدل التشغيل أي انخفاض معدلات البطالة كل ذلك ساهم في إنعاش سوق العمل، حيث انخفضت نسب البطالة من 29% سنة 1999 إلى 15.30% سنة 2005 ثم إلى 10% سنة 2010 وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الظاهرة.

¹ - بكارية علي، كحيل عبد الباقي، دراسة تغيرات أسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة ما بين (1990-2014)، مداخلة في الملتقى الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، يومي 04 و05 ديسمبر 2016، ص: 3.

الشكل رقم(3-4): تطور معدل البطالة وأسعار النفط خلال الفترة (1990-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/country/Algeria>

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة في الجزائر، فمن 28.89 % سنة 2000 إلى 9.8 % سنة 2012 نتيجة تطبيق حزمة من الإجراءات واستحداث العديد من البرامج التي تهدف إلى ترقية مستوى التشغيل في الجزائر، إضافة أن الجزائر خلال هذه الفترة طبقت سياسة إنفاقية توسعية من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية مما حفز الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما أن التحديث الذي عرفته الإدارة الجزائرية ساهم هو أيضا في ارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة كل ذلك ساهم في تقليص معدلات البطالة.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات وميزان التجاري وسعر الصرف:

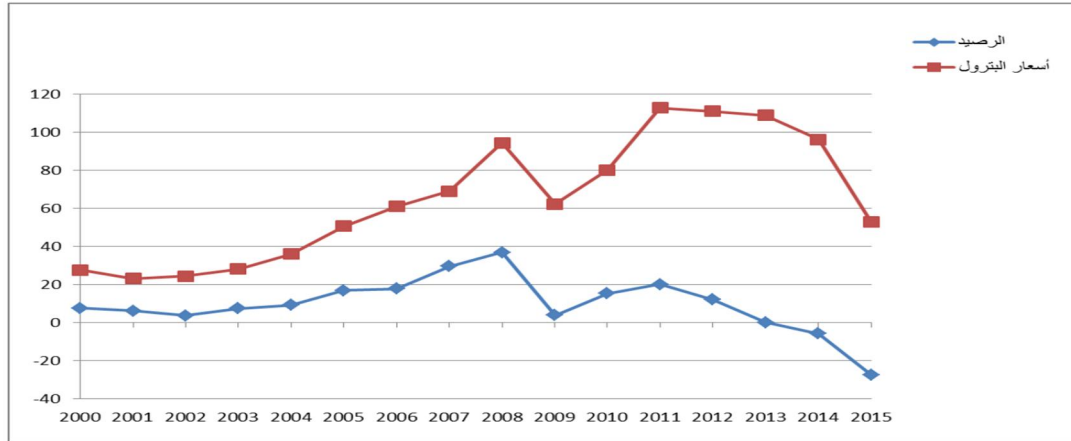
الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات:

يتضح بشكل جلي من المنحنى أن الميزان المدفوعات الجزائري قد تأثر بشكل كبير لتغيرات أسعار البترول وذلك عندما بقي رصيد ميزان المدفوعات سنة 2003 عند نفس مستوى سنة 2000 وهو قرابة 7.5 مليار دولار ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 ثم تراجع وبشكل كبير سنة 2009 وسجل 3.8 مليار دولار وذلك يعود إلى الصدمة المالية والتي تدنى بسببها سعر البترول إلى 61.6 دولار، ثم ارتفع الرصيد إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011 بسبب التحسن في سعر البترول الذي وصل إلى 112.94 وهو أعلى مستوى له، ونلاحظ أن وضع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2015 نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء الانخفاض والارتفاع في أسعار البترول إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2012 بصفة عامة، ولكن في سنة 2013 انخفض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى مستوى جد متدني بفائض قدره 0.13 مليار دولار وذلك بسبب الارتفاع المتواصل لحجم الواردات بالإضافة إلى وجود عجز في حساب رأس المال قيمته 0.86 مليار دولار.

تبقى السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لازال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي، فقد سجل بعد كل هذا عجزا بقيمة 5.88 مليار

دولار وذلك سنة 2014 بسبب التدني في سعر البترول في النصف الثاني من نفس السنة إلى 58 دولار، ثم تقادم الوضع أكثر حيث تهاوى الرصيد الإجمالي مسجلا عجزا بلغ 27.53 سنة 2015 وهو الأمر الذي يعود إلى تهاوي الحساب الجاري وبالضبط الميزان التجاري، باعتبار الصادرات الجزائرية فيه هي العنصر الفعال والأساسي في ميزان المدفوعات ككل، وقد تقلصت هي الأخرى من 58.46 مليار دولار سنة 2014 إلى 33.08 مليار دولار بالإضافة إلى ذلك هناك ارتفاع كبير في فاتورة الواردات وعدم القدرة على التقليل فيها بشكل كبير مما جعل عوائد الصادرات البترولية غير قادرة على تغطيتها، وانتقل الأثر إلى الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، ومن هنا يسعنا الا أن نقول أن العجز في ميزان المدفوعات كان بسبب انتقال الأزمة السعرية للبترول من خلال قناة الصادرات، والاعتماد على عوائد الصادرات النفطية بشكل أساسي ودائم هو ما خلف ذلك الأثر الكبير. سنة 2015 بسبب تهاوي أسعار البترول إلى 53 دولار للبرميل، مؤثرة بذلك وبشكل جد كبير على توازن ميزان المدفوعات.

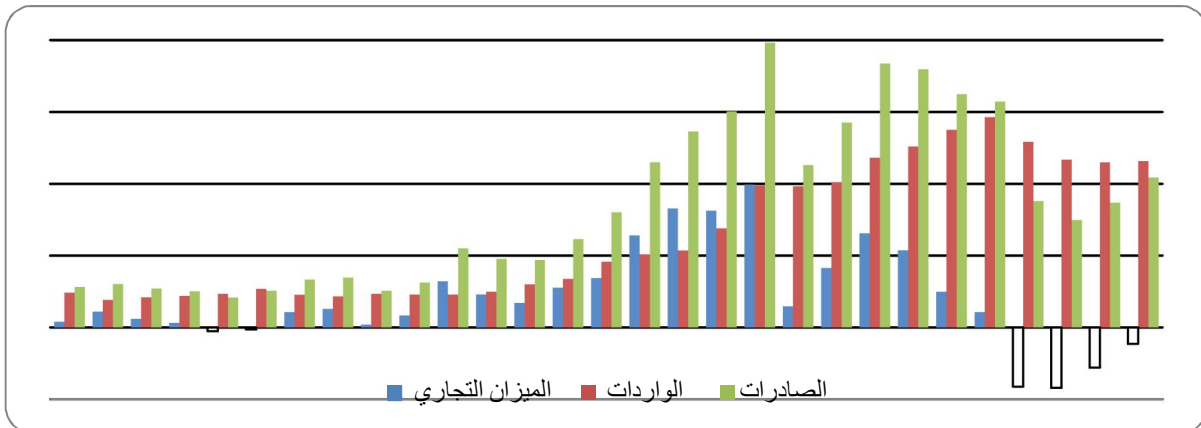
الشكل(3-5): أثر تغير سعر البترول على رصيد ميزان المدفوعات خلال 2000-2015 .



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مختلفة لبنك الجزائر، وموقع أوبك: www.opec.org

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري:

الشكل(3-6): تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الميزان التجاري هو الآخر يتأثر بتقلبات أسعار النفط وعرف فائضا طيلة فترة الدراسة (1990-2017)، إذ أنه لم يحقق عجزا إلا في سنتي 1994 و 1995 على التوالي ليعاود العجز في آخر ثلاث سنوات من فترة الدراسة. حيث عرف الميزان التجاري أول عجز له خلال فترة دراستنا سنة 1994 بقيمة 1025 مليون دولار ليتابع الرصيد عجزه خلال السنة الموالية، وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة، كما كان للتحرير التجاري سنة 1994 دور كبير في تسجيل هذا العجز، إضافة إلى تراجع سعر البترول الذي انتقل من 21.04 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.19 دولار للبرميل سنة 1994 وما صاحب ذلك من ارتفاع خدمة الدين (المديونية) وإعادة الجدولة في مرحلة لاحقة¹.

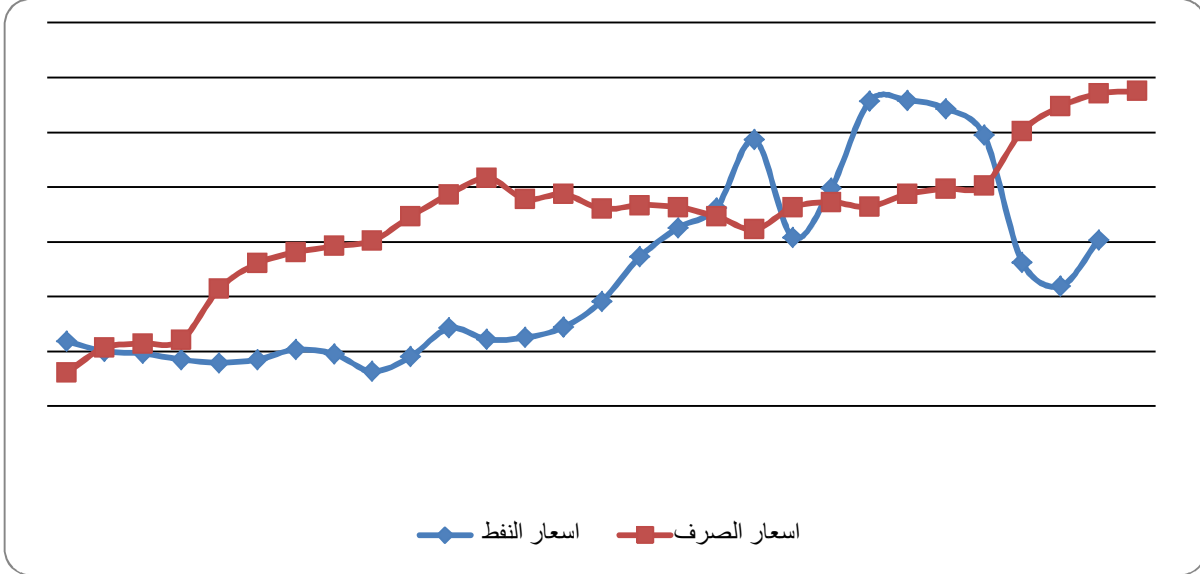
ومنذ سنة 1996 عرف الميزان التجاري الجزائري تحسنا وفائضا ماعدا النقص المسجل سنة 1998 ليتواصل من سنة 2000 نمو الفائض التجاري متأثرا بنمو أسعار المحروقات وقد تجاوز هذا الفائض 39 مليار دولار سنة 2008 بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات في تلك الفترة، ولكن الأزمة العالمية لسنة 2008 وانعكاساتها على السوق النفطية أثرت على أسعار المحروقات وبالتالي أدت إلى انخفاض فائض الميزان التجاري الجزائري ليحقق سنة 2009 فائضا بقيمة 5.9 مليار فقط أي بتراجع فاق 33 مليار دولار عن سنة 2008، أما خلال السنوات الموالية (2010-2011-2012-2013) فحقق الميزان التجاري فوائض متتالية وذلك راجع لحالة الاستقرار التي شهدتها السوق النفطية، ومع انهيار أسعار النفط في الأزمة النفطية لسنة 2014 تراجعت الفوائض إلى ما دون المليار دولار لتدخل البلاد في حالة من العجز المستمر لميزان التجاري للسنوات التي تلت 2014، وهذا ما دفع بالبلاد للدخول في جملة من السياسات للتخفيض من الواردات وبالتالي التقليل من العجز في الميزان التجاري.

على هذا الأساس يمكن القول وعلى الرغم من هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الذي مازال إلى يومنا هذا يتخبط في مشاكل عديدة من بينها أن كل المداخل الناجمة من التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى، وأما الصادرات خارج المحروقات فمازلت مساهمتها ضعيفة جدا. وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بعوائد المحروقات، هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد إذا كان موجبا أو سالبا.

¹ - مخطار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص: 365 .

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف:

الشكل رقم (3-7): تطور سعر الصرف بسعر النفط في الاقتصاد الوطني للفترة (1990-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/country/Algeria>

من خلال ما هو ملاحظ في الرسم البياني الذي يبين لنا التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث صاحب التزايد في سعر النفط في السوق العالمية ارتفاع في سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة من عام 1990 إلى غاية سنة 2007، أين لامس سعر صرف انخفاضا محسوسا متأثرا بالأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية (أزمة الرهن العقاري) التي مست الدولار الأمريكي في السوق العالمية كان لها تأثير على الدينار، لكن هذا الانخفاض لم يصاحبه انخفاض في سعر النفط، ليتواصل الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط الذي يصاحبه ارتفاع وانخفاض لسعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي، أي التغير في سعر الصرف الدينار يتأثر بتغير سعر النفط المسعر بالدولار الأمريكي في السوق العالمي.

المبحث الثاني: مسار السياسة المالية قوانين ومشاريع.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية الانتقال من سياسة الاقتصاد المعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، وأمام هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، كان حتما على الجزائر أن تواجه هذه التحديات عبر التكيف مع هذه الأوضاع والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي حسب كل فترة. على ذلك يمكن تقسيم تطور السياسة المالية وأدائها إلى أربع مراحل:

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه 1989-1067

إن أهم ما ميّز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الاقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ المخططات بدءا من 1967. الفرع الأول: الاتجاه العام للمخططات الإنمائية وأهدافها الاقتصادية خلال الفترة من (1967-1989)¹.

أولا: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): اعتُبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعدده وتنفذه الجزائر، شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي، والقطاع شبه المنتج "الخدمات"، والقطاع غير المنتج "البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية".

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973): مثل الانطلاقة الحقيقية لأسلوب التخطيط، إذ تبني هذا النظام نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف من عنصر رأس المال والعمل، وذلك في قطاعات الحديد والصلب، الميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية، ومواد البناء...الخ.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): عد كمخطط مكمل للرباعي الأول، وأهم ما ميزه اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة إذ تستحوذ على نسبة 62% من حجم الاستثمارات الفعلية إلى جانب اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان.

رابعا: المخطط الخماسي الأول (1980-1985)²: مثل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ أنه جاء ليعالج الاختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما أنه اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية.

¹ - أحمد الضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1967-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، أبريل 2017، ص: 163.

² - القانون رقم 80-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)¹:

شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف هذا المخطط إلى:

- ◀ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- ◀ المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية؛
- ◀ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية المتوفرة.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية (1967-1989)

الوحدة:مليار دج

المخطط	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني		القطاع
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
القطاع المنتج	77,48	7,02	62,48	17,43	58,71	64,72	50,67	232,91	46,03	253,22	
قطاع الخدمات	5,07	0,46	6,73	1,87	9,52	10,5	8,23	37,82	10,56	59,73	
قطاع البنى الأساسية	17,43	1,58	30,77	8,54	31,75	35	41,04	188,47	43,4	237,05	
المجموع	100	9,06	100	27,75	100	110,22	100	459,21	100	550	

المصدر: أحمد الضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1967-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، أفريل 2017، ص:164.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المخطط الثلاثي الأول ركز على القطاع المنتج، حيث خصص له غلafa مالي قدره 7,02مليار دج أي ما يعادل نسبة 77,48% من إجمالي المبالغ المخصصة للمخطط، أما بالنسبة للمخطط الرباعي الأول أيضا ركز على القطاع المنتج فقد حاز على نسبة 62,48% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا المخطط والتي تضاعفت بحوالي ثلاث مرات عن المخطط السابق، باعتباره المحرك لكل تنمية، بينما المخطط الرباعي الثاني اهتم بالجانب الاجتماعي من حيث توفير مناصب العمل، ومجانية العلاج والتعليم.... الخ، وزيادة حجم الاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات.

¹ - القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2 يناير 1985.

الفرع الثاني: نتائج فترة التخطيط (1967-1989): بعد الاستقلال سنة 1962 اتجهت الجزائر إلى حماية الثروة البترولية فأنشأت الشركة الوطنية سوناطراك نهاية 1963، في 24 فيفري 1971 تم الإعلان التأميل الكلي للموارد الوطنية. بدأت كغيرها من الدول المنتجة للبترول باستخدام هذه الثروة كسلاح، وظهر جليا هذا بعد الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 أين تم تخفيض تدريجي ومستمر لإنتاج البترول في منامة OPEC والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام، مما سمح بارتفاع عوائد النفط، التي أدت إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد استراتيجية التنمية في الجزائر، فتطورت قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة (1970-1985) ، خلال خمس السنوات الأولى من الفترة السابقة استقرت قيمة الصادرات النفطية بسبب توازن سوق العالمية للطلب البترولية، لتقفز قيمة الصادرات بحوالي 180.35% سنة 1974 بسبب نتائج الحرب العربية الإسرائيلية التي استخدم فيها البترول كسلاح بانخفاض كمية العرض ليرتفع سعر البترول من 3.1 دولارا للبرميل سنة 1973 إلى 10.4 دولارا للبرميل سنة 1974¹.

- هذه السياسة وفرت ما يقارب 110 مليار دج² لتمويل برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي يهدف إلى تطوير التنمية من خلال رفع الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 46% على الأقل أي بزيادة تكون بمعدل 10% سنويا³، ليث كان نصيب التنمية الممثلة في قطاع الفلاحة والقطاع الاجتماعي وقطاع الهياكل الاقتصادية وقطاع التربية والتكوين حوالي 47%. في سنة 1979 وقع إضراب للعمال الإيرانيين في مصافي النفط مما سبب أزمة بترولية أدت إلى ارتفاع الأسعار إلى لد أقصى بلغ 36 دولارا للبرميل مما ساهل في ارتفاع غلاف تمويل برامج المخطط التنموي المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بنحو 400.6 مليار دج، كان نصيب التنمية لوالي 130 مليار دج، والملاحظ أن سعر النفط تطور بشكل ملحوظ تحت تأثير تقليص الإنتاج الإيراني مع زيادة طلب الدول الصناعية على النفط وصاحبه في ذلك تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، هذه العناصر رفعت من قيمة الصادرات النفطية الجزائرية التي ساهمت في دفع عجلة التنمية المحلية خلال هذه المرحلة.

كما شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات جوهرية في بنيته بسبب ما أحدثته الأزمة البترولية لسنة 1986 من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وخانقة أين ظهرت بوادر الانهيار بعد تهور أسعار البترول التي انخفضت من 26.50 \$ للبرميل سنة 1985 إلى 13.5 \$ للبرميل

¹- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك ، العدد 34 سنة 2008.

²- أحمد طلحة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات التنمية بالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 03 جوان، 2018، ص: 291.

³ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 33.

سنة 1986¹. حيث عرفت الإيرادات الضريبية الإجمالية انخفاضا محسوسا منتقلة من 32% سنة 1985 إلى 25% سنة 1986 لتصل إلى 23% سنة 1988 وذلك بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية في تلك الفترة والتي كانت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل والنتيجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي تسببت في انخفاض إيرادات الجباية البترولية منتقلة من 58.28% سنة 1983 إلى 22.92% سنة 1987 وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة حيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من إجمالي خلال الفترة 1986-1990 كما قامت الحكومة بالرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50% لسنة 1986 إلى 55% سنة 1987، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليون دج سنة 1985 إلى 21.439 مليون دج سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار البترول². وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية³، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية.

بالنسبة للسياسة الإنفاقية، نعلم بأن الجزائر قامت خلال فترة 1970 بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع العام بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من الناتج سنة 1986. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد ايجابية إذ بلغت نسبة البطالة حوالي 13.28% سنة 1983 حسب البيانات الحكومية، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية والقروض الخارجية فيما بعد والتي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52% سنة 1978 و 14.65% سنة 1981، كما أدت النفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام. ومن ثم تعرض المدخرات الحكومية إلى التناقص، وهو ما نقص المدخرات المحلية وساعد في ازدياد الفجوة الداخلية والخارجية⁴. والجدول التالي يوضح ذلك:

¹- OPEC, Annuel Statistique bulletin 1985-1986.

²- مهدية حسنية، بوظراف الجيلاني، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9، 2018، ص: 126.

³-Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, the macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: an empirical study, The Economic Research Forum (ERF), Cairo, Egypt, August 2010, P:07.

⁴-عواق مريم، زبيدي رايح، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990)، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد التاسع-جوان 2018، ص: 154.

الجدول(3-2): تطور الرصيد الموازي للجزائر 1967-1989.

السنوات	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية	الرصيد	نفقات التسيير/ النفقات	نفقات التجهيز/ النفقات
	ع	ع	ع	ع	ع
1970	6306	5876	430	0,72	0,27
1971	6919	6941	-22	0,67	0,32
1972	9178	8197	981	0,65	0,34
1973	11067	9989	1078	0,62	0,37
1974	23438	13408	10030	0,70	0,29
1975	25052	19068	5984	0,71	0,28
1976	26215	20118	6097	0,65	0,34
1977	33479	25473	8007	0,58	0,40
1978	36782	30106	6676	0,58	0,41
1979	46429	33515	12914	0,59	0,40
1980	59594	44016	15578	0,60	0,39
1981	79384	57655	21729	0,58	0,40
1982	74246	72445	1801	0,52	0,47
1983	80644	84825	-4181	0,52	0,47
1984	101365	91598	9767	0,54	0,45
1985	105850	99841	6009	0,54	0,45
1986	89690	101817	-12127	0,60	0,39
1987	92984	103977	-10993	0,61	0,38
1988	93500	119700	-26200	0,63	0,36

المصدر: أحمد الضيف، نسيم بن يحي، مرجع سابق، ص 165.

المطلب الثاني: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990-1999

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات بجلة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في: صدور دستور 1989م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1997م، شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة.

الفرع الأول: الاتجاه العام للبرامج التنموية وأهدافها الاقتصادية خلال الفترة من (1990-1999)

في نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأت بالناتج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام

مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) ونتج عن هذه المفاوضات ما يلي¹:

أولاً: برنامج الاستعداد الائتماني الأول: أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية:

✓ إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا الهدف منها تقليص العجز العام للميزانية.

ثانياً: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني: عقدت الاتفاقية الثانية بتاريخ 1991/06/03 والمعروفة باتفاقية stand by بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط ب 100 مليون دولار ومن أهم أهدافها:

✓ تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

✓ الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

✓ تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

✓ إلغاء عجز الميزانية؛

✓ تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وبسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة خاصة في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

ثالثاً: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أبريل 1994 - 31 مارس 1995): نظرا لفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق أهداف الاتفاقية وتدهور أسعار البترول، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وحضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

✓ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض معدل البطالة؛

✓ التحكم في التضخم ومقارنته بالمعدل الذي يتراوح بين 3% و4%؛

✓ استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛

✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي².

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731,5 DTS وزع

على قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني خلال السنة على شكل دفعات³.

¹- أحمد الضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1967-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، أبريل 2017، ص: 166.

²- كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، جامعة باتنة، الجزائر، على الخط -://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2018، ص ص: 8-9.

³- مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 376.

رابعاً: برنامج التعديل الهيكلي (22ماي 1995 - 21ماي 1998): إن الاتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي، بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وذلك من خلال:

✓ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛

✓ تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛

✓ تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛

✓ التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1169 مليون حقوق سحب خاصة¹.

الفرع الثاني: السياسة المالية في ظل الإصلاحات خلال الفترة 1989-1999²

أولاً: السياسة الانفاقية العامة في الجزائر 1989-1999: ففي ظل هذه فترة تميزت السياسة الانفاقية بنمو الانفاق سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يطلق عليه السياسة الانفاقية التوسعية.

الجدول رقم (3-3): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1989-1999

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	
1990	96.09	67	45.60	33	142.5
1991	183.3	78	52.00	22	235.3
1992	236.10	76	72.60	24	308.7
1993	288.90	74	101.60	26	390.5
1994	344.72	74	117.70	26	461.9
1995	444.43	75	144.66	25	589.09
1996	550.60	75	147.01	25	724.61
1997	643.56	76	201.64	26	845.20
1998	663.86	75	211.88	25	875.74

المصدر: جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص 156.

¹- كمال عايشي، مرجع سابق، ص: 09.

²- جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص: 156-157.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة كانت متواضعة في سنة 1990 إذ بلغت 142.5 مليار دج وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 589.09 مليار دج سنة 1995، أي تضاعفت أربع مرات وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت سنة 1998 مبلغ 875.74 مليار دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ48% مقارنة بسنة 1995.

وإذا تطرقنا إلى النفقات بشطريها نفقات التسيير ونفقات التجهيز يمكن استنتاج ملاحظتين هامتين:
 ✓ بالنسبة لنفقات التسيير يكشف الجدول أن هناك اختلالا بينها وبين نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير نسبة 74.5% من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت أقصاها خلال سنة 1991 بنسبة 78% أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا، حيث ارتفعت من 96.09 مليار دج سنة 1990 إلى 663.86 سنة 1998، أي أنها تضاعفت سبع مرات.

✓ بالنسبة لنفقات التجهيز سنة 1990 و البالغة 45.60 مليار دج أي نسبة 33% من النفقات العامة، وهي نسبة عالية مقارنة بباقي السنوات محل الدراسة وهذا رغم أن قيمتها المطلقة بدأت تتزايد.

ثانيا: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990 - 1998: اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة كما هو موضح في الجدول اسفله.

الجدول رقم (3-4) : تطور إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 1990-1999 :

مجموع الإيرادات	الإيرادات العامة				السنة
	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		
	استثنائية	عادية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
160.20	-	5.20	78.80	76.20	1990
272.40	-	4.70	106.20	161.5	1991
316.80	-	6.40	109.10	201.3	1992
320.10	-	9.00	126.10	185	1993
434.20	28	8.06	175.96	22.18	1994
600.80	22.86	8.69	233.15	336.15	1995
825.16	27.10	11.46	290.60	496.00	1996
926.67	32.11	15.78	314.01	584.77	1997
774.51	51.42	14.71	329.83	378.56	1998

المصدر: جريدة العياضي، مرجع سابق، ص: 157.

بالنسبة لإيرادات الجباية العادية انتقلت من 78.80 مليار دج سنة 1990 إلى 233.15 مليار دج سنة 1995، واستمرت لتصل 329.83 مليار دج سنة 1998، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات

الاجمالية % 42.50 نظرا للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة TVA على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع وذلك نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 05% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

بالنسبة للجباية البترولية فلها دور هام في تغطية النفقات العامة، حيث تشكل المصدر الأساسي للإيرادات العامة، فقد شهدت تزايدا مستمرا من 1990-1997 ما عدا التذبذب الذي حدث سنتي 1993-1998.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الإيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990 بلغت 76.20 مليار دج ثم ارتفعت سنة 1991 إلى 161.5 مليار دج ويعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج وقد استمرت الزيادة لغاية سنة 1997، ثم تراجعت سنة 1998 بسبب انخفاض سعر برميل النفط، وعليه نلاحظ أنه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية منها:

- سعر الصرف. - سعر البرميل من النفط

-الطلب العالمي على المحروقات. - الظروف السياسية والأمنية.

لكن ثمن هذه النتائج الايجابية، هو تدهور الجانب الاجتماعي كارتفاع البطالة من 25% سنة 1994 إلى 28% سنة 1998 الناجمة عن زيادة معدلات النمو الديمغرافي من جهة وعملية تسريح العمال بعد محاولة الحكومة لتطبيق قرار خوصصة مؤسسات تابعة للقطاع العام من جهة ثانية¹.

يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري من خلال برنامج التعديل الهيكلي، قد انتقل من مرحلة الركود قبل سنة 1994 إلى مرحلة نمو تحقق فيها استقرار اقتصادي على المستوى الكلي، والذي لا يمثل سوى قاعدة لهدف أكثر طموحا هو الانتعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش ودعم وتوطيد النمو من 2000-2019

الفرع الأول: السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية

أولا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2000-2009: لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، (2001-2004 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)، (2005-2009 برنامج التنمية الخماسي).

¹ - شهرزاد زغيب، لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006، ص:3.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر تتدرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار استراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاح الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي¹، ويعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

1.1 أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي:

✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

✓ خلق مناصب العمل والحد من البطالة؛

✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق هذه الأهداف عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى

الأهداف السابقة الذكر وهي:

✓ تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به

برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق

السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع

معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي

يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي؛

✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة

بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية

للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

¹ - حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر، ص:15.

1.2 مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: يتمحور مخطط الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بوددخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، ص:194.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم(3-6): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل القاعدية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: بوددخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2001-2009، مرجع سبق ذكره، ص:195.

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تستحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية البشرية. ومن النتائج التي ظهرت في السنة الأخيرة لهذا البرنامج نذكر:

- ✓ تحقيق نمو حقيقي بـ 5.1% خلال الربع الأول من سنة 2004؛
 - ✓ ارتفاع الإيرادات بحوالي 9.3%؛
 - ✓ استرجاع الفوائض في الجانب التجاري وميزان المدفوعات؛
 - ✓ ارتفاع حصيلة الاحتياطيات إلى 43.11 مليار دولار نهاية 2004؛
 - ✓ لم تعرف الخصخصة التطور المسطر لها، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002 على خصخصة جزئية أو كلية لـ 100 مؤسسة.
- إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية. وحسب التقارير التي أوردها البنك الدولي فإن المداخيل الجزائرية قد تجاوزت 41 مليار دولار سنة 2005 أي تجاوزت مداخل 2004 بأكثر من 9 مليار دولار وبالتالي هناك توقعات لبلوغ احتياطيات الصرف الجزائرية لـ 130 مليار دولار خلال سنة 2010 وكذلك الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 150 مليار لنفس السنة¹.
- 2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:** جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 - 2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

1.2 أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبي على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد ، سواء كان الجانب الصحي ، الأمني أو التعليمي؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى

¹ - شهرزاد زغيب، لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الاورو جزائرية، مرجع سابق، ص:4.

التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛
 ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

2.2 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو¹: يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203مليار دج أي ما يقارب 55مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ1071مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ119مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج وكما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم(3-7): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009

البرامج	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	الاجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005	1273				227	1500	862
2006	3341		250	277	304	4172	1979
2007	260		182	391	244	1077	2238
2008	260				205	465	2299
2009	260				160	420	1327
الاجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2009-2001، مرجع سابق، ص203.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

¹ - بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2009-2001، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، ص419. ص ص:194-203.

الجدول رقم(3-8): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2009-2001، مرجع سابق، ص: 203.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية¹.

خصصت له مبالغ مالية إجمالية قد 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي. يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رسده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى²:

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه،

وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

من خلال جدول أسفله يتضح لنا أن هذا البرنامج أنه يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خصص له غلafa ماليا قدره 9696 مليار دج أي ما يعادل نسبة 45,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، أما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

² أحمد الضيف، نسيمية بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1967-2019، مرجع سابق، ص171.

الجدول رقم(3-9): التوزيع القطاعي لبرنامج توظيف النمو

النسبة	المبالغ المخصصة للبرنامج	القطاعات
45,7%	9696	1- برنامج التنمية البشرية
	3700	- السكن
	1898	- التربية، التعليم العالي، التكوين
	619	- الصحة
	1800	- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية
	1679	- باقي القطاعات*
39,5%	8400	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	5900	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	2000	- قطاع المياه
	500	- قطاع التهيئة العمرانية
16,05%	3150	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
	150	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
100%	21214	المجموع

المصدر: أحمد الضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1967-2019 مرجع سابق، ص:172. عموماً يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً: رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي لتنمية 2015-2019: هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلاً سنوياً للمخصصات المالية قدره 52.4مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز... إلخ. ويهدف إلى:

- ✓ العمل على إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام؛
- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ استحداث مناصب شغل؛
- ✓ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛

✓ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص¹.

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانفعالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري²:

❖ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65مليار دولار) الهادف إلى انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب

❖ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/ سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70%) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

الفرع الثاني: السياسة المالية في ظل الإصلاحات من 2000-2019

1. السياسة المالية من 2000-2009:

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي ببرنامج دمع الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) بحيث خصص له مبلغ (111 مليار دينار جزائري) حوالي 9مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدار بحوالي 5159 مليار دينار أي ما يعادل 59 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا،

والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2009-2005) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار(114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق(1.216 مليار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه

¹-حميدة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، 2015-2016، ص ص:268-269.

²- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه، متاح على <http://iefpedia.com/arab/wp/> تاريخ الاطلاع 18-05-2018، ص ص:10-12.

لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ: 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى¹. وبهذا ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003. وقد ساهمت السياسة بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، بحيث بدأ النمو الاقتصادي في عام 2001 وتسارع في عامي 2002 وارتفع إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.9% سنة 2003. وقد ساعد هذا النمو الاقتصادي في عام 2001 وتسارع في عامي 2002 وارتفع إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.9% سنة 2003، وقد ساعد هذا النمو في الحد من البطالة، لينخفض المعدل إلى 23.7% في عام 2003 مقابل 27.3% في عام 2001²، كما انخفض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 3.921 مليار دولار سنة 2009. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2009 نسبة 10.2%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.30% سنة 2000 و 1.60% سنة 2005 ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10): بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2009

المؤشر السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل النمو%	2.4	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4	2.6	2.2
رصيد الميزانية(%) من الناتج المحلي الاجمالي	6.4-	7.6	4.4	13.6	11.9	6.9	7.4	0.2	3.4	9.7
معدل التضخم%	5.7	4.9	3.6	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	0.3
معدل البطالة%	10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.7	27.3	28.9
الحساب الجاري(%) من الناتج المحلي الاجمالي	5.6	23.6	25.5	25.2	20.6	13.1	13.4	7.8	12.8	16.8
المديونية الخارجية(مليار دولار)	3.921	4.282	4.889	5.062	16.485	21.411	23.203	22.828	22.587	25.272

المصدر: نور الدين عبد القادر، بلحاج فراحي، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد 05، العدد 01، مارس 2018، الجزائر، ص 208.

2. إصلاحات السياسة المالية 2010-2017: تمكنت الجزائر من توظيف الإيرادات الناتجة عن الأسعار النفط المرتفعة في مواصلة دعم النمو، وقد كانت السياسة المالية التيسيرية ملائمة في هذه الفترة، وهو ما تمثل في برنامج دعم النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.

¹ - محمد مسعي، مرجع سابق، ص: 147.

² - Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2003.

الذي حدد له برنامج من الاستثمارات العمومية، واستلزم من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 دولار مليار) وهو يشمل شقين اثنين هما¹:

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في القطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار؛

✓ إطلاق المشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

ففي مجال الاقتصاد الكلي تم تحقيق نمو خارج المحروقات بلغ 1.7% مقابل توقع ب 3.5% في حين بلغ التضخم نسبة 3.26% مقابل توقع قدر ب 4%. وأخيرا انخفضت المديونية الخارجية للدولة فقد بلغت قيمة 2.068 مليار دولار في نهاية 2013 مقابل 2.489 مليار دولار في نهاية 2012.

أما بخصوص تنفيذ ميزانية سنة 2013، بلغت المداخيل 5940.9 مليار دج مقابل توقع ب 3820 مليار دج في حين أن المصاريف بلغت 6092.1 مليار دج مقابل توقع ب 8.6879 مليار دج وبلغ عجز الميزانية 151.2 مليار دج. كما استقرت البطالة في سنة 2013 عند 1.12 مليون، أي 9.8% من القوى العاملة مقابل 11.0% في سنة 2012².

استمر هذا انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي بدأ في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47.1%. مما أدى إلى تغيير أحوال الكثير من البلدان المصدرة للنفط حول العالم. وينطبق هذا بوجه خاص على البلدان الشرق الأوسط والجزائر. وقد تحولت غالبية موازنتها العامة من تحقيق فائض إلى تسجيل عجز كبير كما تباطأ فيها النمو، وزادت المخاطر على استقرارها المالي. وفي مثل هذه البيئة المحفوظة بالتحديات، لن يكون إتباع سياسة مالية كمعتاد أمرا كافيا، فسيكون على صناع السياسات اعتماد تدابير مؤثرة لوضع الميزانيات العامة على مسار أسلم، ومعالجة المخاطر التي تتعرض لها السيولة وجودة الأصول في القطاع المالي، وتحسين أفاق النمو. وستكون هذه عملية صعبة وطويلة الأجل، ولكن الأمر المباشر هو أن كثيرا من البلدان بدأت بداية قوية، وخاصة فيما يتعلق بسياسات الميزانية³.

بالنسبة للجزائر في المراحل البكرة من انخفاض أسعار النفط، اتخذت إجراء ملائما حين استعانت بمدخراتها لمواجهة نقص الإيرادات النفطية. ولما أتضح أن هذا الانخفاض سيستمر، قامت بتخفيضات كبيرة الإنفاق، وهو تحرك بديهي لأن النفقات العامة كانت قد تضخمت في فترة ارتفاع أسعار النفط.

¹ - برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، ص:02.

² - Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2013.

³ - Martin Sommer, Juan Treviño, and Neil Hickey, Oil Exporters Learn to Live with Cheaper Oil, IMF Blog, International Monetary Fund, June 8th, 2016.

-تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015¹مراجعة نسب بعض الضرائب وترشيد النفقات العمومية لتقليص عجز الميزانية، بحث تم إعداده على أساس إطار الاقتصاد الكلي الذي يتوقع نمو خارج المحروقات بنسبة 5.1% وتضخم بنسبة 4% علما أن سعر برميل البترول المرجعي يقدر بـ37 دولار لحساب الميزانية و60 دولار أمريكي على مستوى الأسواق. كما تم تحديد مداخيل الصادرات المتوقعة من النفط بـ34 مليار دولار مقابل 68 مليار دولار خلال 2014. أما قيمة الواردات فمن المتوقع أن تبلغ 3.57 مليار دولار مقابل 60 مليار دولار خلال 2014.

إلا أن الأرقام الحقيقية كانت عكس ما كان متوقعا، حيث سجلت المالية العامة في سنة 2015 عجزا في الميزانية، بلغ 2553.2 مليار دينار، أي ما يعادل 15.4%، من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجزا قدره 1257.3 مليار دينار في سنة 2014. وتم تمويل العجز الميزاني لسنة 2014 ولسنة 2015 بواسطة اقتطاعات معتبرة من موارد صندوق ضبط الإيرادات. وبلغت إيرادات الميزانية في سنة 2015، 5103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار في 2014، أي بانخفاض قدره 635.3 مليار (-11.1%). نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات (-1014.9 مليار دينار أي ما يعادل -30%)، كما بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.3 مليار دينار مقابل 6995.7 مليار دينار في 2014، أي بارتفاع قدره 9.5%².

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016، آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015 وكذلك تلك المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير الهادفة لتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، لذلك تم إعداد قانون المالية لسنة 2016 على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط بـ37 دولار، وسعر صرف بـ98 دج للدولار الواحد. ويتوقع نص القانون نمو خارج المحروقات بنسبة 6.4% وتضخما متحكما في عند نسبة 4%. وبالنسبة للميزانية فإن الحكومة تتوقع لسنة 2016 نفقات ميزانية بـ2.7984 مليار دج أي بانخفاض يقدر بنسبة 8.8% مقارنة بالنفقات المقررة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015. يفسر ذلك بتراجع نفقات التسيير بنسبة 3.3% أي ما يعادل 164.9 مليار دج، وبانخفاض نفقات التجهيز (اعتمادات الدفع) بنسبة 16%، لتبلغ 3176.8 مليار دج. وبالنسبة لإيرادات الميزانية فقد حددها نص قانون المالية 2016 عند 4.4747 مليار دج منها 2722.6 مليار دج من الإيرادات العادية و1682.5 مليار دج من الجباية النفطية³.

¹ - بوابة الوزارة الأولى، اجتماعات ومجالس، الحكومة الجزائرية، بيان مجلس الوزراء المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2015، المنعقد يوم 22 جويلية 2015.

² - Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015.

³ - التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، لجنة المالية والميزانية، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر نوفمبر 2015.

عند نهاية شهر ديسمبر 2016، بلغت النفقات العمومية 7303.8 مليار دينار، وواصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها، حيث بلغت 1805.4 مليار دج مقابل 2273.5 مليار دج في نهاية 2015. كما بلغ مستوى إيرادات صادرات المحروقات 27.66 مليار دولار، باعتبار متوسط سعر برميل البترول بلغ 45 دولار في سنة 2016، وكذا حجم الصادرات، الذي ارتفع بـ 10.6% مقارنة بنسبة 2015، وبذلك بلغت مستوى الإيرادات الكلية 29.05 مليار دولار؛ منها 1.39 مليار دولار إيرادات الصادرات خارج المحروقات، وبلغ مستوى الواردات 49.44 مليار دولار، مسجلا انخفاضا بـ 3.21 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2015 (-6.1%)؛ وسجل الميزان التجاري، بذلك، عجزا بلغ 20.38 مليار دولار، ليسجل الحساب الجاري عجزا بلغ 26.32 مليار دولار، ليبلغ عجز ميزان المدفوعات 26.03 مليار دولار؛ وانخفض، نتيجة لذلك، قائم احتياطات الصرف من 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016. الذي بقي معتبرا على الرغم من انخفاضه القوي، يبقى المستوى ضعيف جدا للدين الخارجي (3.85 مليار دولار، ما يمثل 2.45% من إجمالي الناتج الداخلي في 2016)، وبهذا تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا. بالنسبة للتضخم بعد تراجع المعبر في سنتي 2013 و 2014، عاد ليرتفع في سنة 2015، ليبلغ المتوسط السنوي لتوترته 4.8% وبلغ في ديسمبر 2016 معدل 6.4%، بالنسبة للبطالة تم تقليص نسبها بشكل كبير بحيث انتقلت من 30 بالمائة سنة 2000 إلى أقل من 10 بالمائة في سنة 2016¹.

تضمن مشروع قانون المالية 2017 المعد على أساس سعر 50 دولار لبرميل النفط، وسعر الصرف بـ 108 دج للدولار الواحد ويتوقع لمعدل التضخم عند 4 في المائة ولمعدل النمو عند 9.3 في المائة، وإيرادات مقدرة بـ 5635.5 مليار دج وهو ما يمثل زيادة تناهز 13 بالمائة مقارنة بسنة 2016. وستدر الجباية العادية 2845.4 مليار دج أي زيادة بـ 3.5 بالمائة فيما قدرت مداخيل الجباية البترولية بـ 2200 مليار دج. وفيما يخص النفقات تضمن مشروع الميزانية مبلغ 6883.2 مليار دج منها 4591.8 مليار دج بالنسبة لنفقات التشغيل و 2291.4 مليار دج قروض دفع بالنسبة لنفقات التجهيز، مقسمة على نفقات الاستثمار بـ 1620.4 مليار دينار وعمليات بأس المال بـ 670.9 مليار دينار. أما فيما يخص الرصيد الإجمالي للخزينة فإن العجز سيقص بنحو النصف مقارنة بسنة 2016 بحيث سينخفض من 15 بالمائة إلى 8 بالمائة. وبالرغم من القيود المالية التي ميزت إعداد مشروع الميزانية 2017 فإن هذا الأخير يعكس تمسك الدولة بالعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني. وهكذا سيخصص مبلغ 1630.8 مليار دج للتحويلات الاجتماعية أي 23.7 بالمائة من ميزانية السنة. ويتضمن مشروع قانون المالية عدة اقتراحات وتدابير تشريعية ترمي إلى تحسين إيرادات الدولة وتشجيع الاستثمار وكذا مزيد من التسهيل والتخفيف في الإجراءات الجبائية. ويقترح النص في هذا الإطار الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وكذا الحقوق الجمركية لمدة 5 سنوات على المستلزمات والمواد الأولية المستوردة أو

¹ - بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أبريل 2017.

المقتناة محليا من قبل المناولين في إطار نشاطهم لتصنيع مركبات والقطع الموجه للصناعة الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية. من جهة أخرى يدرج القانون تمديد برنامج المطابقة الجبائية الطوعية إلى غاية 31 ديسمبر 2017 عوض 31 ديسمبر 2016. ولمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية يقترح المشروع إعادة جدولة ديونها الجبائية على مدى لا يتجاوز 36 شهرا.

كما تضمن قانون المالية أيضا زيادة في الرسوم والضرائب وحقوق الطابع للتعويض وبصفة جزئية تدهور مداخيل الجبائية النفطية التي ستخفض ب30 بالمئة بالنسبة للمعدل العادي ومن 7 بالمئة إلى 9 بالمئة بالنسبة للمعدل المنخفض. ومن أجل الامتثال للتعريف ذات 10 أرقام المدرجة من طرف الجمارك يحدد القانون قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على سعر منخفض (9 بالمئة) الذي يشمل 80 تعريفية جمركية، ويقترح قانون المالية زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 إلى 3 دج/لتر، للمازوت والأنواع الثلاثة من البنزين. كما ينص القانون فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية¹.

¹ - نور الدين عبد القادر، بلحاج فرجي، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد 05، العدد 01، مارس 2018، الجزائر، ص: 212-213.

المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية قوانين ومشاريع

إن الدور الأساس ي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، ولتحقيق ذلك يجب تحديد الأهداف المراد الوصول إليها فيما إذا كانت تضخمية أو توازن ميزان المدفوعات، أو زيادة في الناتج الداخلي الإجمالي، أو التشغيل التام.

أما في الجزائر فالسياسة النقدية لم تظهر بمعناها الحقيقي إلا بعد إصلاحات التسعينيات، حيث شرعت الجزائر في بلورة الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات النقدية الدولية، وذلك عن طريق إبرام مجموعة من الاتفاقيات، من بينها القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعتبر تاريخ ظهوره بمثابة تاريخ الميلاد الحقيقي للسياسة النقدية في الجزائر، أين اعتمدت الحكومة بعد ذلك سياسة نقدية ومالية توسعية تماشيا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1962-1989:

إن الوضعية النقدية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة من الاقتصاد المخطط والموجه توحى بوضوح إلى أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة وضعت كلية في خدمة أهداف الحطة المادية في إطار استراتيجية التنمية المتبعة. فالسلطة النقدية لم تكن تتمتع بصلاحياتها لأنها كانت خاضعة لسلطة الحكومة التي تدخلت في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية المختلفة وتوجيهها وفق ما يضمن تلبية حاجات الاقتصاد من السيولة دون أي اعتبار للاستقرار النقدي. كما أن توجيه السياسة النقدية كان وفق أساليب مباشرة لا دور لقوى العرض والطلب فيها خصوصا بعد التحديد الإداري لمعدلات الفائدة بما فيها معدلات إعادة الخصم للبنك المركزي، ومن ثم فإن السياسة النقدية خلال هذه الفترة تغلب عليها مميزات التنظيم النقدي الذي يفضي إلى تحديد كمي للقرض لضمان تمويل المؤسسات. فالوسيلة المفضلة لمراقبة الكتلة النقدية هي تأطير القروض، وأهم ما ميز السياسة النقدية خلال هذه المرحلة¹:

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مرت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، بحيث أنه مباشرة بعد الاستقلال سعت إلى بناء اقتصاد مستقل عن النظام الاقتصادي الفرنسي، من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات، تمثلت في إنشاء بنك جزائري، إنشاء عملة وطنية، بالإضافة إلى تأميم المنشآت واسترجاعها، كما قامت بإنشاء البنوك التجارية². في فترة السبعينات، عرف الاقتصاد الجزائري إتباع نظام اقتصادي موجه مركزيا قائم على سياسة المخططات لتحقيق التنمية وذلك من خلال الاستعانة بتمويل عائدات النفط بالإضافة إلى البنك المركزي³، وفي هذه المرحلة مر النظام المصرفي بعدة محطات وإصلاحات بارزة أهمها:

¹ - بقبق ليلي اسمهان، أثر السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 271.

² - عبد الكريم بويقوب، براهيم بويقوب، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة الباحث، عدد 17، 2017، ص: 217.

³ - C.CHAKIB. Programme D'ajustement Structurel Et Résultats Socio-Économiques En Algérie. Revu de la Faculté de Gestion Université Abou Bakr Belkaïd Tlemcen, Algérie, n°18, Décembre 2002, PP:39-56.

الفرع الأول: مرحلة الاستقلال المالي والنقدي وبناء النظام المصرفي الجزائري(1962-1970)

وغرض منه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، أعلنت السلطات العمومية الجزائرية فصل تبعة الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962، وفي 13 ديسمبر 1962 ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري وفي 07 ماي 1963 أنشأ الصندوق الوطني للتنمية، وما بين 1962 و1966 واصلت البنوك الفرنسية الموجودة في الجزائر عملها مركزة على التجارة الخارجية ليتم تأميمها عام 1966، وتم إنشاء بنوك وطنية كالبنك الوطني الجزائري 1966، القرض الشعبي الجزائري 1966 والبنك الخارجي الجزائري 1967، وتميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الخزينة العمومية في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية للمؤسسات العمومية بينما اقتصر دور لبنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية ضمن منظور الاقتصاد المخطط (1971-1989)

وتميزت هذه المرحلة بثلاث محطات أساسية هي: الإصلاح المالي لعام 1971، الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك لعام 1986، إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها البنوك لعام 1988.

أولاً: الإصلاح المالي لعام 1971¹:

إن ما يميز هذه المرحلة بداية المخططات الرباعية، التي حددت فيها الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على القطاع المحروقات، من خلال المخطط الرباعي الأول (70-73) وأدخلت فيه إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما. أما المخطط الرباعي الثاني (74-77) فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه.

ولضمان عملية التمويل للمخططات التنموية، جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 برؤية جديدة يتم من خلالها إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض رقابة صارمة على تدفقات النقدية، وقد ارتكز هذا الإصلاح على المبادئ التالية:

- ✓ تدعيم الرقابة وذلك عن طريق إجبار المؤسسات على فتح حسابين وهما حساب الاستغلال والذي يختص في تمويل العمليات القصيرة الأجل (عمليات الاستغلال)، وحساب الاستثمار الذي يختص في تمويل العمليات المتوسطة وطويلة الأجل (عمليات الاستثمار)؛
- ✓ إنشاء فروع بنكية في كل التراب الوطني لتدعيم وتعبئة الادخار؛
- ✓ إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات حتى تتمكن الدولة من تطبيق نظام التخطيط المركزي؛

¹ - بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي -حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013، ص ص 293-294.

- ✓ فتح كل المؤسسة حسابا معيناً لدى معين إجباري (التوطين البنكي) حتى تسهل عملية مراقبة التدفقات المالية، ويتم توجيه المؤسسات نحو البنوك من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن للمؤسسات بالنسبة لكل بنك، بحيث يكون كل بنك متخصص في تمويل قطاع اقتصادي محدد؛
 - ✓ القروض البنكية قد تكون قروض داخلية أو خارجية، فإذا كانت قروض داخلية متوسطة الأجل فتتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، أما القروض طويلة الأجل فتكون عن طريق مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، أما إذا كانت قروض خارجية فيلزم ذلك تسريح مسبق من وزارة المالية؛
 - ✓ تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية؛
 - ✓ إمكانية اللجوء إلى السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عملية الاستغلال. وعلى العموم فغن المبدأ الذي قام عليه الإصلاح المالي لسنة 1971* هو مركزه النظام المالي للاقتصاد في يد الخزينة العمومية، وهذا المبدأ تحكمه ثلاث اعتبارات وهي:
 - ✓ ضرورة انسجام نظام التمويل مع الفلسفة العامة التي يقوم عليها تنظيم الاقتصاد الوطني القائم على المنهج الاشتراكي، والمعبر عنه بالمخططات التنموية، فنظام التمويل ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية؛
 - ✓ مركزية نظام التمويل مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول ضماناً لمبدأ الانسجام؛
 - ✓ تعاضد أهداف الاستثمار استوجب تكييف نظام تمويل يناسب تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على المركزية التمويل ومراقبة التدفقات.
- ولقد أدى هذا الإصلاح إلى الانتقال التدريجي للقطاع المالي إلى وصاية وزارة المالية وبالتالي تقلص دور البنك المركزي الجزائري، حيث أصبح عمله ينحصر في عمليات أطلق عليها عمليات السوق النقدية، كما أبعاد البنك المركزي في التحديد المباشر للسياسة النقدية وأصبح عرض النقود في إطار التخطيط متغيراً داخلياً يجب أن يتكيف مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
- ضف إلى ذلك فإن الخزينة العمومية قد ساهمت بشكل كبير في تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد القروض إلى اقتصاد يعتمد على طابع الاستدانة عن طريق تدخلها كأكبر مقرض ومستثمر، مما أدى إلى فقدان البنوك التجارية والبنك المركزي للاستقلالية فالكمل يخضع إلى الخزينة العمومية.
- ولكن وابتداء من عام 1978، تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.

* للإشارة هنا فإن تماشياً مع الإصلاحات أسست الدولة الجزائرية هيئتين مصرفيتين تتكفلان بتسيير البنوك ومراقبة وإدارة القروض، تعملان تحت وصاية وزارة المالية مباشرة وهي مجلس القرض واللجنة التقنية للمنشآت المصرفية.

قد أدت هذه الساسة مجملا إلى اختزال وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفيف من الضغوط الموجودة على خزintها، وأصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض مع تعاضم دور الخزينة في هذا المجال. في هذه المرحلة ظل القرار النقدي بيد وزارة التخطيط والمالية بعيدا عن السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي.

ثانيا: الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك العام 1986:¹

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة ، فإن أول إجراءات قامت بها الكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون ينكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كمت تقاضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الاسمية المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان.

بموجب قانون 12\86 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. اما من الناحية التطبيقية فينص التشريع صراحة على الإطار القانوني الذي يسيّر النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية وهذا يتحقق وفق عدة قواعد أساسية هي:

- ✓ تقليص دور الخزينة المتعاضم في تمويل الاستثمارات؛
- ✓ اشتراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛
- ✓ إعادة القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك (عن كانت هذه المهام تعوزها الآليات والأدوات التنفيذية التي تكون في كثير من الأحيان مقيدة)؛
- ✓ من خلال هذا قانون تم الفصل بين البنك المركزي كقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية (إقامة نظام مصرفي على مستويين)؛
- ✓ القانون إعادة للمصارف والمؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛ كما سمح للبنوك إمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، كما أصبح بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها؛

¹ - سنتنو مليكة، محمد بن بوزيان، مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي، LES CAHIERS DU MECAS، المجلد 5، العدد 1، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص: 129.

✓ من خلال القانون استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطرة خاصة عدم السداد؛

✓ تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابة وهيئات استشارية على النظام المصرفي* .

إن فحص هذا القانون يبرز بالمقابل أحكام متناقضة بين التخطيط والاستقلالية في النظام المالي فهذا القانون مصمم في نظام مازال يميز بالتخطيط المركزي ويظهر هذا في احكام المادة10 حيث اعتبرت المنظومة المصرفية أداة تطبيق لسياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار في إطار المخطط الوطني للتنمية¹. أما المواد الأخرى من نفس القانون فتستجيب لمتطلبات طرق التسيير المصرفي وخاصة استقلالية المؤسسات المصرفية. كما أن القانون أعطى دورا نشيطا للبنك المركزي حيث نص في المادة19 على ان تكليف البنك المركزي بإعداد وتنفيذ المخطط الوطني للقرض وتنظيم ومراقبة ومراجعة نشاط امتياز الإصدار، وفي هذا الإطار يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة التنفيذية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض². إلا ان الظروف الصعبة والمتعددة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، دفعته إلى عملية إصلاح مع بداية 1988 مست الجوانب المختلفة لبنيان الاقتصادي الجزائري.

ثالثا: إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية:

بما فيها البنوك لعام 1988، حيث عرف النظام المصرفي إصلاحات اضطرارية لتتماشى مؤسساته وتتسجم مع قانون استقلالية المؤسسات لعام 1988، والذي بموجبه أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المالي والمحاسبي³.

إن ما يلاحظ على القانون 1986 أمه لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية. وفي هذا الاطار بالذات جاء القانون 88\06 الصادر في 12جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86\12 السابق الذكر.

* خلال هذه المرحلة تم إنشاء مؤسستين مصرفيتين وهذا نتيجة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، حيث تم إنشاء1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية(بموجب مرسوم رقم82\106 في 13\03\1982) جاء لرفع عن البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع الزراعي، وأصبح يمنح قروض بدون قيود او شروط صارمة؛2- بنك التنمية المحلية(بموجب المرسوم 85\85 المؤرخ في 30\04\1985) يقوم بنك التنمية المحلية بمختلف العمليات المصرفية المألوفة في البنوك التجارية، إلا أن مجال اختصاصه يتمثل في منح القروض المختلفة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

¹ - المادة 10 من قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

² - المادة 19 من قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الخاصة ، الجزائر، 2005، ص:1.

إن مضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات وفي هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها القانون وعرضها فيما يلي:¹

✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛ بمعنى أن نشاط البنك يخضع إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بعين الاعتبار مبدأ الربحية والمردودية؛

✓ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون من الخارج؛

✓ دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن الاقتصادي الكلي. كما شهد الشطر الأخير من إصلاح الثمانينات انسحاب الخزينة من عملية الاستثمارات والمؤسسات العمومية، ليشكل هذا القرار خطوة هامة في إعادة الوظائف الأساسية للنظام المصرفي²؛ إلا هذا التغيير لم يأت بجديد ولم يكن مؤثرا في اتجاه تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية آنذاك.

وكخلاصة لهذه المرحلة "مرحلة الاقتصاد المخطط" والتي كانت أهم معالمها لسياسة النقدية من خلال الإصدار النقدي ولتوضيح أكثر تعتمد على الجدول أسفله الذي يوضح تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970 - 1989:

الجدول رقم(3-11): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1970-1989)

الوحدة : مليار دينار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الكتلة النقدية M2	13.1	13.9	18.1	20.4	25.8	33.7	43.6	51	67.5	79.7
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الكتلة النقدية M2	93.6	109.2	137.9	165.9	194.7	223.9	227	257.9	293	308.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى 1989 كان في زيادة مستمرة حيث تضاعف 23 مرة من سنة 1970 إلى 1989، مما يعكس مدى الإفراط في إصدار النقود وعدم وجود سياسة نقدية واضحة وقد تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

¹- لطرش الطاهر، مرجع سابق، ص 195.

²- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى الإصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ورقة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية في الجزائر، المركز الجامعي ببشار، يومي 20-21 أفريل 2004، ص 231.

✓ خلال فترة الستينات إلى بداية السبعينات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم والمخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة وتفضيل الاستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية؛

✓ أما خلال فترة السبعينات والتي ساد خلالها المخططين إلى الرباعين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977)، والتي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية وتم إلغاء الحد الأقصى لمساهمة البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي أسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا؛ كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوطين جميع عمليات المصرفية لدى بنك واحد، فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية والمالية بالاكنتاب في سندات الخزينة لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، وهو ما بين لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد طلت السلطة النقدية بيد السلطات التنفيذية (وزارتي التخطيط والمالية) بعيدا عن البنك المركزي؛

✓ أما خلال عقد الثمانينات حيث عرف النظام المصرفي بعض الإصلاحات وما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصدور قانون القرض والبنك لعام 1986، والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، حيث يمكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ابتداء من عام 1989، ومن تم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة لكن رغم كل الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

لكن كل هذه الإصلاحات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، نظرا للاختلالات المزمنة التي تعاني منها متمثلة أساسا في المديونية التي أصبحت تأخذ 80% من حصيلة الصادرات وتدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 09.05 مليار دولار، البطالة، التضخم، اختلال ميزان المدفوعات، مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة* وما تشكله من ضغوط، مما دفع بالجزائر أمام هذه الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية لأول مرة اللجوء لمؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989، مستنقدة بسياسته وتوجيهاته والاستفادة من

* حيث كانت قيمتها لا تغطي أكثر من شهرين من حاجتنا في الاستيراد.

نصائحه في إطار اتفاقيات التمويل المدعومة والتي جرت في سرية تامة، فعلا ذلك ما حدث في ماي 1989.

حيث تم إبرام اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي¹ والتي سميت باتفاقية² Stand by وكان ذلك في 31-05-1989 والتي تعهدت فيها الجزائر بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار مدته 12 شهرا، تحصلت بموجبها على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ، ما يعادل 200 مليون دولار والتي استخدمت كشريحة أولى، واستفادت من تسهيل تمويلي بقيمة 315.2 مليون (DTS) ما يعادل 360 مليون دولار مقابل تعويض انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة³ والتي استخدمت كشريحة ثانية.

وما يمكن استخلاصه في هذه الفترة أنه رغم هذا كله لا يزال التسيير النقدي جامدا أو قاصرا ولا يحمل هذا الإصلاح دلالات كبيرة في إدارة السياسة النقدية إلا أنها مرحلة هامة في تطوير السياسة النقدية وبروز قواعد جديدة لترك التسيير النقدي للنظام المصرفي فقط.

المطلب الثاني: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر لفترة 1990-2000

إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية لسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وحاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتجاه نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار ان السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدية بنوعيه:

◀ محاربة التضخم وهو استقرار داخلي؛

◀ استقرار سعر الصرف وهو استقرار خارجي.

الفرع الأول: الإصلاحات النقدية وفق قانون النقد والقرض

لقد كان لقانون النقد والقرض 90-10 أثر كبير على منحى السياسة النقدية في الجزائر حيث أعطى العديد من الصلاحيات للسياسة النقدية، ولم يقف التحسن المستمر في قوانين السياسة النقدية عند هذا

¹ - Baba Ahmed Mustapha, diagnostic d'un non développement, édition l'harmattan «France, 1999, p:218

² -Messaoud medjitna , « Caractéristiques Essentielles Actuelles de l'économie Algérienne », Revue des Sciences Economiques de gestion et de Commerce «université d'Alger, Algérie, N°10, 2004, p:12.

³ -Fergani Merieme, Le programme d'ajustement structurel en Algérie, Revuel'économie, Algérie, N° 34, juin 1966, p:24.

القانون بل طرأت عليه العديد من التعديلات¹، من هنا سوف نتطرق إلى عرض أهم معالم وخصائص السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10\90.

أولاً: مضمون قانون النقد والقرض 90-10: كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينيات وذلك م خلال قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 رغم أنها تواجدت في ظروف نوعاً ما صعبة إلا أن الاهتمامات المبرمجة أنصبت على النظام النقد بدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماماً البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في "بنك الجزائر" ومجلس النقد والقرض، ويفتح مجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصاً وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغماً على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إدارياً وتسيرياً، ويجب أن نشير إلى أن هذا القانون أتى لإعادة إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنوك والمؤسسات والسوق².

ثانياً: أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 إلى تحقيق ما يلي³:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- ✓ إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 58، 59، 04 من القانون)؛
- ✓ ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية؛
- ✓ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
- ✓ إلغاء مبدأ تخصيص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنطوية بالبنوك والهيئات المالية؛
- ✓ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المال، بورصة القيم المنقولة؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثالثاً: مبادئ قانون النقد والقرض

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: إن تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من

¹- بشيشي وليد، "متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدي في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، الجزء الثاني، فلسطين، جانفي 2017، ص: 109.

²- فاروق تشام، أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، ص: 12.

³- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14-14-90 الجريدة الرسمية، العدد 14.

طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف تلخص أهمها فيما يلي:

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
- ✓ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛
- ✓ توسيع السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

2. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: كانت الخزينة تلجأ غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها مما أدى إلى التداخل بين صلاحيات وأهداف كل من الخزينة والسلطة النقدية، وفي إطار قانون النقد والقرض لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الإقراض من البنك المركزي كما كان في السابق حسب ما نص عليه هذا القانون في مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وأصبح بذلك تمويل عجز الميزانية يخضع لشروط، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية¹:

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة العمومية؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه بنك الجزائر والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها؛
- ✓ تهيئة المحيط الملائم لإدارة لسياسة النقدية بشكل فعال؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض: لقد أكد قانون النقد والقرض إبعاد الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك من جهة، ومن جهة أخرى منع كل شخص طبيعي أو معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات، حيث سمح الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض بتحقيق الأهداف التالية²:

- ✓ تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- ✓ أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

¹- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص: 156-157.

²- ماجدة مودخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 8/9 مارس، 2005، ص: 197.

✓ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: بصور قانون النقد والقرض ألغي التعدد في مراكز السلطة من خلال هذا المبدأ، حيث أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة على أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وذلك ضمن هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، حيث جعل هذه السلطة تتمثل فيما يلي:¹

✓ سلطة وحيدة: ليضمن بذلك انسجام السياسة النقدية.

✓ سلطة مستقلة: لتضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

✓ سلطة موجودة في الدائرة النقدية: لكي تضمن التحكم في تسيير النقد وتفاذي التعارض بين الأهداف النقدية.

✓ وضع نظام مصرفي على مستويين: كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما تقتضيه الوضع النقدي، فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.²

الفرع الثاني: الإصلاحات النقدية مع المؤسسات الدولية

بعد الاختلالات الاقتصادية التي شاهدها السوق النفطية والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على إثره عقد اتفاقات مع هذا الأخير في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي أو سياسات التعديل الهيكلي، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة 1989 إلى 1998 وتمثلت هذه الاتفاقات فيما يلي:

أولاً: الاستعداد الائتماني الثاني **STAND BY**: والذي عقد بتاريخ 3 جوان 1990 لمدة ثمانية عشر شهرا، وحصلت الجزائر على إثرها على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة شرائح أما الرابعة منها لم تسحب لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه ذلك القرض لأغراض أخرى.³

وقد جاء هذا الاتفاق لاستكمال برنامج التعديل في معظم المجالات، حيث تضمنت رسالة حسن النية التي أصدرتها الحكومة الجزائرية رغبتها في مواصلة الإصلاحات التي تهدف إلى إصلاح المنظومة المالية وإعطاء الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي في اتخاذ القرارات على أسس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار وكذا المراقبة الكمية للقروض، وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية،

¹ - جليط الطاهر، دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد6، سبتمبر 2018، ص:192.

² - مرجع أعلاه.

³ - عبد الله خبابة، رايح بوقرة، مرجع سابق، ص:312.

وضرورة تحقيق فائض في الموازنة العامة وتنويع الصادرات وانهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل

العجز وغيرها¹. فاتخذت على إثرها إجراءات لإصلاح نظام الأجور ونظم الدعم وكذا إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية ووقف التمويل المباشر للدولة للبناء السكني².

وقد حاولت الحكومة الجزائرية تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1992-1993) وعادت للاقتصاد الإداري حيث رفضت إعادة جدولة ديونها، فتأزمت الأوضاع آنذاك بسبب عجز الموازنة العامة الذي بلغ 7,8 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993. وسجلت الصادرات من المحروقات 9794,10 مليار دولار سنة و 8796,9 مليار دولار سنة 1992، وبذلك عرف ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 30,4 مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف³. ومنه فقد تميزت السياسة النقدية خلال هذه الفترة بعدم فعاليتها نظرا لعدم قدرتها على التحكم في مؤشراتها والتي تجسدت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وسلبية كل من معدل النمو الاقتصادي والرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

إلا أن هذه التدابير لم يتم تنفيذها بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية ودخول الجزائر في مرحلة انتقالية اتخذت فيها بعض الإجراءات لامتصاص الغضب الاجتماعي منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 70000 دج ورفع الرواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات وتوقيف استرداد بعض المواد.

وهذه الإجراءات تتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي مما دفعه إلى تجميد القسط الرابع للاتفاق المقدر بـ 75 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، وفي ظل هذه الظروف الصعبة وجدت الجزائر نفسها في أحضان صندوق النقد الدولي مرة أخرى مستسلمة لسياساته وقراراته على أمل تخطي أزمتها والمضي بها نحو الاقتصاد العالمي، ولهذا لجأت إلى اتفاق جديد وهو الاستعداد الائتماني الثالث⁴.

ثانيا: الاستعداد الائتماني الثالث STAND BY: لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي وذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والأمنية، من أجل النهوض باقتصادها ويتمثل

¹ - لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية- دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي -، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2010، ص: 225 .

² - أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان مدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط 1، 2013، ص ص: 240-241.

³ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط 1، 2010، ص: 222.

⁴ -Mohamed Cherif Ilman, Les Trios Phrases de Développement de système Bancaire et Monétaire en Algérie, disponible sue le site, <http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/communication-2012/ILMAN.pdf>.consule le : 15-04/2019 .

هذا البرنامج في برنامج التثبيت الهيكلي الذي يغطي الفترة من 01\04\1994 إلى 31\05\1995¹، وعلى إثر هذا الاتفاق تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة. بحيث اشترط البنك الدولي على الجزائر عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة تطبيقاً لمبدأ المشروطية المتقاطعة بين المؤسستين الدوليتين، لإيجاد حل جذري لمشكل المديونية الخارجية من خلال إعادة الجدولة وإعادة الاختلالات إلى حالة التوازن مع صندوق النقد الدولي كخطوة أولى 94-95 قبل الذهاب إلى البنك الدولي لتنفيذ الخطوة الثانية، 91-95 ويهدف الاتفاق إلى²:

✓ رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3% سنة 1994 و6 % سنة 1996 بغرض استيعاب نمو القوة العاملة وخفض معدل البطالة، بحيث تم تسجيل نمو اليد العاملة النشيطة إلى حدود 250000 طلب سنوياً؛

✓ العمل على تحقيق تقارب بين معدل التضخم السائد في الجزائر وبين معدل التضخم السائد عند أهم شركاء الجزائر التجاريين؛

✓ خفض عبء التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للفئات السكانية المتضررة، والمحافظة على القدرة الشرائية للعائلات التي لا تتقاضى رواتب بواسطة تطوير قانون الشبكة الاجتماعية؛

✓ العمل على إرجاع قوة ميزان المدفوعات وتحقيق مستويات كافية من احتياطي العملات الأجنبية. لقد كانت أهم الإجراءات النقدية المتخذة في إطار هذا البرنامج³:

✓ تخفيض معدل التوسع النقدي M2 إلى 15.31 % لفترة البرنامج مقارنة ب 21.62% في 1993؛
✓ رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%؛

✓ جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛

✓ معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%؛

✓ التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة. واهم النتائج المحققة بعد انتهاء تطبيق هذا البرنامج:

✓ تراجع معدل سيولة الاقتصاد من 52.73% سنة 1993 إلى 39.87% سنة 1995؛

✓ تحقيق نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4 % سنة 1994؛

✓ اعتماد سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية دون المعدل المحدد دولياً لتحفيز التوسع في الائتمان؛

¹ - لشعاشي مصطفى، بن قنور علي، بيري محمد، سلوك بعض متغيرات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2017)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019، ص: 27.

² - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007\2008، ص: 209.

³ - ليلي أسهمان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص: 293-294.

- ✓ ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994؛
- ✓ وصول نسبة الأسعار المحررة إلى حدود 84% من مجموع السلع؛
- ✓ و ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.4 دينار للدولار إلى 35.1 دينار للدولار؛
- ✓ انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي.
- ✓ تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي، حيث انخفض معدل الديون الموجهة إلى الحكومة بنسبة 11.2% و 13.04% لسنتي 1994 و 1995 على التوالي؛
- ✓ تسجيل عجز إجمالي في ميزان المدفوعات قدره 4.71 مليار دولار سنة 1995؛
- ✓ انخفاض نسبة خدمات الدين من 82% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 47.1% سنة 1994؛

✓ الإعلان فعليا عن إقامة سوق صرف بين البنوك في ديسمبر 1995.

- ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي (اتفاق التمويل الموسع) 1995-1998¹ : تحصلت الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي على قرض قدر بـ 1.169.28 وحدة حقوق سحب خاصة أي 127,9% من حصة الجزائر، ومن بين الأهداف التي يسعى هذا الاتفاق لتحقيقها مايلي:
- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 1% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشيطين التي تقدر بحوالي 2%؛
 - ✓ تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي من 6,9% من الناتج المحلي الخام خلال (1994-1995) إلى 2,2% من الناتج المحلي الخام خلال (1997-1998)؛
 - ✓ مواصلة العمل من أجل تحقيق استقرار مالي وخاصة من خلال تخفيض التضخم، مع تحقيق فائض في الميزانية؛
 - ✓ تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛
 - ✓ رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ 5,5% من الناتج المحلي ما بين (1994-1995) (1997-1998).

ومن أجل ذلك فقد تم التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية مثل مزايدات قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية والسوق المفتوحة، حيث تم إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وسياسة لإدارة الطلب.

المطلب الثالث: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر لفترة 2000-2018

لقد كان لقانون النقد والقرض 90-11 أثر كبير على منحى السياسة النقدية في الجزائر حيث أعطى العديد من الصلاحيات النقدية، ولم يقف التحسن المستمر في قوانين السياسة النقدية عند هذا

¹-هناك بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق الأهداف الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جوان 2016، ص ص: 138-139.

القانون بل طرأت عليه العديد من التعديلات¹، من خلال تعديل هذا الإطار القانوني بالأمر 11-03 الذي أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية (مجلس النقد والقرض) في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة. قبل إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض في أوت 2010، كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي لسياسة النقدية. فيما يلي نعرض تحليلا عاما لأداء السياسة النقدية بالجزائر وفعاليتها في تحقيق أهدافها النهائية خلال الفترة (2000-2018).

الفرع الأول: التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01

أول تعديل لقانون النقد والائتمان 10-90 كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض. فيعتبر الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض من أهم الإصلاحات النقدية الهادفة في أساسها إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين²:

◀ الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

◀ الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر. ومن أهم ما جاء في هذا التعديل:

✓ تعدل المادة 19 من قانون - 10 90 بموجب المادة 02 من الأمر - ، 01 01 حيث أصبح يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبة، محافظ يعاونه ثلاث نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان. فمجلس النقد والقرض يتصرف وفق هذا التعديل كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية، يظهر من خلال تعديل هذه المادة وفق الأمر 01-01 نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة وآخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية.

✓ تلغى المادة 13 من الأمر 01-01 أحكام المادة 22 من القانون 10-90 والخاصة بمدة تعيين المحافظ وتعيين نوابه وتجديد ولايتهم وظروف إقالتهم. فإلغاء هذه المادة له تأثير واضح على الاستقلالية العضوية لبنك الجزائر³.

الفرع الثاني: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 11-03

جاء هذا التعديل في ظروف قاسية عاشتها الجزائر على وقع فضيحة بنك الخليفة التي هزت مكانة المؤسسة المصرفية الجزائرية، إضافة إلى إفلاس البنك التجاري والصناعي اللذان كلفا الخزينة ما يزيد عن

¹ - بشيشي وليد، مرجع سابق، ص: 190.

² - طاهر علي، مرجع سابق، ص: 49.

³ - الجمهورية الجزائرية، الأمر 01 - 01، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، 27، فبراير 2001 .

مليار وسبعمائة مليون دولار، ليكون هذا التعديل في ظروف جد صعبة على مستوى الساحة الاقتصادية الجزائرية.

فالأمر 03 - 11 الصادر في 26 أوت 2003 يأتي كسبيل لدراسة الوضع المصرفي في البلاد، وضرورة التوصل إلى الحلول اللازمة والمواتية للخروج من هذه الأزمة المالية في البلاد وما خلقتة من ضعف الثقة بين البنوك والعملاء على حد سواء، ليكون الأمر 03 - 11 عبارة عن تدارك لشغرات ظلت مفتوحة في ظل قانوني 10 - 90

و 01-01¹. وإعادة صياغة شبه كاملة للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها في سنة 2001².

حيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:

1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال:

✓ التفرة على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

✓ تأسيس هيئة للرقابة.

✓ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية.

2. تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:

✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية.

✓ التداول الجيد للمعلومات المالية.

3. توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين وذلك من خلال:

✓ تعزيز الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها وإقرار العقوبات الجزائرية

على مخالفيها.

✓ تشديد العقوبات على كل الانحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية.

✓ تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

المساهمة في صندوق ضمان الودائع، حيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعها³.

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 03 - 11 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع

الحكومة، فممنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد

¹ - فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 3، سبتمبر 2017، ص: 22.

² - لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص: 409.

³ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 03 - 11، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، 26 أوت 2003.

والقرض 90-10 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية طرحت العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر¹.

الفرع الثالث: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك، ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعززت هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار.

وإثر ذلك، يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية. في هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر)². وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها هذا التعديل فيما يلي³:

- ✓ تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.
- ✓ تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي.
- ✓ تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.
- ✓ يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع⁴.
- ✓ تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض، بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وأن تكون هذه الأجهزة ناجعة.

¹ - بطاهر علي، مرجع سابق، ص: 51.

² - لكصاسي محمد، التطورات الاقتصادية والنقدية وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص: 7.

³ - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 15.

⁴ - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 10-04، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، 26 أوت 2010.

الفرع الرابع: التعديلات الذي جاء بها الأمر 10-17

بعد الصدمة النفطية السالبة التي بدأت مع سنة 2013، وتزايدت حدتها مع مرور الوقت، اضطرت السلطات المالية في الجزائر إلى إتباع سياسة مالية تقييدية، من خلال التوسع في الضرائب، المباشرة من خلال رفع معدلها على أرباح الشركات والأجور، والعديد من الرسوم للخدمات العمومية وغيرها، وغير المباشرة من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، ناهيك عن رفع أسعار الوقود وغيرها، كل هذا أدى إلى العديد من ردود الفعل السلبية والرافضة من طرف الأعوان الاقتصاديين، بمجرد الموافقة على قانون المالية للسنوات 2013-2017 وحتى 2018، وحتى تتفادى ردود الفعل السالبة هاته لجأت إلى سياسة التيسير الكمي، من خلال قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 11\10\2017، جاء هذا القانون 10-17 بتعديل بسيط في شكله، عميق في مدلوله وتأثيراته للأمر 03-11، وهو تعديل مس المادة 45 بإضافة المادة 45 مكرر، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل استثنائي لمدة 05 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في¹:

✓ تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية؛

✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛

✓ التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هاته الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تضي في اية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى:

✓ توازنات خزينة الدولة؛

✓ توازن ميزان المدفوعات.

إن المتفحص لقانون النقد والقرض 10-17 لا يتضح له أي سياسة واضحة أو أن البنك المركزي سينفذ سياسة معينة، وهذا بالنظر إلى أن البنك المركزي يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 من خلال التسبيقات الموجهة في شكل أدونات خزينة موجهة لتمويل الموازنة السنوية، وكذلك شراء السندات وإعادة خصم السندات والموجهة إلى تمويل المخططات التنموية الخماسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي بعد الدخول في تنفيذ هاته السياسة، وقبلها شراء السندات من أجل التوازنات المالية كإجراء مصاحب لسياسة التعديل الهيكلي سنوات التسعينات.

إلا أننا في القانون 10-17 المتعلق بالنقد والقرض، وبالنظر إلى مجريات مناقشة قانون المالية على مستوى البرلمان بغرفتيه، نجد وضوحاً في الرؤية التي أغفلها القانون 10-17، بحيث أن كل من تتابع من المتدخلين من النواب أو من وزير المالية والوزير الأول، كلهم أكدوا أن هذا القانون سيلجأ من خلاله البنك المركزي إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل، في إشارة واضحة لسياسة التمويل بالعجز

¹ - القانون المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض - المادة 45 مكرر.

الموازني وليس سياسة التيسير الكمي، والدليل أن الكتلة النقدية المطبوعة موجهة لتمويل الموازنة العامة السنوية لسنة 2018، ولمدة 05 سنوات متتالية، على أن يبقى كيفية تطبيق هذه السياسة للبنك المركزي بالتنسيق مع الخزينة العمومية للتنظيم، وكيفية طرح هاته الكتلة في الاقتصاد الوطني متروكة للظروف المحيطة بتطبيق هاته السياسة، حتى لا نكون أمام إشكالية قدرة الاستيعاب لهاته الكتلة التضخمية في الاقتصاد الوطنية، والتي سوف توجه بالدرجة الأولى إلى القطاع غير التبادلي، ما يجعلنا أمام إشكالية ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي انحلال التصنيع تدريجيا¹.

¹ - محمد هاني، ميلود وعيل، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03 ، العدد04 ، جوان 2018، ص: 264.

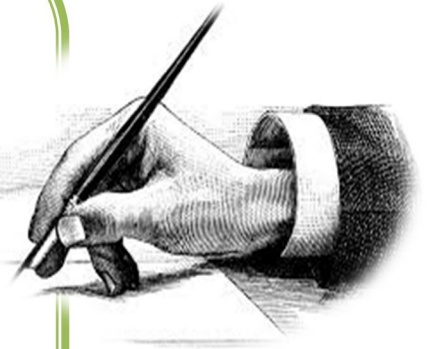
خلاصة الفصل الثالث:

على إثر انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق تم القيام بعمليات ضخمة تجسدت في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والتي كانت بدايتها في فترة الثمانينات أين تدهورت الوضعية المالية للدولة الجزائرية نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 1986، والتي استمرت حتى أجبرت الحكومة على القيام ببرامج إصلاح اقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التسعينات وبهدف تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري. وبعد نهاية فترة الإصلاحات وتحسن وضعية الاقتصاد الجزائري، قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من 2001 والذي هدفت من خلاله إلى الوصول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة واستطاعت الجزائر فعلا تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لم تحققها في ظل الإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

ومن خلال التطرق إلى تحليل مسار السياستين النقدية والمالية خلال فترة الدراسة، اتضحت معالم السياسة النقدية بصور القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخلت من خلاله السلطات الجزائرية تغييرات جذرية على السياسة النقدية من خلال منح الاستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، هذه الأخيرة الني تبنت خليط متنوع من الأدوات المباشرة وغير المباشرة كان أهمها تأطير القروض البنكية، الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة، والسوق النقدية، بالإضافة استحداث أداة جديدة هي تقنية امتصاص فائض السيولة والمتمثلة في: معدلات استرجاع السيولة لـ 7 أيام ولـ 3 أشهر ولـ 6 أشهر وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، وبالمقابل فإن السياسة المالية التي استفادت هي الأخرى من الإصلاحات أصبحت تجند كل أدواتها: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة لضبط معدل التضخم، مما تؤكد الزيادة الكبيرة في حصيلة الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع

نمذجة أثر السياستين المالية
والنقدية على النمو الاقتصادي
في ظل تقلبات أسعار النفط



تمهيد:

تسعى الباحثة إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار جملة من الفرضيات تم بنائها سابقا للإجابة على إشكالية الدراسة، وانطلاق من ما وصلت إليه النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة سيتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لاختبار مدى تطابق فرضيات النظرية الاقتصادية مع الواقع العلمي وكذا الوصول إلى نتائج كمية دقيقة تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات على اتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي، حيث سيتم قياس مدى أثر الساسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر مقارنة بالدول العربية محل الدراسة خلال (1990-2018)، أي قياس أثر توجهات الساسة المالية والنقدية وتقلبات أسعار النفط في الدول العربية على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وذلك بالاعتماد نماذج البائل الساكن.

وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

◀ **المبحث الأول:** دراسة مجتمع الدراسة.

◀ **المبحث الثاني:** الإطار القياسي المتبع في التحليل.

◀ **المبحث الثالث:** تقدير أثر فعالية السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: الأردن، المغرب ومصر وخلال الفترة (1990-2018).

المبحث الأول: دراسة مجتمع الدراسة

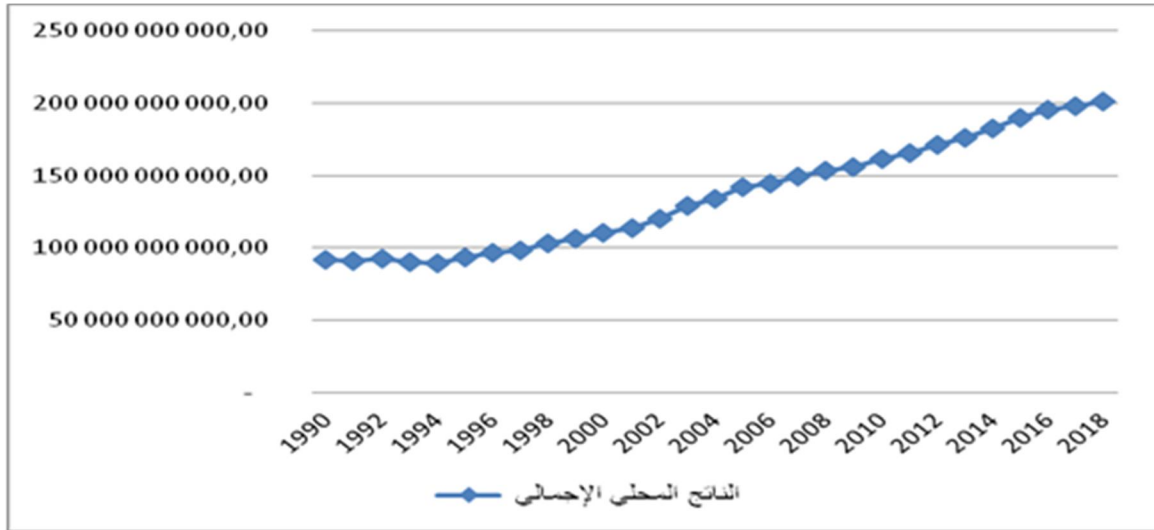
يتمثل مجتمع الدراسة في دراسة اربع بلدان وهي الجزائر والأردن والمغرب ومصر وقد تم اختيار هذه البلدان نظرا لتشابه اقتصادها المعتمد على قطاع واحد ممول لنتاجها المحلي الإجمالي، بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة، فإن المتغيرات المكونة لنتاج المحلي الإجمالي لأي دولة هي الزراعة والصناعة والسياحة والموارد الطبيعية إن وجدت، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز اقتصاديات هذه البلدان وقبل عرض متغيرات الدراسة ندرج لمحة عن اقتصاديات هذه البلدان.

المطلب الأول: دراسة بعض متغيرات الاقتصاد للجزائر والمغرب

الفرع الأول: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

أولا: الناتج الداخلي الخام الحقيقي:

الشكل رقم (4-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه العلاقة القوية بين أسعار البترول والناتج الداخلي الإجمالي، ومن الواضح أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية.

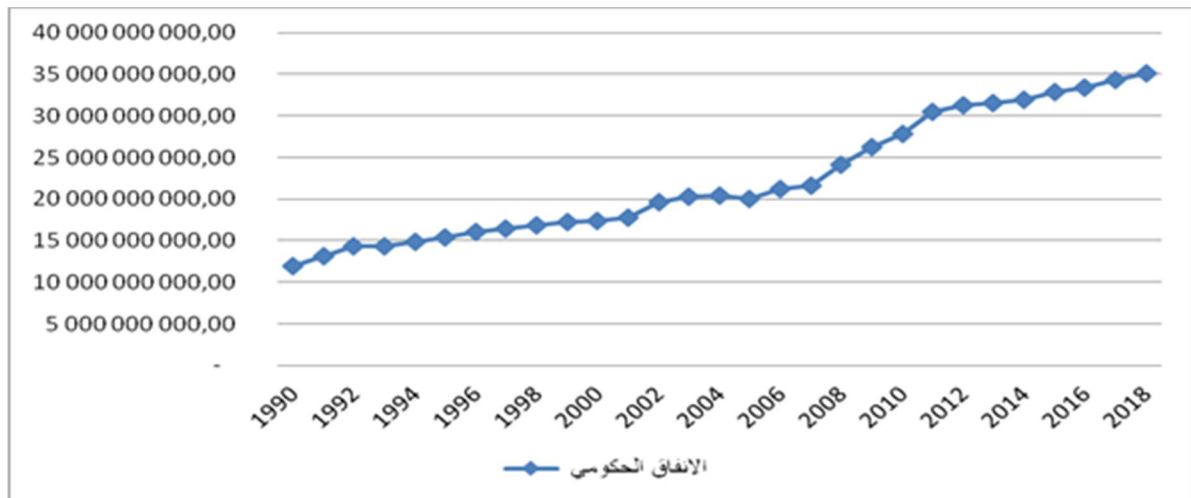
حيث سجل الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1990 مقدار 62.045 مليار دولار عند أسعار بترول تقدر بـ 23.73 دولار للبرميل، ثم تراجع بعد ذلك حتى وصل إلى 48.19 مليار دولار سنة 1998 تزامنا مع تراجع أسعار البترول التي وصلت إلى 12.72 دولار للبرميل من نفس السنة، وقدر الناتج المحلي الإجمالي 48.64 مليار دولار سنة 2009 وقدرت أسعار النفط 27.92 دولار للبرميل.

وبعد سنة 2000 كانت الانطلاقة لارتفاعات غير مسبوقه لأسعار النفط فسجلت 27.6 دولار للبرميل وارتفع معها الناتج الداخلي الإجمالي إلى 54,79 مليار دولار، لترتفع حتى قاربت عتبة 30 دولار للبرميل سنة 2003 وفاقته في سنة 2004 لتسجل مقدار 36.05 دولار للبرميل ليرتفع الناتج الداخلي الإجمالي إلى 68.02 وإلى 85.01 مليار دولار على التوالي. بداية من سنة 2005 تجاوزت أسعار البترول حدود 50 دولار للبرميل ليتجاوز معها الناتج الداخلي الإجمالي سقف 100 مليار دولار، ويسجل في سنتي 2006 و 2007 مقدار 117.17 و 135.8 مليار دولار عند معدلات أسعار تقدر بـ 61.8 و 69.08 دولار للبرميل على التوالي، لتحقق أسعار البترول ارتفاعا غير مسبوق في سنة 2008 قدر بـ 94.45 دولار للبرميل، ليرتفع معها الناتج الداخلي الإجمالي إلى 170.35 مليار دولار.

أما سنة 2009 شهدت أسعار النفط انخفاضا في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001 حيث وصلت إلى 61.06 دولار للبرميل، متأثرة في ذلك بانخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال الخمس سنوات السابقة، ليتأثر معها الناتج الداخلي الإجمالي وينخفض إلى 140.58 مليار دولار. ليرتفع بعد ذلك تدريجيا مقابل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي 225.93 سنة 2013 كأقصى قيمة خلال فترة الدراسة، تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول التي قدرت بـ 108.66 دولار للبرميل. كما تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية 2014 حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 220.09 مليار دولار إلى 180.69 مليار دولار سنة 2018 من بسبب انهيار أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 40 دولار للبرميل¹.

ثانيا: الإنفاق العام

الشكل رقم (4-2): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

¹ - قصابي، & شعبان. (2020). دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر 8102-179-180. ص ص: (Doctoral dissertation, Université de M'sila) 09، ص ص: 179-180.

خلال هذه الفترة (1990-1999) أبرمت الجزائر اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، التي من شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي، تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي مرحلة اتفاقيات الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 إلى غاية 1995 حيث تزايد الإنفاق الحكومي من 136.5 مليار دج إلى 235.30 مليار دج سنة 1991 أي بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 55.38% لترتفع إلى 759.6 مليار دج سنة 1995 ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية، والسبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار للبرميل سنة 1990 بعد أن انخفض إلى أقل من 20 دولار للبرميل أثناء الأزمة البترولية سنة 1981، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة بإنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئة المحرومة). وتواصل عجز الهيئات العمومية الخاصة والإدارات المحلية (كالبلديات) والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة، بسبب الاستعمال الغير الرشيد للموارد المالية وضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال، إضافة إلى انتشار الفساد في القطاع العام، وهذا ما تبنته الدولة من خلال برنامج يتعلق بالتطهير المالي لجهازها الإنتاجي باعتباره الأداة الاقتصادية العمومية التي أشرفت على الاهتلاك، حيث كلفت خزينة الدولة غلفا ماليا قدره 415.53 مليار دج، مست 16 مؤسسة وطنية فقط على مدار الفترة (1992-1998)¹. أما في سنة 1995 وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي، الأمر الذي ساهم في تشكيل المنحنى التنازلي للإنفاق الحكومي بأنواعه خلال هذه الفترة ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، خلال هذه الفترة حاولت السلطات الضغط على حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وبدرجة أكبر نفقات التسيير تماشيا مع متطلبات برنامج التصحيح الهيكلي وهذا ما يفسر انخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي في هذه الفترة، حيث انخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي من 34.13% سنة 1995 إلى 9.82% سنة 1999، ويعود هذا الانخفاض إلى التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الدولة مع صندوق النقد الدولي لخفض الإنفاق وترشيده. نلاحظ أيضا أن هناك تطور في حجم الإنفاق الحكومي كون أن الجزائر عرفت في هذه الفترة انطلاق برامج تصحيحية وتقويمية وتنموية على عدة أصعدة خاصة الاقتصادية والاجتماعية². حيث أن هناك زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي خلال الفترة (2000-2004) بزيادة قدرها (+ 741 مليار دج)، حيث انتقل من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 1920.10 مليار دج سنة 2004 أي بمعدل زيادة قدرها 38.64%، وتفسر هذه الزيادة خلال الفترة (2000-2004) بالارتفاع الذي عرفته نفقات التسيير خلال هذه المرحلة التي تجاوزت نسبتها 70% في بعض السنوات من مجموع الإنفاق الكلي إلى جانب النفقات

¹- تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص: 102.

²- عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة، الجزائر نموذجا، دراسة تحليلية وقياسية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017، ص ص: 194-195.

المتعلقة بإعادة بناء ما خلفته فيضانات 2001 وزلزال 21 ماي 2003، هذا الأخير كلف ميزانية الدولة خلال 2003 و 2004 ما قيمته 156.4 مليار دينار¹.

كما نلاحظ خلال الفترة (2005-2009) وهي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو ارتفاع كبير في حجم الإنفاق الحكومي، حيث سعت الحكومة نحو تحسين الخدمة العمومية والتنمية المحلية. ورفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للسكان، حيث كان من أسباب الارتفاع توجه الدولة نحو إنشاء البنية القاعدية، كما شهدت هذه الفترة التسديد المسبق للديون الخارجية، إلى جانب النفقات المتعلقة بالموظفين في القطاعات التابعة للدولة وقد بقي حجم الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر وبمعدل نمو متزايد حيث بلغ حجم الإنفاق الحكومي 4246.3 مليار دج سنة 2009 وذلك لتعزيز النمو وتحديث البنية التحتية وتلبية احتياجات اجتماعية مختلفة مثل السكن بالإضافة إلى دعم المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والحليب ومشتقاته لتبقى المواد في متناول عامة الناس. وابتداء من سنة 2010 انطلق البرنامج الخماسي الذي خصص له غلاف مالي قدر ب 21214 مليار دج أي ما يقارب 262 مليار دولار ووزع على مجموع من القطاعات وهذا ما يفسر التزايد الكبير في حجم النفقات العامة في هذه الفترة، إضافة إلى ذلك ارتفعت نفقات التسيير إلى 4486.3 مليار دج بنسبة ارتفاع تفوق 40% مقارنة بسنة 2010، أما في عام 2011 شهدت البلاد ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي دفعت إليها الثورات والاضطرابات الشعبية التي حدثت في بعض الدول العربية، حيث بلغ حجم الإنفاق الحكومي 5731.4 مليار دج مقارنة بسنة 2010 والتي قدر فيها حجم الإنفاق 4466.9 مليار دينار جزائري وذلك بزيادة تقدر 1264.5 مليار دينار جزائري وهذه الارتفاع لم يشهده الإنفاق الحكومي في السنوات السابقة وذلك راجع إلى قرار الحكومة بزيادة في الإنفاق قدرها 25% في محاولة لتهدئة شكاوي المواطنين والحيلولة دون وقوع اضطرابات في أعقاب ثورات في تونس، مصر وليبيا. نستنتج أن سياسة الإنفاق الحكومي لهذه الفترة كانت توسعية.

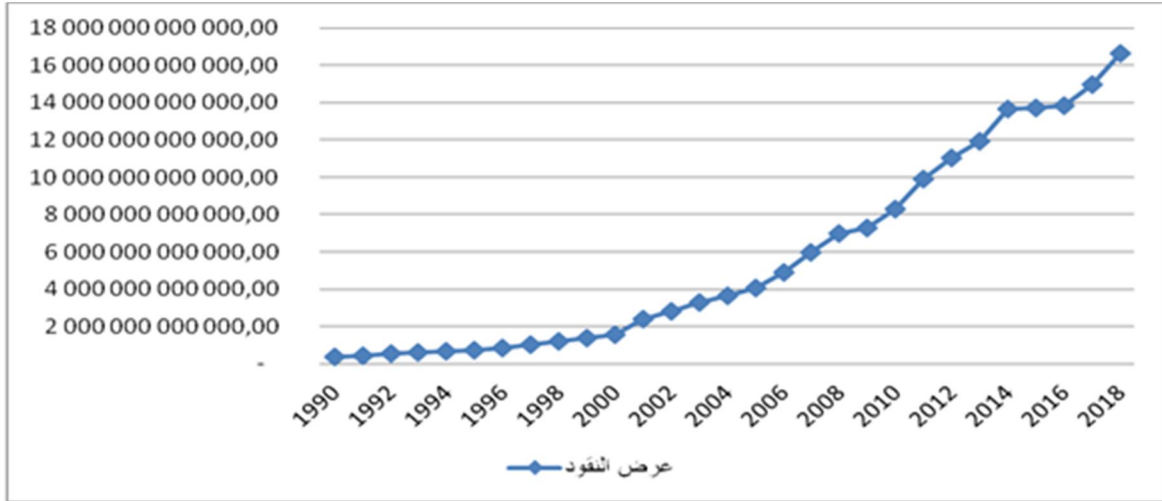
أما في 2015 ارتفعت النفقات الكلية إلى 8858.1 مليار دج أي 88.18 مليار دولار حيث ارتفعت بشكل كبير مقارنة بسنة 2014 التي قدرت ب 6980.20 مليار دج، و في 2016 قدرت النفقات الكلية ب 7984,2 مليار دينار أي حوالي 72.94 مليار دولار وفي وانخفضت في 2017 إلى 6800 مليار دج أي حوالي 60 مليار دولار، وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط بعد الصدمة البترولية لسنة 2014 والتي وصلت فيها أسعار النفط إلى 43.73 دولار للبرميل عام 2016. أما بين 2017 إلى 2018 لاحظنا أن حجم الإنفاق الحكومي في الارتفاع التدريجي حيث وصل في 2018 إلى 8628 مليار دج أي ما يعادل 75.00 مليار دولار مقارنة 2018 ويرجع ذلك لتحسن متوسط أسعار النفط حيث ارتفعت إلى حدود 60 دولار للبرميل في 2017 ليصل إلى 79.4 دولار للبرميل في سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع بفضل تأكيد الدول المنتجة بتخفيض الإنتاج².

¹ - الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 83، المادة 66 من قانون رقم 22 - 03 لسنة 2004، المؤرخ في 2003-12-28، والمتضمن قانون المالية 2003، الصادرة بتاريخ 12-19، 2003، ص، 44.

² - إحصائيات البنك الدولي.

ثالثا: المعروض النقدي

الشكل رقم (4-3): تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

وعرفت الكتلة النقدية M2 اتجاها تصاعديا، حيث مع بداية سنة 2001 شهدت نسبة نمو مرتفعة قدرت بـ 22.3%، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2001 - 2004)، فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية M2 بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من (2003-2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 13.7% و 10.5% خلال السنتين 2003 و 2004 على التوالي، إلا أنها لم تستطع أن تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الذي شهد تراجعا خصوصا في سنة 2004 بـ 10.7%. أما عن الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 فقد شهدت معدلات نمو متذبذبة كان أقصاها سنة 2007 بـ 24.2% وأدناها سنة 2009 بـ 3.2% مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات.

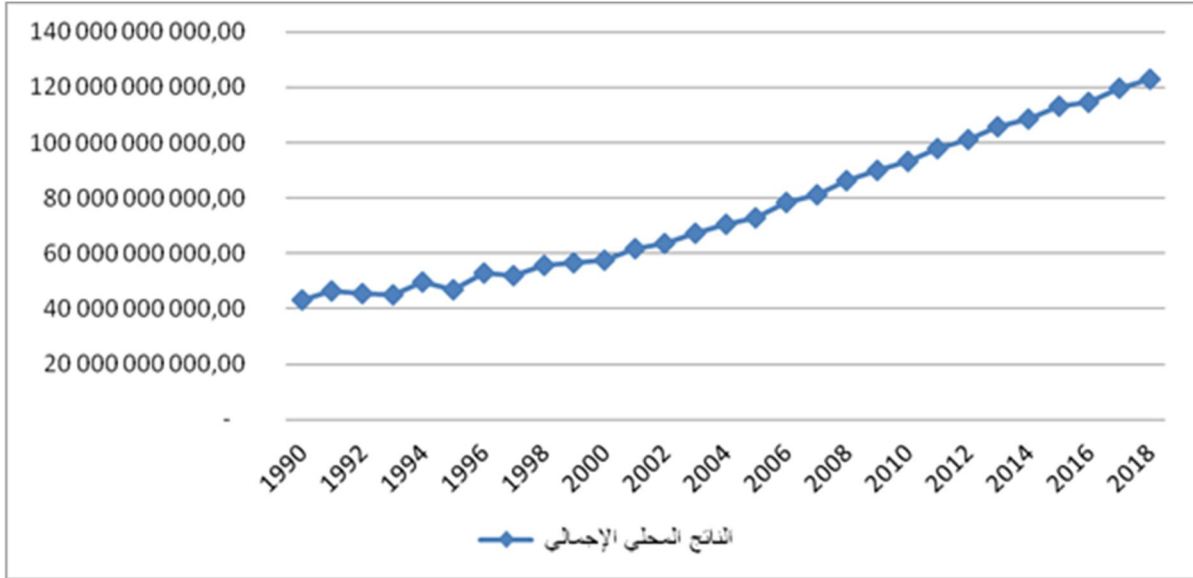
بالنسبة للفترة (2010 - 2014) فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك. أما فيما يخص سنتي 2015 و 2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0.13% و 0.8% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب، لتبلغ سنة 2017 معدل 8.4%. وإذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، يلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع للشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، حيث لم تتخفص سيولة الاقتصاد عن مستوى 55.1% لسنة 2005، وبقي متوسط سيولة الاقتصاد خلال الفترة من (2000-2014) يتجاوز ما نسبته 60%، هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في

العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة واستمرار الإصدار النقدي، وقد استمر معدل سيولة الاقتصاد في الارتفاع حتى سنة، 2017 ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية¹.

الفرع الثاني: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المغرب

أولاً: الناتج الداخلي الخام الحقيقي

الشكل رقم (4-4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في المغرب خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال المنحنى يلاحظ أن المستويات السنوية الناتج الداخلي الخام الحقيقي تتجه على العموم نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت بشكل واضح في سنة 1996 بمعدل نمو 12.3 مليار دولار وكانت أكبر نسبة نمو في فترة دراسة، وفي السنوات 1992 و 1993 و 1995 والتي سجلت فيها معدلات سلبية، وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة فترة جفاف مرت بها البلاد أدت إلى انخفاض المحصول الزراعي ، وكذلك زيادة إنفاق الأسر والطلب على العقارات، حيث نمت الاستهلاك الحقيقي للأفراد بنسبة 4.5% خلال هذه السنوات، ولكن بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاساتها واقتصار أوجه التحسن علي إطار الاقتصاد الكلي عادت المغرب إلي صيغة العمل بالتخطيط باعتماده خطة خماسية تغطي الفترة 2000/2004 بعد أن تخلت عن هذا الأسلوب لمدة عقد كامل، وتعتبر هذه خطة يعتمدها المغرب منذ الاستقلال، وقد جاءت لدعم نمو الاقتصاد وإقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الخمس الموالية، وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5% لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة 2.4% في المتوسط بدلا من 01 بالمائة خلال العقد الماضي، إضافة إلى رفع معدل الادخار إلى 27.2% مقابل

¹ - وسام مويبي، أمال بوسمينية، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد7، العدد2، جوان 2020، ص: 606.

23.3% من الناتج الوطني ومعدل الاستثمار بمعدل 28 %، العمل علي رفع الدخل الفردي إلي 1600 دولار بدلا من 1300 دولار وقت إعداد الخطة، كما تهدف الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتعلق بتوفير 70 ألف منصب عمل، وجذب 1.4 مليار دولار في شكل استثمار وعلي الرغم من أهمية هذه الخطة التي رصد لها 150 مليار درهم (15 مليار دولار) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو الا أنها لم تلق القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من (6-8) بالمائة حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات والاختلالات، وخاصة على المستوى الاجتماعي، واعتبر معدل النمو الاقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة والذي بقي في حدود 1.9% لا يساعد على تحقيق وتيرة نمو عالية تستفيد منها الفئات الضعيفة، في الوقت الذي تعرف فيه زيادة السكان نسبة 1.8% ، مما يجعل من صافي النمو الاقتصادي المحقق ضعيف¹ . النمو المحقق انتقل من 1% إلي 6,2% خلال 1999 إلى 2008. وقد عاد المغرب إلي صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو رد، البنك الدولي علي الخطة باستراتيجية للوصول إلي معدل نمو 6% تمتد إلي سنة 2009. والتي عرفت استقرار في تغيير معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تغيرات سعر الصرف، ويتجلى ذلك لطبيعة الاقتصاد المغربي الذي يعتمد على الموارد الطبيعية والفلاحية، إضافة إلى الجانب السياحي الذي يعتبر مورد مالي أساسي للمغرب، كما تتميز بموقع جغرافي له أهمية كبيرة بالنسبة للأسواق الأوروبية، هذا ما كان له أثر على تطورات الاقتصاد المغربي، بعد ذلك هناك تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي بالرغم من تراجع أسعار الصرف، إلى غاية سنة 2013 التي عرفت انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي² .

كما سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي تراجعا ملحوظا في وتيرته خلال فترة (2012-2018)، من 9.81 مليار دولار سنة 2012 إلى 1.23 مليار دولار سنة 2018، بمعدل نمو يقدر ب 5.25% سنة 2012 إلى 2.99% سنة 2018، ولعل ذلك يعود إلى تراجع عائد الفلاحة وارتفاع معدلات التضخم مما يدعي ضرورة اجراء الاصلاحات الأساسية من أجل ذلك. ومع ذلك فإن القطاعات المشكلة للاقتصاد تعاني من عدة مشاكل، فقطاع الزراعة يعاني من مشكل الجفاف وإنتاجه يتحدد ضمن وفرة مياه الأمطار التي تتقلب حسب الأعوام، كذلك قطاع الصناعة يعاني من مشكلة الجودة في المنتجات الصناعية ومحدودية التصدير للأسواق العالمية، وقطاع السياحة يعاني من مشكلة تقلبات الأوضاع الأمنية المحيطة بالمغرب فقد أثر الربيع العربي وكذلك الوضع في ليبيا وسوريا على السياحة في المغرب فمعظم البلدان وعلى رأسهم فرنسا جمدت عدة لرحلات للمغرب خاصة عام 2014.

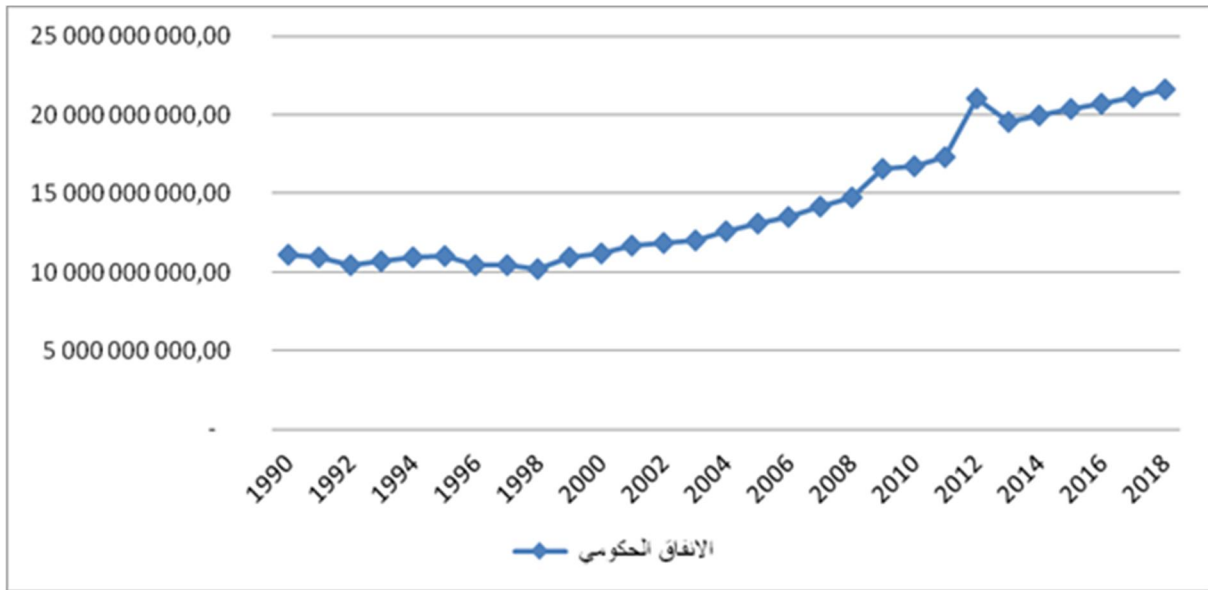
¹ - حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر -المغرب -تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص:17.

² - عباده عبدالرؤوف، حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2000، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 13، العدد 1، ص ص: 1044-1045.

وضمن رؤيتها التطويرية الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد، فقد تبنت الحكومة المغربية سياسات اقتصادية واضحة المعالم تجلت في وضع وتنفيذ مخططات تنموية شاملة تهدف إلى العمل على رفع سوية أداء وعطاء القطاعات الرئيسية الثلاث (الصناعة والزراعة والخدمات) التي تشكل بمجملها العمود الفقري لاقتصاد الدولة. من هذه المخططات نذكر مثلا "المخطط الأزرق" الذي تم وضعه خصيصا للنهوض بالسياحة و"مخطط الانبثاق" الذي يهدف إلى الارتقاء النوعي بالقطاع الصناعي و"المخطط الأخضر" الذي يعنى بتطوير الزراعة وتحسين مستويات الإنتاج لهذا القطاع اللوجستي الهام¹. أهم ما تم ملاحظته هو تذبذب في الناتج الداخلي خام الحقيقي في المغرب خلال فترة الدراسة، فلقد سجل اتجاهات تصاعدية و تنازلية حادة، حيث وصل الناتج الداخلي خام الحقيقي في المغرب بقيمة 1.23 مليار دولار سنة 2018 أي بمعدل نمو قدره 2.99%.

ثانيا: الانفاق الحكومي

الشكل رقم(4-5): تطور الانفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال المنحنى يلاحظ أن المستويات السنوية للإنفاق العام تتجه على العموم نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت بشكل واضح خلال الفترة (1990-1999) باستثناء السنوات 1996 و1997 و1998 والتي سجلت فيها معدلات سلبية، وانتقلت من 4.73 مليار دولار سنة 1990 إلى 7.12 مليار دولار سنة 1999، وهذا يعود إلى ارتفاع قيم الإنفاق الجاري لاسيما فيما يتعلق بمستلزمات الإدارات الحكومية والرواتب والأجور وكذلك مدفوعات الفائدة والدعم والإعانات، بالإضافة إلى التزام الحكومة المغربية بسداد مبالغ ضخمة كخدمة الدين الخارجي والتي شكلت ضغطا كبيرا على الميزانية الحكومية المغربية، ثم واصل الإنفاق العام مساره التصاعدي فوصل إلى 16.94 مليار دولار سنة 2009 بمعدل نمو 9.2% مقارنة بسنة 2008 نتيجة التوسع في الإنفاق الرأسمالي لمواجهة تداعيات

¹ - الصافية بقاص، البدائل المتاحة في البلدان المغربية لإقلاع النمو دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019-2020، ص: 73.

الأزمة المالية العالمية، وفي هذا السياق شكلت الحكومة المغربية "لجنة اليقظة الاستراتيجية" لمراقبة القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة واتخاذ إجراءات لدعمها، حيث تم توفير الدعم للقطاعات التصديرية السلعية ودعم قطاعات السياحة والزراعة والصيد البحري ودعم كافة أوجه صناعة الفوسفات ومشتقاته، كما قام المغرب بزيادة الأجور في عام 2009 طبقاً لقرارات مسبقة، بحيث ارتفعت نفقات الأجور في الموازنة بنسبة 9.3%¹.

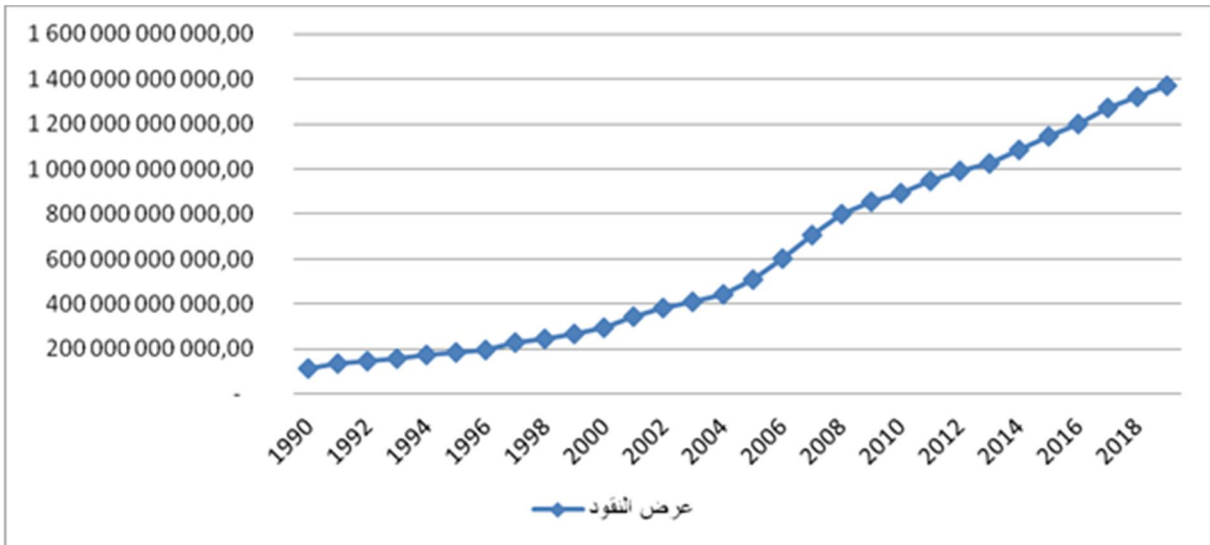
يلاحظ أن الإنفاق العام واصل الارتفاع من 16.73 مليار دولار سنة 2010 إلى 22.84 مليار دولار سنة 2018، لكن خلال هذه الفترة انخفض سنة 2015 بمعدل نمو سلبي قدر بـ 11.04%، كما أن الفترة (2010-2018) سجلت متوسط معدل نمو منخفض (36%) مقارنة بالفترة (2000-2009) التي سجلت (47%)، وهذا راجع لجهود الدولة بإعادة توجيه الإنفاق العام، متضمناً في ذلك تقليص الإنفاق الجاري عبر تخفيض الصرف على بنود الدعم واحتواء فاتورة الأجور والمرتببات وترشيد نفقات شراء السلع والخدمات².

لقد أدت الحاجة الملحة إلى تقليل حدة الفقر ومواجهة البطالة وإعادة الأعمار وتشجيع الاستثمار إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بشكل لافت خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 15.69% سنة 1990 إلى 19.27% في سنة 2018.

أهم ما تم ملاحظته هو التطور المنتظم للإنفاق العام في المغرب خلال فترة الدراسة، فلم تسجل اتجاهات تصاعدية أو تنازلية حادة، حيث ارتفع الإنفاق العام في المغرب بقيمة 18.11 مليار دولار خلال فترة الدراسة أي بمعدل نمو قدره 382.87%.

ثالثاً: المعروض النقدي

الشكل رقم (4-6): تطور المعروض النقدي في المغرب خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

¹ - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص: 130.

² - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص: 117.

من خلال المنحنى يلاحظ أن المستويات السنوية للعرض النقود تتجه على العموم نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت بشكل واضح خلال الفترة (1990-2018) والتي سجلت فيها معدلات مرتفعة، وانتقلت من 46.15 مليار دولار سنة 1990 إلى 119.32 مليار دولار سنة 2018، وهذا يعود إلى أن السياسة النقدية تركز على نظام وضع قيود كمية على القروض، التحكم في أسعار الفائدة بالإضافة إلى توجيه القروض نحو قطاعات محددة، ولقد تم خلالها تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي حيث واكبه تطبيق تدريجي لسياسة نقدية وفقا لمبدأ اقتصاد السوق، من بين أهم ما تم خلال هذه الفترة الزيادة تدريجيا في معدل الاحتياطي القانوني، رفع نظام تأطير الائتمان، كما تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة تقريبا بأكملها خلال السنوات الأولى للتسعينات. أما خلال فترة الأخرى فقد تم تحرير الائتمان وتطبيق سياسة نقدية تقوم على أدوات المراقبة الغير مباشرة، وقد سمحت هذه السياسات بالتحكم في الأسعار والرفع من احتياطات الصرف مما سمح بمواصلة التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي على الخارج¹.

وعلى ضوء الضغوطات التي واجهت أوضاع السيولة، ضخ بنك المغرب 41.8 مليار درهم كمتوسط أسبوعي خلال عام 2017 مع تسجيل أعلى مستوى أواخر شهر أغسطس وصل إلى 74.7 مليار درهم للإبقاء على متوسط سعر الفائدة المرجح في سوق تعاملات ما بين البنوك قريبة من سعر الفائدة الرئيسي. ساهم ذلك إضافة إلى تأثير تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي نتيجة ارتفاع قيمة اليورو وبلوغ التضخم مستوى أقل عموما من البلدان الشريكة والمنافسة في تحسن الأوضاع النقدية خلال النصف الثاني من عام 2017².

أهم ما تم ملاحظته هو التطور المنتظم للعرض النقدي في المغرب خلال فترة الدراسة، فلم تسجل اتجاهات تصاعدية أو تنازلية حادة، حيث ارتفع العرض النقدي في المغرب بقيمة 119.32 مليار دولار خلال سنة 2018.

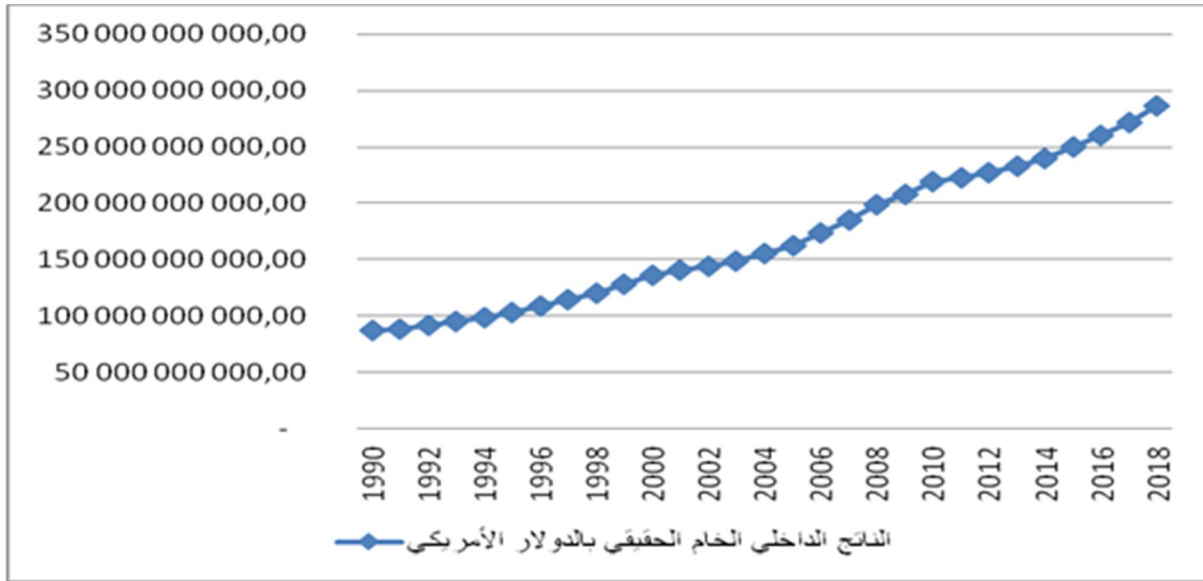
¹ - بشرول فيصل، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب، تونس والجزائر) دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص: 264.

² - التقرير الموحد العربي 2018، ص: 132.

المطلب الثاني: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر

الفرع الأول: الناتج الداخلي الخام الحقيقي

الشكل رقم (4-7): تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في مصر خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من المنحى نرى أن الناتج الداخلي خام الحقيقي في مصر تتجه على العموم نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 8.73 مليار دولار سنة 1990 إلى 10.55 مليار دولار سنة 2004 أي بمعدل نمو وهي نسبة كبيرة، اذا كانت مصر حققت معدلا للنمو الاقتصادي تخطي حدود 7% كمتوسط للفترة من 2005-2008، إلا أن هذا المسار المرتفع لم يستمر، حيث انخفض إلى 4.7% في العام 2008-2009 في ظل الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في 2008 ثم ليبدأ في التعافي مع العام المالي 2009-2010 ليبلغ 5.1%. ولكن لم يستمر التعافي في ظل الصدمة الجديدة التي تعرض لها الاقتصاد المصري مع ثورة 25 يناير لينخفض معدل النمو إلى متوسط 2% خلال العامين الماليين 2011 و2012. أي أنه بنهاية الخطة الخمسية السادسة (2007-2012) فإن متوسط معدل النمو قد بلغ 4.2%، أي ان النمو المحقق قد بلغ نحو 50% من معدل النمو المستهدف وفقا لتلك الخطة. كما يتسم مسار النمو الاقتصادي في مصر خلال ما يقارب ثلاثة عقود بالتذبذب وعدم استدامة التوجه الصعودي للنمو على عكس التوجه النزولي للنمو الذي يستمر لفترات طويلة وذلك في ضوء الهيكل الاقتصادي الذي لم يساعد استدامة المسار الصاعد¹.

وقدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,1% سنة 2015 حيث حققت 301,737 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي حققت فيها 162,225 مليون دولار، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات السياحة نسبيا والأداء الجيد في قطاع الصناعات التحويلية

¹ - عبد الله شحاته خطاب، مسار نمو الاقتصاد لاققتصاد مصري وإمكانية الاستدامة، الجلد 16، العدد 02، افريل 2015، ص: 1، شوهده بتاريخ: 16-01-2019، على الموقع الإلكتروني: <https://platform.almanhal.com/Reader/2/65750>.

والتشبيد¹. ويعتبر أكبر ناتج محقق خلال سنوات الدراسة ب 332,162 مليون دولار والذي تم تحقيقه سنة 2015. ولقد مثل قطاع الإنتاج السلعي سنة 2014 نسبة 51,81% وقطاع الخدمات الإنتاجية 27,19%، وقطاع الخدمات الاجتماعية 24,60% من الناتج المحلي الإجمالي أما سنة 2015 فقد مثل قطاع الإنتاج السلعي نسبة 47,97% وقطاع الخدمات الإنتاجية نسبة 27,31% وقطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 25,91% من الناتج المحلي الإجمالي².

ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي المصري 254 مليار دولار لعام 2015 والاقتصاد المصري عانى كثيرا في عام 2016 بسبب انخفاض عوائد السياحة بسبب تحطم الطائرة الروسية مما دفع البنك المركزي لتعويم الجنيه حيث انخفض مباشرة من 8.8 جنية إلى 13 جنية وادت إلى تلقي سيولة دولارية للبنوك حيث تخطى 13.5 مليار من الدولارات حتى فبراير عام 2017 وايضا قامت الحكومة المصرية بطلب قرض 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في عام 2016 لثلاث سنوات وحصلت مصر على شريحة اولى بقيمة 2.750 مليار دولار ووصلت الديون الخارجية الحكومية الحالية ب 55.7 مليار دولار بعد ان كانت 34 مليار دولار قبل ثورة يناير واستطاعت مصر جذب 6.5 مليار دولار كاستثمارات اجنبية في عام 2016. بعد مرور أربعة أعوام على تحرير سعر الصرف والمراهنة على انعاش الاقتصاد المحلي من خلال برنامج إصلاحى تقشفي، نجحت مصر في تحقيق بعض النمو على عكس كل الدول المحيطة بها، لكن أعدادا كبيرة من المصريين لا تزال تعيش في فقر مدقع. ، وصل إجمالي الناتج الخام المحلي، وهو الثاني في إفريقيا، إلى 256 مليار دولار في 2016/17. وهذا الرقم هو محصلة اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات المنتجات المصنعة (16%) والعقارات والإنشاءات (15%) وتجارة الجملة والتجزئة (13%) والتعدين (12%) والزراعة والغابات والصيد (11%). يحتل القطاع العام مكانة غالبية في الاقتصاد ممثلا 10% من النشاط الاقتصادي و34% من الاستثمارات (خارج نطاق شركات القطاع العام). وتعد القوات المسلحة فاعلا اقتصاديا هاما بما في ذلك بالمجال المدني. ومن جهة أخرى فإن من شأن إدماج الاقتصاد غير الرسمي الذي يشغل حوالي 50% من نسبة التوظيف الكلية أن يزيد الناتج الخام المحلي بحوالي 40% على أقل تقدير.

أما النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من كونه قادرا على الصمود (4.2% في 2016)، إلا إنه غير كافي لتعويض المصروفات العامة التي تضاعفت بمقدار 2.2 مرة على مدى 5 سنوات. وتتشكل هذه المصروفات بصورة رئيسية من خدمة فائدة الديون (30% من إجمالي المصروفات) ورواتب الموظفين (23%) والمصروفات الاجتماعية (22% من إجمالي المصروفات). وفي 2016، مثلت النسبة المخصصة للاستثمارات 11% فقط من المصروفات.

ومن جهة أخرى، تدهور وضع التجارة الخارجية في مصر. فالتجارة الخارجية تعاني من عجز هيكلي بسبب ميزان المحروقات الذي بات يحقق عجزا وبسبب اعتماد مصر على واردات السلع الوسيطة

¹- IMF, World Economic Outlook, Octobre 2016.

²- World banque, World Development Indicators, 2016.

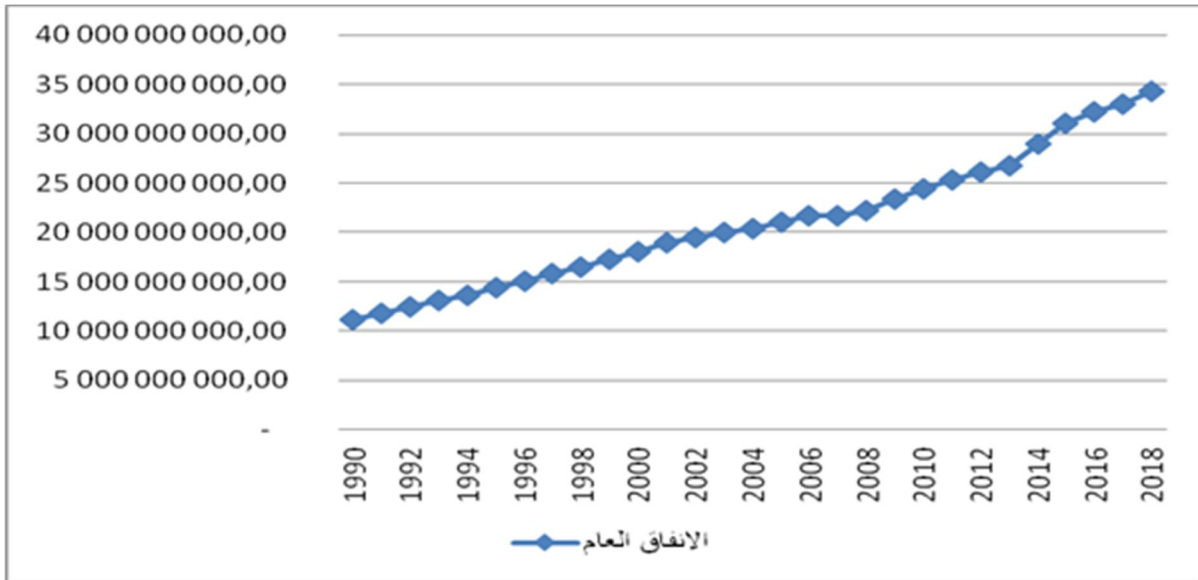
والاستهلاكية. ولم يستعد الميزان التجاري توازنه بفعل العائدات التقليدية التي باتت تتراجع (تحويلات المصريين بالخارج أو السياحة).

لعلاج أوجه الخلل هذه، أطلقت الحكومة برنامج إصلاحات مدعوم من صندوق النقد الدولي (قرض قدره 12 مليار دولار في الفترة من (2016-2018) يهدف إلى تحقيق نمو قدره 5.5% بحلول 2018 وعجز تجاري قدره 4.7% من إجمالي الناتج الخام المحلي وعجز بالميزان الجاري قوامه 3% من إجمالي الناتج المحلي وخدمة دين تصل إلى 85.8% من إجمالي الناتج المحلي.

ووصل الناتج الداخلي الخام حقيقي سنة 2018 ما يقدر بـ 20.86 مليار دولار أي بنسبة معدل نمو 5.31%، لكن اشار صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر إلى أن مصر ستكون البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سيحقق معدل نمو إيجابيا. ولكن تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة الفقر في مصر وصلت إلى 32,5 بالمئة في الفترة ما بين 2017 و 2018، مقابل 27,8 بالمئة في 2015، أي بزيادة قدرها 4,7 بالمئة.

الفرع الثاني: الإنفاق العام:

الشكل رقم (4-9): تطور الإنفاق العام في مصر خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

من المنحى نرى أن الإنفاق العام في مصر عرف تطورات ملحوظة، حيث انتقل من 4.86 مليار دولار سنة 1990 إلى 10.52 مليار دولار سنة 1999 أي بمعدل نمو وهي نسبة كبيرة، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في الإنفاق الاستثماري وكذلك نمو الإنفاق الجاري نتيجة زيادة أعباء خدمة الدين لاسيما الداخلي منه، أما أعباء خدمة الدين الخارجي فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع كبير خلال هذه الفترة نتيجة لجوء الحكومة المصرية مع بداية سنة 1991 لصندوق النقد الدولي لطلب المساعدة في حل الأزمة

الاقتصادية المتمثلة في الركود الاقتصادي الشديد، خاصة في النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات وهو الامر الذي جعلها تعاني من مديونية خارجية ضخمة خلال الفترة¹.

وفي السنوات 2001 و2002 و2003 و2004 سجل إجمالي الإنفاق العام المصري معدلات نمو سالبة، حيث انتقل من 11.05 مليار دولار سنة 2001 إلى 10.05 مليار دولار سنة 2004، ويفسر سبب هذا الانخفاض جراء تراجع سعر صرف الجنية المصري وليس من تراجع النفقات، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق بالعملة المحلية².

لكن سرعان ما غيرت النفقات العامة مسارها واتجهت نحو الارتفاع ابتداء من سنة 2005 من 11.42 مليار دولار لتصل إلى 39.12 مليار دولار سنة 2015 بمعدل نمو 242.55%، ويرجع ارتفاع إجمالي الإنفاق العام خلال العشر سنوات هذه نتيجة لإتباع الحكومة المصرية سياسة مالية توسيعية لتحديد آثار الأزمة المالية العالمية على وتيرة النشاط الاقتصادي مع التركيز على الإنفاق الاستثماري³، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور سنة 2013 بحوالي 16% وقت زادت فيه الإعانات بحوالي 27% وفوائد الدين العام بحوالي 41%⁴.

أما السنوات 2016 و2017 و2018 فقد شهدت انخفاض في قيمة الإنفاق العام من 38.04 مليار دولار سنة 2016 إلى 20.95 مليار دولار سنة 2018، وهذا في إطار الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة المصرية لاحتواء النفقات الجارية أو تقليصها، حيث شملت هذه الإجراءات تقليص فاتورة الأجور من خلال وقف التعينات وضبطها، بالإضافة إلى تحرير أسعار المواد البترولية⁵.

ويتضح جليا أن المسار العام للإنفاق العام في مصر يتجه نحو الارتفاع، حيث قدرت قيمة الارتفاع في الإنفاق العام خلال فترة الدراسة ب16 مليار دولار أي بمعدل نمو 331.06%، كما قدر متوسط نسبة الأنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس المدة ب11.64%.

¹ - برحومة. (2020). أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر. دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018) - (Doctoral dissertation, Université de M'sila)، ص: 195.

² - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2005 و2004.

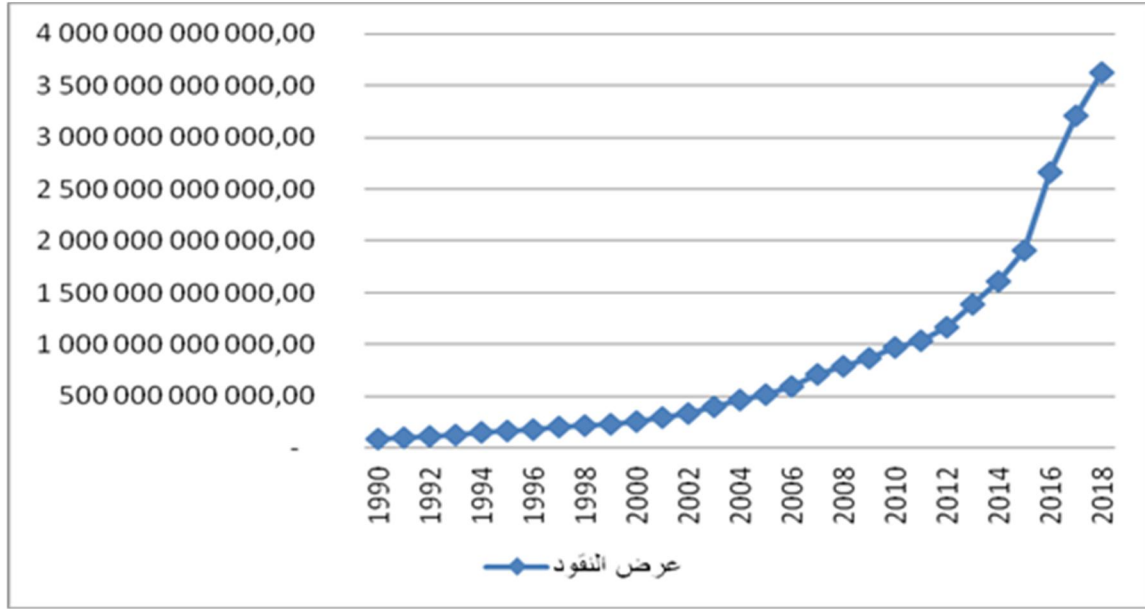
³ - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص: 129.

⁴ - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص: 127.

⁵ - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص ص: 117-118.

الفرع الثالث: المعروض النقدي

الشكل رقم (4-8): تطور المعروض النقدي في مصر خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من المنحى نرى أن العرض النقدي في مصر يتجه على العموم نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 8.25 مليار دولار سنة 1990 إلى 30.62 مليار دولار سنة 2018 أي بمعدل نمو وهي نسبة كبيرة، أن كمية المعروض النقدي قد تضاعفت ما بين (1990-2004) لتصل إلى نحو 77.6 مليار جنيهه وبما يمثل % 17.9 من إجمالي السيولة في نهاية سنة 2004 مقابل نحو 39.1 مليار جنيهه وبما يمثل % 20.2 من إجمالي السيولة في نهاية سنة 1990 محققة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ % 10.3 خلال الفترة (1990-2004) وتمثل الزيادة في كمية وسائل الدفع المشار إليها محصلة الارتفاع في كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالعملة المحلية حيث بلغ متوسط النمو السنوي لها % 7.4 ، % 11.7 على الترتيب خلال (1990-2004). وبعد زيادة النقد المصدر على النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي انعكاسا لسياسة إعادة هيكلة النقد المتداول التي ينتهجها البنك المركزي بهدف ترشيد استخدام أوراق النقد وبما يحقق التوازن الملائم للنقد المصدر من فئاته المختلفة مع احتياجات السوق¹.

في الفترة (2011-2013) اتجه معدل المعروض النقدي إلى الانخفاض، حيث قدر معدل استقرار النقدي خلال هذه الفترة بـ % 75 وذلك نظرا لاضطرابات السياسة والاقتصادية التي عرفتتها مصر أثر ثورتي 25 جانفي 2011 و 30 جويلية 2013.

بعد الأزمة السياسية في مصر 2013، ورث الرئيس المصري اقتصاد متدهورا، وهو ما استلزم إصلاحات عميقة أوقفت نزيف الاقتصاد فتحسن معدل النمو الاقتصادي، نتهج البنك المركزي المصري

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج، تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2003) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5 ، ص: 139.

سياسة نقدية تقييدية خلال عام 2017 بشكل استباقي ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري في أعقاب قرار البنك بتحرير سعر صرف العملة المحلية. تم في إطار هذه السياسة رفع أسعار الفائدة الرسمية بواقع 4 نقاط مئوية من خلال جولتين للرفع في شهري مايو ويوليو بواقع نقطتين مؤبوتين لكل منهما. وبذلك يكون سعر الفائدة قد ارتفع بنحو 7 نقاط مئوية منذ تحرير سعر الصرف في شهر نوفمبر من عام 2016¹.

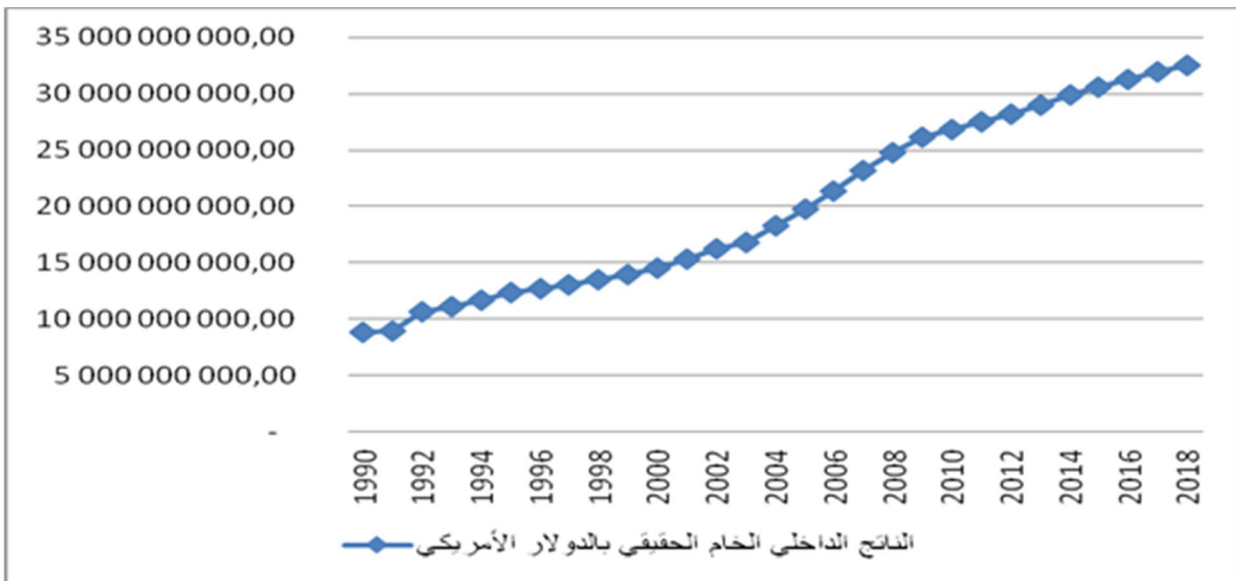
وتراجع معدل النمو السنوي لنقود الاحتياطي، المعدلة بفائض سيولة الجهاز المصرفي لدى البنك المركزي، منذ عام 2017. وقد جاء ذلك مدعوماً بانخفاض معدل نمو فائض السيولة نتيجة لتراجع الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية لدى البنك المركزي المصري بالإضافة إلى تراجع مساهمة عناصر أخرى في ميزانية البنك المركزي المصري، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار 400 نقطة أساس في أكتوبر 2017 له تأثير محايد على نقود الاحتياطي بتعريفها السابق. وبالتالي ظل المضاعف النقدي، والذي يتم قياسه كنسبة بين السيولة المحلية بالعملة المحلية ونقود الاحتياطي بتعريفها السابق، مستقراً خلال عام، بعد انخفاضه خلال عامي 2016 و 2017، حيث حد انخفاض النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي وفائض السيولة كنسب من الودائع بالعملة المحلية، مقارنة بمستوياتهم خلال عام 2017، من الزيادة في نسبة الاحتياطي الإلزامي².

وفي سنة 2018 فقد شهد المعروض النقدي ارتفاع في قيمة، وهذا في إطار الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة المصرية بالإضافة إلى تحرير أسعار المواد البترولية.

المطلب الثالث: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الأردن

الفرع الأول: الناتج الداخلي الخام الحقيقي

الشكل رقم (4-10): تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأردن خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

¹ - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص: 130.

² - البنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية، 2017، ص: 9.

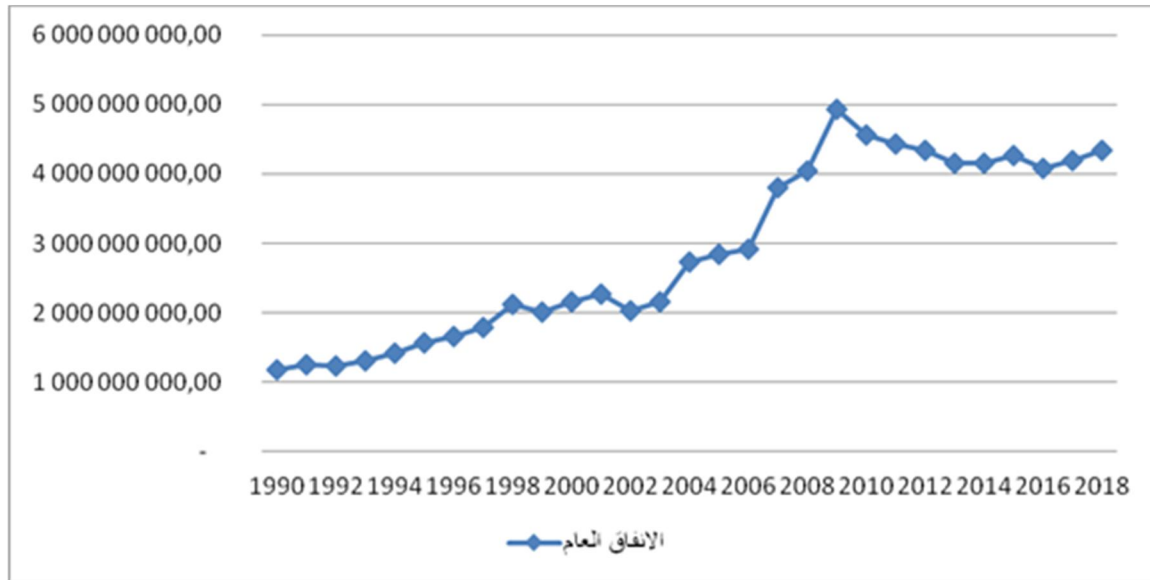
من خلال مشاهدتنا للمنحنى نرى ان الناتج الإجمالي العام مر بعدة مراحل في المرحلة الأولى من عام 1990 إلى عام 1996، شهدت هذه الفترة تذبذبات حادة في الناتج المحلي الإجمالي إذ تراوح معدل النمو ما بين سالب 3.4% إلى موجب 12.2% وهذا تباين واسع، إذ بلغ معامل الاختلاف 678% وإذا ما قورن بمعامل الاختلاف في الفترة اللاحقة (58%) يظهر تذبذب الحاد في معدلات النمو.

أما المرحلة الثانية من عام 1997 إلى 2004 تميزت هذه الفترة بتحقيق معدلات نمو موجبة وأكثر استقرارا بالإضافة إلى اتجاهها المتصاعد، إذ بدأت هذه الفترة بمعدل نمو 1.1% وانتهت بمعدل نمو موجب 5.9% وباتجاه متصاعد.

وفي المرحلة الثالثة من عام 2005 إلى عام 2010 وتميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات النمو إلى ان دخلت المنطقة السالبة، إذ بدأت هذه الفترة بمعدل نمو موجب 4.9% وانتهت بمعدل نمو سالب 1.6% وباتجاه هابط.

المرحلة الرابعة من عام 2011 إلى 2018 نلاحظ في هذه الفترة انه وبالرغم من أن اغلب السنوات كانت معدلات النمو سالبة إلا أن الاتجاه يظهر تحسنا تدريجا في النشاط الاقتصادي، اذا تراوحت معدلات النمو في هذه الفترة بين سالب 1.1% في عام 2010 وسالب 0.02% في عام 2018¹.
الفرع الثاني: الإنفاق العام²:

الشكل رقم (4-11): تطور الإنفاق العام في الأردن خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

¹- ثامر على النويران، حمود حميدي بني خالد، أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2017،04، ص: 48.

²- يوسف محمد ضمرة، موازنات 2018-2009: الإنفاق الحكومي يرتفع 50 %، مجلة الغد، 2017-11-27، على موقع الإلكتروني: <https://alghad.com/>، شوهد بتاريخ: 2019-01-11.

من المنحى نرى أن بند الإنفاق الحكومي في الموازنة المركزية خلال عقد من الزمان قفز بنسبة 50 %، لتصل إلى 9.035 مليار دينار في 2018 مقارنة بـ 6 مليارات دينار للعام 2009. وعلى ضوء تتبع مسار الإنفاق خلال السنوات العشر الماضية نجد أن الحكومات المتعاقبة رفعت من نفقاتها بمقدار 300 مليون دينار سنويا بالمتوسط خلال تلك المدة.

وخلال فترة (2009-2018)، تزامنا مع رفع الحكومة موازنة العام المقبل فإن المسار تصاعدي للإنفاق الحكومي وجّله في النفقات الجارية بشكل رئيسي والتي تتجسد ببند الرواتب والنفقات التقاعدية وخدمة الدين المتوقع أيضا أن تستمر خلال السنوات المقبلة، حيث يلاحظ أن الأوضاع السياسية في المنطقة خصوصا بعد اندلاع "الربيع العربي" وأعباء اللجوء قد أثرت على مسار النمو ودفعت الحكومة لإنهاء برنامج الاستعداد الائتماني ومدته ثلاث سنوات واتبعتها ببرنامج ثان يتم تطبيقه حاليا للعام الثاني مع دخول موازنة 2018.

غير أن غالبية التوجهات في البرنامجين نحو زيادة الانفاق صبت مع محاولة المحافظة على زخم نمو حكومي بالإنفاق رغم التراجع الذي أصاب الاقتصاد الوطني وتأثيرات البرامج على جانب الطلب المحلي للمستهلكين جراء القرارات الحكومية بزيادة الضرائب والرسوم لتنمية الإيرادات رافقها تأثيرات سلبية من اغلاق الحدود مع العراق وسورية وتوقف عجلة الانتاج مما صعب من مهمة زيادة الناتج المحلي بالأرقام المستهدفة منذ العام 2011 والذي تزامن مع بدء تطبيق البرنامج الإصلاحي الأول لكنها أي الحكومات استطاعت المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي كركيزة أساسية.

ومنذ العام 2009، كان اجمالي الإنفاق 6 مليارات دينار، لكن رغم الظروف من ناحية النمو الاقتصادي حافظت على وتيرة الصعود بالنفقات العامة حيث ارتفعت منذ تطبيق البرنامج الأول إلى 7.6 مليار دينار حيث عملت الحكومة حينها على تخفيض الدعم للمحروقات بشكل رئيسي للتخلص حينها من دعم قدر بنحو 800 مليون دينار واعتمدت سياسة دعم المواطن بدلا من السلعة لكنها عادت عن تلك السياسة بعد انخفاض أسعار النفط وتوقفت عن دفع الدعم النقدي، وفرضت الضرائب والرسوم.

واتخذت الحكومة العديد من الإجراءات الرامية لمعالجة اوضاع المالية العامة والتماشي مع مؤشرات الاداء المستهدفة بهدف زيادة الإيرادات المحلية.

وشرعت الحكومة بوضع خريطة طريق لمصادر الإيرادات التي تعتم "جلبها" للوصول إلى موازنة بلا عجز في نهاية عمر برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في الفترة (2016-2019)، والمتمثل بتسليط الضوء على حجم الإعفاءات الممنوحة والتي قدرت بنحو 3 مليارات دينار.

ويلاحظ من ارقام المالية العامة خلال 10 سنوات بأن الانفاق الجاري يستأثر به إلى جانب بند الرواتب كل من التعويضات التقاعدية إضافة إلى فاتورة خدمة الدين؛ حيث قفزت إلى 2.3 مليار دينار في 2018 لكل من التقاعد للعام وحدهما.

لذلك نجد أن مسار الارقام بدأ في الانفاق الجاري بحجم 4.58 مليار دينار وفي العام 2011 وصل إلى 5.73 مليار دينار بزيادة نسبتها 25 % وكانت المملكة حينها لا تخضع لأي برامج اصلاحية

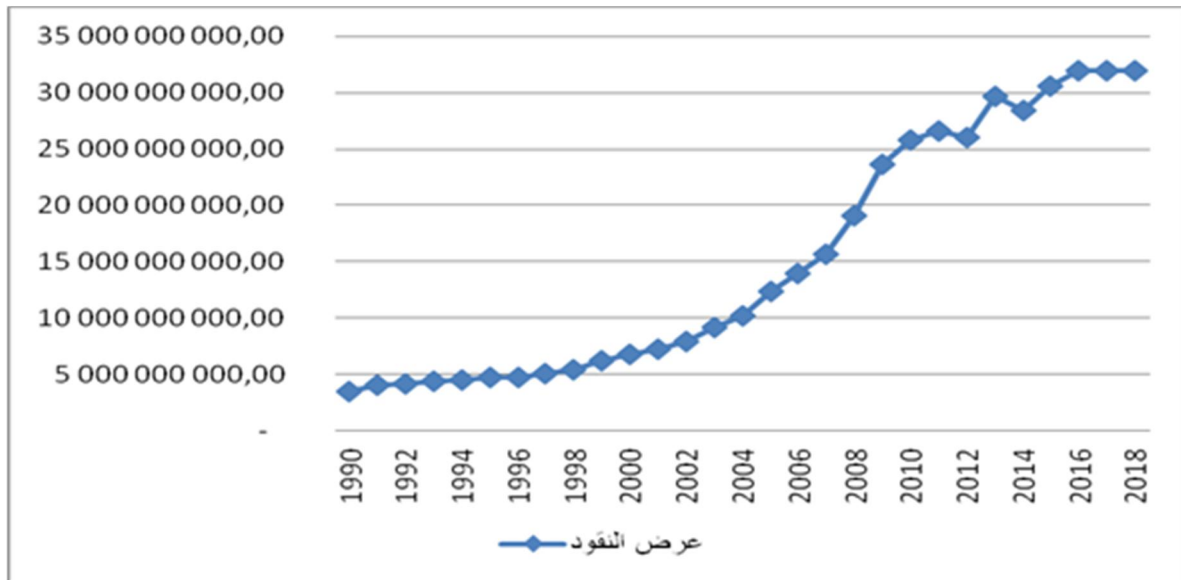
وفاتورة الدعم كانت تشكل البند الأكبر في مستحقات المالية حينها ويلاحظ أن الحكومة ركزت في موازنتها على أن تحافظ على انفاق رأسمالي يفوق المليار دينار وكان أعلى في الفترة (2009-2018) في العام 2009 حيث بلغ الانفاق الرأسمالي الفعلي 1.4 مليار دينار .

ومنذ العام 2011، بدأت الحكومة بالاستفادة من منحة مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 حيث قدم منحة لتمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية في المملكة، وقد التزمت كل (المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة) بتنفيذ القرار أعلاه؛ حيث أسهمت كل منها بمبلغ (1.25) مليار دولار وبقيمة إجمالية بلغت (3.75) مليار دولار، وتم تخصيص هذه المبالغ لتمويل مشاريع تنموية وحيوية وذات أولوية ومردود اقتصادي واجتماعي وفي قطاعات مختلفة (الطاقة والثروة المعدنية، التعليم والتعليم العالي، الصحة، البلديات، الطرق، المياه والصرف الصحي، التنمية المحلية، الاستثمار، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).

وقامت الحكومة بتضمين المشاريع الممولة كافة من خلال هذه المنحة ضمن قانون الموازنة العامة للسنوات (2012-2018)؛ حيث مرت هذه المشاريع وأقرت عبر القنوات الدستورية وتخضع للدورة المستندية المحاسبية بكل مرحله.

الفرع الثالث: المعروض النقدي

الشكل رقم (4-12): تطور المعروض النقدي في الأردن خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من المنحى نرى أن المعروض النقدي في الأردن يتجه على العموم نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث تميزت فترة التسعينيات بشكل عام بسياسة نقدية متشددة سواء بهدف تخفيض معدلات التضخم كما حدث في أوائل التسعينيات، أو بهدف تعزيز استقرار سعر الصرف كما حدث في أواسط وأواخر التسعينيات، عندما ارتفع الطلب على العملات الأجنبية بشكل حاد ومفاجئ. وقد ترتب على ذلك في حينه ارتفاع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي إلى مستويات قياسية. أما بعد ترسخ الاستقرار النقدي، ومنذ أواسط عام 1999 تحديداً، فقد تميزت السياسة النقدية باليسر، غير أن

البنك اتجه منذ أواسط عام 2004 لبعض التشدد من خلال رفع أسعار الفائدة، وذلك تجنباً للضغوط التضخمية المحتملة جراء تزايد الطلب المحلي. وقد ذكر طوقان، 2005 بأن سياسة سعر الصرف الحالية المتمثلة في ربط الدينار بالدولار الأميركي قد خدمت الاقتصاد الأردني، وأسهمت بإحراز معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية وتخفيض معدلات التضخم إلى مستوى مماثل لما هو سائد في الدول الصناعية، فضلاً عن تعزيز الثقة العامة بالدينار الأردني.

وأظهرت البيانات أن نمو المعروض النقدي في الأردن تباطأ بمقدار النصف تقريباً إلى 9 % في 2009، وبلغ 19.949 مليار دينار، مع تقلص إقراض البنوك بسبب الركود العالمي. وهبط إقراض البنوك المحلية بنسبة 1.5 % في سنة 2008، وذلك للمرة الأولى على مدى عشر سنوات، مع تبني البنوك التجارية سياسات إقراض متشددة، في ظل الركود العالمي، التي تسبب في تباطؤ النمو والاستهلاك المحلي.

واتخذ البنك المركزي الأردني إجراءات استباقية لتيسير السياسة النقدية منذ بداية الاضطراب العالمي في نهاية 2008، والحد من التداعيات على الاقتصاد وضح مزيد من السيولة، وخفض البنك المركزي الاحتياطي الإلزامي على ودائع البنوك التجارية، وأوقف إصدار شهادات إيداع، وخفض أسعار الفائدة الأساسية على الإقراض لإتاحة التمويل بغية تحفيز النمو، وشهد نمو المعروض النقدي وهو مؤشر على اتجاه التضخم، انخفاضاً سريعاً منذ أن ارتفع إلى الذروة عند 17.3 % في 2008، بفعل التضخم المرتفع، نتيجة للزيادة الحادة في أسعار النفط والسلع الأولية، أظهرت بيانات للبنك المركزي الأردني أن نمو المعروض النقدي في الاردن تباطأ إلى 4.4 في المئة سنة 2009 مقارنة مع نمو بنسبة 10.3 % من العام الماضي فيما يشير إلى تأثير التباطؤ العالمي على الاقتصاد، حيث وصل المعروض النقدي 27 مليار دولار في سنة 2009. وفي مؤشر على أوضاع السيولة الشحيحة انكمش حجم النقود المتداولة للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان بعد فترة انتعاش شهدت تدفقات كبيرة من الخارج. والنقود المتداولة تشمل النقد لدى الجمهور لكن يستثنى منه صافي الاقتراض الحكومي. ويقول خبراء مصرفيون أن تراجع الاستثمارات الأجنبية وتحويلات الأردنيين العاملين بالخارج خلال الازمة المالية العالمية تسبب في تباطؤ نمو المعروض النقدي، أما في سنة 2010 بلغ مستوى المعروض النقدي 28.3 مليار دولار ، وقال البنك المركزي الأردني أن قيمة عرض النقدي ارتفعت في أول سنة 2015 بنسبة 4.3 % إلى 9.628 مليار دينار مقارنة مع مستواها في نهاية العام 2014، إذ كانت تبلغ 9.231 مليار دينار. وكانت الزيادة في عرض النقدي نتيجة ارتفاع قيمة النقد المتداول بنسبة 0.95 في المائة إلى 3.839 مليار دينار، وارتفع المعروض النقدي بشكل طفيف 0.5% في نهاية سنة 2016 بمستوى 44.8 مليار دولار مقارنة مع سنة 2015، وبلغ المعروض النقدي استقر في سنة 2017 عند مستوى 46.3 مليار دولار مقارنة به في نهاية 2016. وقام البنك المركزي برفع أسعار فائدة السياسة النقدية عام 2017 بما يعكس التغيرات في أسعار الفائدة على الدولار العملة التي يرتبط بها الدينار الأردني. بناء عليه، ارتفع سعر إعادة الخصم بنهاية عام 2017 إلى 5 في المائة مقارنة مع 3.75 في المائة لسعر الفائدة المسجل

بنهاية عام 2016. يعمل البنك المركزي على تنفيذ عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية بما يشمل تطوير تسهيلات التمويل بالعملة الأجنبية وأدوات توفير الائتمان لقطاع الصيرفة الإسلامية¹.

وفي سنة 2018 زاد المعروض النقدي والأسباب المباشرة التي أدت إلى زيادته في الأردن هي زيادة أسعار الفائدة خلال العام الماضي بأربع مرات.

¹ - التقرير العربي الموحد 2018، ص: 131.

المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل

تعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) المستخدمة في تقديرها، بحيث يتم استعمال هذه النماذج أو ما يعرف أيضا بمعطيات السلة (Panel Data) عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة، كما يمكن أن نجدها في النماذج الخاصة بالاقتصاد الكلي ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولهذا فقد استعمل أغلب الاقتصاديين في دراستهم التطبيقية. وذلك لأنها تأخذ في الحسبان أثر تغير الزمن واثـر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية المتضمنة في عينة الدراسة. وبذلك سنلجأ في دراستنا إلى استعمال هذا النوع من النماذج كون أن هذه الدراسة تخص مجموعة من الدول التي تتقارب فيما بينها من حيث الأداء، بالإضافة إلى الاعتماد على اختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقات التكامل المتزامن على بيانات البانل.

المطلب الأول: مدخل نظري للنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

الفرع الأول: مفهوم نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

نعني بمصطلح نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ " المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل " غير متوازن".¹

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا ببيانات "Longitudinal Data" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Panel Data).²

الفرع الثاني: أهمية استخدام معطيات البانل

لقد اكتسبت معطيات بانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد

¹-Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989, p:02.

²-Free. A and Kim, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, 2007,p:02.

سواء. يتفوق تحليل معطيات بانل عن تحليل المعطيات المقطعية بمفردها أو معطيات السلاسل الزمنية بمفردها بالعديد من الإيجابيات و المزايا نذكر منها ما يلي¹:

✓ التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة المعطيات المقطعية أو الزمنية و الذي يؤدي إلى نتائج متحيزة؛

✓ تتضمن معطيات بانل معلومات أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي يسمح بالحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من معطيات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز معطيات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

✓ توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها المعطيات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل: البطالة، الفقر، النمو و غيرها. ومن جهة أخرى يمكن من خلال معطيات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛

✓ أخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير ملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛

✓ توفر نماذج بيانات بانل إمكانية التعديل، حيث تحتاج بيانات السلاسل الزمنية أن تكون طويلة جدا حتى تمد الباحث بتقديرات جيدة عن السلوك الديناميكي، كما أن البيانات المقطعية لا تخبر بأي شيء عن الديناميكية، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من مقطة زمنية لأخرى، كما تعتبر أيضا مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر والنمو وغيرها².

الفرع الثالث: نمذجة بيانات البانل

لقد تطورت أساليب وطرق الاقتصاد القياسي من حيث جمع البيانات الإحصائية و الاعتماد على أحدث الأساليب الكمية المتطورة لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، و خاصة في بداية السبعينات مع تطور برنامج الحاسوب، لقت دراسة بانل اهتماما واسعا خصوصا بعد أعمال نيرلوف (Nerlove 1966) ومادالا (Maddala 1971).

وتتم عملية تنضيد بيانات بانل (Empliment des données de panel) وفق طريقتين، الأولى على أساس الأفراد (Empliment par individus) ويتم فيها ترتيب كل المشاهدات التاريخية للفرد الأول ثم الفرد الثاني وهكذا حتى ترتب كل مشاهدات العينة، أما في الطريقة الثانية فيتم تنضيد البيانات على أساس

¹ Alain Pirotte, Economie des données de panel: Théorie et application. Edition Economica, 1éme Edition, 2011, p:45.

² - طلال زغبة، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " أعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015، ص: 258.

الزمن (السنوات أو الأشهر، ..). أي ترتب كل مشاهدات الوحدات لزمن بداية الدراسة ثم يليه الزمن الذي بعده. غير أن الطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً في برامج الحاسوب¹.
وكما تمت الإشارة سابقاً على أن نماذج بيانات بانل تمتاز بالبعد الثنائي، لذا فإن الصيغة العامة لهذا النموذج تكتب على الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_{1,it} x_{1,it} + \dots + \beta_{k,it} x_{k,it} + u_{it}$$

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^k \beta_{k,it} x_{k,it} + u_{it} \dots \dots (1)$$

K=1

حيث أن:

(i) تشير إلى الوحدة المقطعية، بح

(t) تشير إلى الفترة الزمنية، بحيث t=1,.....T.

(y_{it}) وتشير لمشاهدات المتغير التابع في المقطع العرضي (i) والفترة الزمنية (t).

(x_{it}) وتشير لمشاهدات المتغير المستقل (K) في المقطع العرضي (i) والفترة الزمنية (t).

(k) تشير إلى متغير مفسر أو مستقل معين، بحيث k=1,.....,k.

(u_{it}) تمثل الخطأ العشوائي.

(α_i) تشير إلى معلمة المقاطع أو الحدود الثابتة.

(β_{k,it}) تمثل معاملات الانحدار.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل الساكنة (The Static Panel Data Models)

الفرع الأول: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model²:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث تكون فيه جميع المعاملات (α_{it}) و (β_{k,it}) ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير زمني)، وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^k \beta_k x_{k,it} + u_{it} \dots \dots (2)$$

K=1

i=1,2,3, ..., N ؛ t=1,2,3, ...,T

حيث: E(u_{it})=0 و var(u_{it})= σ².

¹ - صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018\2019، ص: 157.

² - سارة برحومة، مرجع سابق، ص: 232.

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معاملات النموذج لأنها تعطي أفضل مقدر خطي غير متحيز (BLUE)، وبحجم المشاهدات (N*T).

الفرع الثاني: نموذج التأثيرات الثابتة ¹: Fixed Effects Model (FEM)

يفيد نموذج التأثيرات الثابتة في معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل دولة) على حدا من خلال جعل معلمة الحد الثابت تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، كما يمكن اعتبار هذا النموذج نموذج انحدار خطي بحد ثابت متغير بين الوحدات المقطعية (أي يسمح النموذج باختلاف الحد الثابت لكل مجموعة مقطعية)، والسبب وراء إدخال الآثار الثابتة للمقاطع في هذا النموذج يرجع إلى وجود بعض المتغيرات الملاحظة التي تؤثر في المتغير التابع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تأثيرها على المتغيرات المستقلة في النموذج. ويأخذ هذا النموذج بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^k \beta_k x_{k,it} + u_{it} \dots (3)$$

$$i=1,2,3, \dots, N \quad ; \quad t=1,2,3, \dots, T$$

حيث:

$$E(u_{it})=0$$

$$\text{var}(u_{it})=\sigma$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة أن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة أعلاه والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية وعادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر N-1 لكي تجنب التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ويطلق على النموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Square Dummy Variable) (LSDV) بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة أعلاه يصبح الشكل النهائي لنموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{k=1}^k \beta_k x_{k,it} + u_{it} \dots (4)$$

$$i=1,2,3, \dots, N \quad ; \quad t=1,2,3, \dots, T$$

¹ - رملة حسام الدين، دراسة أثر تكوين رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي باستعمال بيانات بانل للفترة (1995-2014)، مجلة الإبداع، المجلد 8، العدد 1، ديسمبر 2018، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 6.

الفرع الثالث: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model (REM)¹:

يتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائياً، أي عكس نموذج التأثيرات الثابتة، حيث أن المشاهدات المقطعية أو الزمنية ماهي إلا معالم عشوائية، وليست ثابتة ويقوم على افتراض أن الآثار المقطعية أو الزمنية هي متغيرات عشوائية بمتوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وبأخذ الثابت فيها الصيغة التالية:

$$\alpha = \mu + Vi \dots (5)$$

وبتعويض المعادلة رقم (5) في الصيغة العامة نجد

$$Y_{it} = \mu + \sum_{k=1}^k \beta_k x_{k,it} + Vi + u_{it} \dots (6)$$

حيث أن:

$$i=1,2,3, \dots, N ; t=1,2,3, \dots, T$$

Vi : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i .

نموذج مكزونات الخطأ Error Components (Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (6) يتضمن مركبين للخطأ هما Vi و u_{it} كما أن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تفشل في تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة، وتمثل طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) الطريقة الملائمة لتقدير هذا النوع من النماذج.

المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية Statistical tests (اختبار النموذج الملائم):

من خلال هذا الفرع سيتم التعرف على بعض الاختبارات الإحصائية التي يتم الاعتماد عليها عادة في تحديد نوعية النموذج الذي يتلاءم مع البيانات الدراسة، حيث توجد مجموعة من الاختبارات وسيتم التركيز في هذه الدراسة على ثلاثة اختبارات أساسية هي اختبار فيشر F، اختبار (Breusch and Pagan)، وأخيراً اختبار (Hausman).

الفرع الأول: اختبار فيشر (اختبار F المقيد)²:

يتم استخدام اختبار فيشر بغرض المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، ويعطى اختبار فيشر الصيغة التالية:

¹ - عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 12،

العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2010، ص: 19.

² - زكريا يحيى الجمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، مارس 2012،

جامعة الموصل، العراق، ص: 274.

$$F_{(N-1, NT-N-K)}^{\alpha} = \frac{(RFEM^2 - RPRM^2)/(N-1)}{(1 - (RFEM^2)/(NT-N-K))}$$

حيث:

R^2_{FEM} : معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت؛

R^2_{PRM} : معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

وبمقارنة F المحسوبة مع F الجدولية بدرجتي حرية $(n-1)$ و $(NT-n-k)$ علا التوالي عند مستوى معنوية معين (α) 5% أو 1% ، فإذا كانت $(F_{calc} \leq F_{tab})$ تقبل الفرضية H_0 ، وهذا يعني أن جميع الحدود الثابتة لكل المقاطع العرضية متساوية، ومن ثم دمج بيانات السلسلة الزمنية والمقاطع العرضية مع بعض والتعامل معها كعينة واحدة تضم (N) من المشاهدات ولها حد ثابت واحد، وبعبس ذلك يقبل الفرض البديل (H_1) ويعني تغير الحد الثابت خلال المقاطع العرضية وبالتالي اعتماد نموذج التأثير الثابت.

الفرع الثاني: اختبار الأثر العشوائي LM Lagrange لـ (Breusch and Pagan).¹

يعتمد اختبار (Breusch and Pagan) على مضاعف لاغرانج لاختبار وجود الارتباط المتزامن بين الحدود العشوائية الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، والفروض محل الاختبار تكون كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \sigma^2 u = 0 \\ H_1: \sigma^2 u \neq 0 \end{cases}$$

وتحسب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) كما يلي:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^N \left(\sum_{t=1}^T \mu_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \mu_{it}^2} - 1 \right)^2$$

والتي تتبع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه، فإذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أقل من الإحصائية الجدولة، فإننا نقبل الفرض H_0 ويعني هذا غياب الأثر الخصوصية الفردية، أما في حالة العكس فإننا نقبل الفرض H_1 والذي يعني عدم الأثر الخصوصية.

¹ - سارة برحومة، مرجع سابق، ص: 235.

إذا كانت قيمة (P-value) لإحصائية اختبار LM لها معنوية إحصائية هذا يعني أن FEM و REM سوف يكون أفضل من PRM، بينما إذا كانت قيمة LM ليس لها معنوية إحصائية أي أن PRM سيكون أفضل من FEM و REM.

الفرع الثالث: اختبار هوسمان Hausman¹.

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار لثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وهو يعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة Bmcg لنموذج الأثر العشوائي و المقدر الداخلي BW Within لنموذج الأثر الثابت، ويفترض النموذج أن هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملاحظة، وتنص فرضية العدم H0: بأن مقدر الآثار العشوائية متنسقة وكفاءة، مقابل الفرضية البديلة، H1: بأن مقدر الآثار العشوائية غير متنسقة، وتكون صياغة هذا الاختبار على الشكل التالي:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)' [\text{var}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)]^{-1} \{\beta_{MCG} - \hat{\beta}_W\}$$

وأن H توزيع تتبع $\chi^2(k)$ كي دو بدرجة حرية k.

فإذا كانت قيمة الإحصائية كبيرة فهذا يعني أن الفرق بين المقدرتين معنوي، وعليه يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن الآثار العشوائية متنسقة، ونقبل نموذج الآثار الثابتة، وفي حالة العكس أي أن قيمة إحصائية H صغيرة وغير معنوية، فيكون النموذج الأفضل هو نموذج الآثار العشوائية.

¹-William. H. Greene., Traduction de la 5 éme édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec, «Econométrie », édition française dirigée par Didier Schlachter, IEP Paris, Université Paris II, 2005, p :287.

المبحث الثالث: تقدير أثر فعالية السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: الأردن، المغرب ومصر و خلال الفترة (1990-2018).

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تطبيق نمذجة قياسية باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data، حيث سنحاول تقدير أثر فعالية كل من المعروض النقدي والانفاق العام وسعر النفط على النمو الاقتصادي لمجموعة تتكون من ستة (04) دول عربية هي الجزائر، المغرب، مصر، والأردن، ستكون عينة الدول هي المقاطع في ملف البانال، عينة الدول مختلطة منها دولة نفطية منتجة ومصدرة للنفط ويعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية بشكل مباشر هي الجزائر، وثلاث دول تصنف على أنها دول غير نفطية هي المغرب، مصر والأردن، فيما يتعلق بمنهجية التحليل سنحاول تقدير النماذج الثلاثة لنموذج البانال الساكنة والمتمثلة في نموذج الأثر التجميعي PRM، نموذج الآثار الثابتة FEM، ونموذج الآثار العشوائية REM، وسنحاول أن نركز اهتمامنا أكثر على نموذج الآثار العشوائية لأنه هو من يسمح لنا بمقارنة فعالية السياسة النقدية والمالية وأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي حسب الدول محل الدراسة.

المطلب الأول : النمذجة القياسية لدراسة

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

حاولنا في هذه الدراسة حصر أهم المؤشرات التي تُعبر عن السلوك الاقتصادي للظاهرة محل الدراسة، سواء ما تعلق بالمتغيرات التابعة أو المتغيرات المستقلة. ستبنى هذه الدراسة القياسية على بيانات سنوية من 1990 إلى 2018 لكل الدول محل الدراسة حيث سيكون لدينا 04 مقاطع حسب البلدان، وفي نموذج الدراسة سيكون الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDP هو المتغير التابع بينما المتغيرات التفسيرية في النموذج هي الانفاق العام G والمعروض النقدي أو الكتلة النقدية M، وسعر النفط P وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

✓ المتغير التابع: وهو الناتج المحلي الخام

✓ المتغير المستقل : هو الانفاق العام والمعروض النقدي وأسعار النفط

أما مصادر البيانات فقد اعتمدنا على قاعدتا بيانات البنك الدولي WDI بالنسبة للناتج الداخلي الخام والانفاق العام والمعروض النقدي، كما اعتمدنا على بيانات موقع إدارة معلومات الطاقة EIA فيما يخص سلسلة أسعار النفط.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية للنموذج

بعد عملية تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل وتجميع البيانات الخاصة بهما تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي وكان كما يلي:

$$gdp = f(m, g, p)$$

حيث:

Gdp : rgdp الناتج الداخلي الخام: هو القيمة النقدية النهائية لإجمالي السلع و الخدمات المنتجة داخل حدود منطقة معينة و خلال مدة زمنية محددة .

M ; m%Gdp المعروض النقدي: هو المقدار الإجمالي للأصول النقدية المتاحة في الاقتصاد في فترة زمنية معينة.

G : Gov. expenditure الانفاق العام :هو مقدار مالي نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام.

P : oil price سعر النفط: يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من عوامل اقتصادية، سياسية ومناخية... الخ ومن أجل جعل متغيرات الدراسة أكثر تجانسا فقد أدخلنا اللوغاريتم النبري على المتغيرات حيث سنضيف حرف L لكل متغير فتصبح المتغيرات هي LGDP ، LG ، LM ، LP، وستكون صيغة النموذج كما يلي:

$$LGDP_{ti} = c + b_1LM_{ti} + b_2LG_{ti} + b_3LP_{ti} + \mu_{ti}$$

حيث:

LGDP : لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

LM: لوغاريتم المعروض النقدي.

LP: لوغاريتم سعر النفط.

t: عامل الزمن يتراوح بين 1990 و 2018.

z: المقاطع يتراوح من 1 إلى 4.

المطلب الثاني: القراءة الإحصائية لنتائج نماذج بيانات بانل الساكنة.

أولا : تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة.

بالاستعانة ببرمجية Stata قمنا بتقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data Models التي تقدر معادلة الناتج الداخلي الخام بدلالة في الدول العربية الاربعة محل الدراسة بدلالة كل من الكتلة النقدية والانفاق العام وأسعار النفط وطبقنا مختلف اختبارات الانتقاء والاختبارات الإحصائية الخاصة بمعالم النموذج وتحصلنا على النتائج التالية:

1. تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

الجدول رقم (4-1): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

<code>. xtreg GDP m G p, fe</code>						
Fixed-effects (within) regression			Number of obs	=	120	
Group variable: contry			Number of groups	=	4	
R-sq:			Obs per group:			
within	=	0.9054	min	=	30	
between	=	0.8720	avg	=	30.0	
overall	=	0.8812	max	=	30	
corr(u_i, Xb) = -0.1960			F(3,113)	=	360.40	
			Prob > F	=	0.0000	
GDP	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
m	-2.87e+08	8.29e+07	-3.47	0.001	-4.52e+08	-1.23e+08
G	6.901227	.288017	23.96	0.000	6.330614	7.471841
p	1.10e+08	4.95e+07	2.22	0.029	1.17e+07	2.08e+08
_cons	1.54e+10	6.28e+09	2.46	0.015	3.01e+09	2.79e+10
sigma_u	2.484e+10					
sigma_e	1.269e+10					
rho	.79312246 (fraction of variance due to u_i)					
F test that all u_i=0: F(3, 113) = 95.11				Prob > F = 0.0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15

2. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM

الجدول رقم (4-2): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM

. xtreg GDP m G p, re						
Random-effects GLS regression			Number of obs	=	120	
Group variable: contry			Number of groups	=	4	
R-sq:			Obs per group:			
within	=	0.9053	min	=	30	
between	=	0.8730	avg	=	30.0	
overall	=	0.8821	max	=	30	
corr(u_i, X) = 0 (assumed)			Wald chi2(3)	=	1095.65	
			Prob > chi2	=	0.0000	
GDP	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
m	-2.71e+08	8.14e+07	-3.33	0.001	-4.30e+08	-1.11e+08
G	6.861583	.2798848	24.52	0.000	6.313019	7.410147
p	1.10e+08	4.97e+07	2.20	0.028	1.21e+07	2.07e+08
_cons	1.46e+10	1.17e+10	1.25	0.213	-8.39e+09	3.76e+10
sigma_u	1.968e+10					
sigma_e	1.269e+10					
rho	.70648409 (fraction of variance due to u_i)					

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata 15

ثانياً: المفاضلة بين النماذج.

بعد عرض نتائج التقدير للنماذج الثلاث لبانل الساكن تأتي خطوة المفاضلة بين نماذج، حيث تم الاعتماد على اختبار فيشر F-test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية فتم الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan واختبار هوسمان Hausman test.

1. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

تم إجراء اختبار فيشر F-test المقيد لغرض المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (4-1) ، من خلال الجدول يلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة $Fstat=95.11$ والقيمة المقابلة لها تساوي (0.0000) وهي اقل من 5%، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل البديل، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو المرجح.

2. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية:

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية والتي هي في الجدول رقم (4-2)، يتطلب الأمر إجراء اختبار Breusch-Pagan للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): اختبار التجميعية بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات العشوائية
Poolability test Between PRM&REM Breusch Bagan test (Chow Test)

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

GDP[contry,t] = Xb + u[contry] + e[contry,t]

Estimated results:


```

	Var	sd = sqrt(Var)
GDP	5.06e+21	7.12e+10
e	1.61e+20	1.27e+10
u	3.87e+20	1.97e+10

```

Test:   Var(u) = 0
        chibar2(01) =   696.59
        Prob > chibar2 =   0.0000

```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي 15 stata

من الجدول أعلاه اختبار Breusch-Pagan يعطي القيمة $V(u)=0$ فإن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob تساوي (0.0000) وهي اقل من 5%، أي يتم رفض الفرض الصفري (H_0) وقبول الفرضية البديلة والذي يعتبر أن نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الأفضل. كما تظهر نتائج اختبار Breusch-Pagan أن النموذج لا يعاني من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation).

3. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم الاعتماد على اختبار هوسمان Hausman test في عملية المفاضلة بين بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية كما ذكرنا سابقا، والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

الجدول (4-4): اختبار هوسمان Hausman test للمفاضلة بين REM و FEM

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt (diag (V_b-V_B)) S.E.
	(b) fe	(B) .		
m	-2.87e+08	-2.71e+08	-1.66e+07	1.56e+07
G	6.901227	6.861583	.0396442	.0679579
p	1.10e+08	1.10e+08	181517.2	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(2) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
 = 0.50
 Prob>chi2 = 0.7778
 (V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 15

من اختبار هوسمان يعطي القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (Prob=0.77) وهي أكبر من 5%، أي يتم قبول الفرض الصفري (H0) والذي يعتبر أن النموذج التأثيرات العشوائية REM هو الأفضل، ويرفض الفرض البديل (H1)، بمعنى أن النموذج الأمثل لتفسير الدخل الإجمالي بدلالة الكتلة النقدية والانفاق الحكومي (العام) وأسعار النفط في مجموعة الدول العربية محل دراسة (الجزائر، الأردن، المغرب، مصر) هو نموذج التأثيرات العشوائية REM، ونتأجه مقدره في الجدول (4-2). ويكتب النموذج على الصيغة التالية:

$$GDP_t = 1,50 + 4,68M_t + 4,09 G_t + 4,20P_t$$

4. تقدير معادلة كل بلد:

ولأن هدفنا هو مقارنة أثر السياسة النقدية والسياسة المالية وأسعار النفط على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة فإننا سنهتم بشكل خاص بمقدرات نموذج التأثيرات الثابتة للمتغيرات الصماء LSDV، حيث سنقدر النموذج الرابع الذي نفترض فيه أن معالم وثوابت النموذج تتغير حسب المقاطع (البلد)، أي من خلال نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية سنشتق النموذج الجزئي لكل دولة على حدا، ونتأجه تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): تقدير معادلة كل بلد

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	120
				F(15, 104)	=	1321.19
Model	5.9936e+23	15	3.9957e+22	Prob > F	=	0.0000
Residual	3.1453e+21	104	3.0243e+19	R-squared	=	0.9948
				Adj R-squared	=	0.9940
Total	6.0250e+23	119	5.0630e+21	Root MSE	=	5.5e+09

GDP	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
m	4.68e+08	1.34e+08	3.49	0.001	2.03e+08	7.34e+08
G	4.093126	.3034973	13.49	0.000	3.491279	4.694972
p	4.20e+07	4.77e+07	0.88	0.380	-5.25e+07	1.37e+08
ind						
2	-3.50e+09	1.11e+10	-0.32	0.753	-2.55e+10	1.85e+10
3	-3.32e+10	6.11e+09	-5.43	0.000	-4.53e+10	-2.11e+10
4	-2.82e+10	1.20e+10	-2.35	0.020	-5.20e+10	-4.44e+09
ind#c.m						
2	-5.52e+08	1.61e+08	-3.43	0.001	-8.70e+08	-2.33e+08
3	2.05e+07	1.68e+08	0.12	0.903	-3.13e+08	3.54e+08
4	-5.71e+08	1.85e+08	-3.09	0.003	-9.37e+08	-2.05e+08
ind#c.G						
2	2.24909	1.503242	1.50	0.138	-.7318958	5.230076
3	-.1212062	.6159801	-0.20	0.844	-1.342718	1.100306
4	4.345856	.362671	11.98	0.000	3.626666	5.065047
ind#c.p						
2	-4.19e+07	7.69e+07	-0.55	0.586	-1.94e+08	1.10e+08
3	-1.54e+08	7.46e+07	-2.07	0.041	-3.02e+08	-6228110
4	2.46e+08	6.42e+07	3.84	0.000	1.19e+08	3.74e+08
_cons	1.50e+10	4.43e+09	3.39	0.001	6.21e+09	2.38e+10

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي 15 stata

5. اختبار معالم النموذج

الجدول التالي يبين لنا اختبار معالم النموذج الكلي

الجدول رقم (4-6): اختبار معالم النموذج

```

testparm c.m c.G c.p

( 1)  m = 0
( 2)  G = 0
( 3)  p = 0
      Constraint 2 dropped

      F( 2, 104) = 6.53
      Prob > F = 0.0021
    
```

بناء على التقدير النموذج (4-6) فان قيمة فيشر F هي 6.53 اما احتماليته هي 0.002 اذا هي اقل من 0.05 ومنة النموذج ككل مقبول ومعنوي.

ثالثا: ملخص النتائج الإحصائية.

- ✓ يلاحظ أن معامل الكتلة النقدية معنوي عند 5%؛
- ✓ يلاحظ أن معامل الانفاق العام معنوي عند 5%؛
- ✓ يلاحظ أن معامل أسعار النفط غير معنوي عند 5%؛
- ✓ يشير معامل التحديد المعدل الكلي إلى أن حوالي 99.40% من الدخل المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها ب الانفاق العام والكتلة النقدية؛
- ✓ توضح قيمة إحصائية فيشر F أن النموذج بمجمله له معنوية إحصائية عند (5%)؛
- ✓ وجود أثر معنوي موجب لكتلة النقدية على الدخل المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018)؛
- ✓ وجود أثر معنوي موجب للانفاق العام على الدخل المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018)؛
- ✓ وجود أثر غير معنوي سالب لأسعار النفط على الدخل المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018)؛
- ✓ نتائج اختبار LM لاستقلالية البيانات المقطعية تبين أن كل الاحتمالات أكبر من (5%)، ومنه البيانات المقطعية مستقلة، أي يقبل الفرض الصفري (H0) لأن البيانات المقطعية مستقلة ولا يوجد ارتباطات ويرفض الفرض البديل (H1).

المطلب الثالث: القراءة الاقتصادية لنتائج نماذج بيانات بانل الساكنة

الفرع الأول: المناخ الاقتصادي في الوطن العربي خلال العقود الأخيرة

شهدت منطقة الوطن العربي خلال العقود الأخيرة عدة تغيرات سياسية وكانت مسرحا لعدة حروب يمكن أن تسميها حروبا عالمية...الخ، هذه الأحداث ألفت بظلالها على اقتصاديات المنطقة وعرقلة مسار التنمية لعدة دول عربية، فبداية بحرب الخليج الأولى في مطلع التسعينات والتي شكلت تحالفا دوليا ضد العراق، ثم حرب الخليج الثانية سنة 2003 والتي كان لها تأثيرا مباشرا على اقتصاديات عديد الدول العربية ليس فقط من خلال تأثيرها الغير المباشر عبر قناة أسعار النفط، وإنما من خلال تأثيرها المباشر على اقتصاديات هذه الدول خاصة الاقتصاد العراقي الذي عرف انهيار قويا في مؤشراتته الاقتصادية الكلية نتيجة لهذه الحروب، ومع مطلع هذه الألفية تحسنت مؤشرات الاقتصاد العالمي وتحسنت معها المؤشرات التوازنية لاقتصاديات الدول العربية، إلا أنه ما لبث وأن ألفت الأزمة المالية العالمية ظللها على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاديات العربية بشكل خاص، فكانت بذلك الاقتصاديات العربية من أكثر المتضررين من زلزال هذه الأزمة العالمية خاصة مع التغيرات السياسية والأمنية التي أحرقت المنطقة تحت ما يسمى بالربيع العربي، هذه الأحداث المأساوية التي استطاعت أن تدمر بلدان بأكملها

كسوريا وليبيا واليمن، إضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات بعض الدول الأخرى على غرار مصر وتونس والعراق... الخ، نتيجة لتوتر الوضع الأمني وعدم استقرار الأوضاع السياسية، كل هذه الأحداث عرفت المنطقة العربية بشكل متسارع وفي أقل من ثلاث عقود، فلا بد أن التكلفة الاقتصادية كانت باهظة الثمن، وأن آثارها السلبية لم تؤثر فقط على المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه البلدان بل مست بشكل مباشر رفاهية ومستوى معيشة الأفراد والمجتمعات في هذه البلدان.

لقد ظل حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الوطن العربي محتشما خلال العقود الأخيرة حيث لم تستطع الدول العربية مجتمعة (22 دولة) أن تنتج أكثر من 2,6 ترليون دولار خلال سنة 2017 مقابل 2 ترليون دولار خلال سنة 2008 و 1,02 ترليون دولار سنة 1992، وهذا ما يعكس النمو البطيء لاقتصاديات المنطقة العربية ويبين أن اقتصاديات الدول العربية اقتصاديات مستهلكة وليست منتجة، فإذا قارناها مع بعض الدول المنتجة نجد أن الفجوة كبيرة جدا، حيث سجلت قيم الناتج الداخلي الخام (GDP) سنة 2017 في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 19,4 ترليون دولار وفي الصين 12,2 ترليون دولار وفي ألمانيا 3,7 ترليون دولار وفي فرنسا 2,6 ترليون دولار خلال نفس السنة، إن حجم المستوى المتدني للناتج القومي في الدول العربية انعكس بشكل مباشر على رفاهية ومستوى معيشة أفرادها، وهذا ما تعكسه قيم الناتج الداخلي الخام الفردي (GDPc) الذي يقاس بقسمة حجم الناتج الداخلي الخام على حجم السكان، حيث ظلت مستويات GDPc في الوطن العربي تتراوح بين 4 آلاف دولا و 6 آلاف دولار سنويا خلال الثلاثين سنة الماضية، وسجلت أكبر قيمة لها سنة 2016 ب حوالي 6250 دولار سنويا، إنها قيم متدنيا جدا لمستوى رفاه الفرد والمجتمع في الوطن العربي بشكل عام خاصة إذا ما قارناها مع بعض الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، حيث سجل نفس المؤشر في الولايات المتحدة سنة 2017 مستوى 59,59 ألف دولار وفي ألمانيا 47 ألف دولار وفي فرنسا 38,47 ألف دولار، أما في جمهورية الصين الشعبية فرغم عدد السكان الهائل الذي يقارب 2مليار نسمة إلا أن حجم الناتج الفردي بلغ 8,8 ألف دولار خلال سنة 2017.

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأكثر دلالة لقياس النشاط الاقتصادي في أي بلد، حيث يقيس نسبة الزيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بين فترتين متتاليتين، إن تتبع النمو الاقتصادي في الوطن العربي خلال السنوات والعقود الأخيرة يمكننا من ملاحظة التذبذب الهائل الذي ميز تطور ونمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في البلدان العربية، حيث يتمحور بشكل عام حول ثلاث درجات، إلا أنه يعاني من تذبذب ملحوظ فأحيانا يسجل قيما مقبولة تقارب 6 درجات مئوية، وأحيانا أخرى يسجل قيما تقارب الصفر، إنها استراتيجية النمو المتعثر والغير مستدام التي تنتهجها وتحققها عديد الدول العربية في اقتصادها نتيجة هشاشة اقتصادها من جهة وقصور سياساتها الاقتصادية التنموية من جهة أخرى، وهذا ما يعكسه هذا التذبذب والنقل الهائل في نمو الناتج الداخلي لهذه البلدان نتيجة لتأثره بعدة صدمات، أولها وأكبرها كان سنة 2003 خلال حرب الخليج الثانية، والتي أحدثت صدمة قوية على اقتصاد المنطقة، إلا أن مؤشر النمو الاقتصادي العربي تحسن بشكل ملحوظ مباشرة بعد سنة 2004 وحافظ على استقراره في حدود 6

درجات مئوية إلى أن عصفت به عواصف الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والتي أثرت بشكل محسوس على النمو الاقتصادي حيث قاربت قيمه الصفر خلال السنتين الموالتين.

تعتبر اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة متفاوتة سواء من حيث الحجم أو من حيث سرعة ووتيرة النمو وكذلك من حيث التأثير بالأزمات والأحداث التي ذكرناها سالفاً، ويرجع ذلك لاختلاف الظروف والإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية التي تمتلكها كل دولة، فمن حيث الحجم تعتبر المملكة العربية السعودية القوى العربية العظمى خلال العقود الأخيرة، أين ظلت تتصدر قائمة الدول العربية من حيث حجم الإنتاج وظلت الفجوة متسعة بينها وبين باقي الدول، حيث ظل مستوى الناتج الداخلي الخام الحقيقي السعودي يتزايد من حوالي 350 مليار دولار في بداية التسعينيات إلى أن سجل ما يقارب 700 مليار دولار خلال سنة 2017 وهي القيمة التي لم تستطع أن تحققها كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن مجتمعة خلال نفس السنة، ثم يأتي في المركز الثاني والثالث من حيث الحجم الاقتصادي المصري والجزائري على التوالي حيث يبلغ مستوى الناتج القومي في هذين البلدين على التوالي 271 مليار دولار و 199 مليار دولار خلال سنة 2017، وفي المراتب الثلاثة الأخيرة تأتي كل من المغرب تونس والأردن على التوالي حيث سجلت اقتصادياتها على التوالي خلال نفس السنة 119 مليار دولار و 49,6 مليار دولار و 31,4 مليار دولار.

أما من حيث مؤشر الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الجزائر يقدر بحوالي 4,8 ألف دولار سنويا، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الأردن حوالي 3,2 ألف دولار، وفي المراتب الأخيرة من حيث الرفاه الاقتصادي والاجتماعي تأتي كل من المغرب ومصر مسجلين أقل مستوى دخل فردي خلال سنة 2016 بـ 3,19 ألف دولار للفرد المغربي مقابل 2,7 ألف دولار سنويا للفرد المصري.

أما من حيث التذبذب في النمو الاقتصادي فالتجانس ملحوظ تقريبا في كل اقتصاديات الدول العربية الستة محل الدراسة التي ظلت مستويات النمو الاقتصادي تتأرجح في حدود ثلاث درجات مئوية، وفيما يتعلق بأداء أسواق العمل، يعتبر مؤشر معدل البطالة الذي يقيس نسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة في البلد المؤشر الأكثر أهمية في قياس أداء أسواق العمل ومقارنتها ببعضها، ويبدو أن أسواق العمل العربية لم تكن بمعزل عن مختلف الأحداث التي شاهدها المنطقة خلال الثلاث عقود الأخيرة مع ما تميزت به هذه السنوات من أحداث مأساوية جراء الحروب العالمية والتحالفات الدولية من جهة والحروب والصراعات الداخلية من جهة أخرى وما نتج عن هذه الأحداث من ضحايا وتسريح للعمال ولجوء وهجرة جماعية للأوطان حتى سجلت المنطقة العربية أكبر نسب للجوء والنزوح السكاني... الخ، في الفترة الحالية تنتفي ظاهرة البطالة بأكثر حدة في الاقتصاد الأردني والمصري حيث بلغت نسبة التعتل عن العمل سنة 2016 على التوالي الأردن 13,2%، مصر 12%، وبأقل حدة تأتي بعد ذلك كل من الجزائر والمغرب بمعدلات بطالة على التوالي 11,2% و 10%.

ومن حيث الاستقرار فقد عانى سوق العمل الجزائري من حالة لا توازن رهيبه خلال فترة التسعينيات أين ارتفعت معدلات البطالة لتقارب 30% مع نهاية القرن الماضي، بسبب حالة الاستقرار

السياسي والأمني التي عرفها البلد خلال عشرينه السوداء، لتحسن بعد ذلك أوضاعه الاقتصادية وحالة سوق عمله مع مطلع الألفية بسبب الاستقرار السياسي من جهة وارتفاع أسعار النفط التي حسنت من عوائده النفطية ومولت قطاعاته التنموية من جهة ثانية، ويعتبر سوق العمل المصري من أكثر المتضررين بأحداث ما يسمى بالربيع العربي الذي تسبب في اضطرابات اجتماعية وسياسية مست عدت دول عربية، حيث سجلت معدلا البطالة سنتي 2013 و2014 مستوى 13,2% وهو المستوى القياسي الذي سجلته البطالة في مصر خلال الثلاثين سنة الفارطة.

فيما يتعلق بالتضخم وارتفاع الأسعار تعتبر الأردن والمغرب من أكثر الأسواق استقرارا حيث تسجل مستويات تضخم صفرية خلال كامل فترة الدراسة، وهذا بسبب استقرارها السياسي واستقرار سياساتها الاقتصادية، ثم تأتي في المنزلة الثانية الجزائر والتي تعاني من ارتفاع طفيف في الأسعار بنسب سنوية تتراوح في حدود 3 و4 درجات مئوية، يمكننا أن نلاحظ أنه في السنوات الأخيرة ترتفع معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية فمنذ سنة 2009 ونسب التضخم تسجل رقمين في هذا البلد.

الفرع الثاني: تفسير الاقتصادي لنتائج الإحصائية

من خلال النمذجة السابقة واعتمادا على الاختبارات الإحصائية تم اختيار نموذج الآثار الثابتة داخل وخارج المجموعات، كما قمنا بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغيرات الصماء LSDV تحت الفرضية الرابعة (الثوابت والمعالم تتغير حسب المقاطع)، وبما أن النموذجين اجتازا الاختبارات الإحصائية والقياسية فإنه يمكننا أن نعتمد نتائج تقدير هذين النموذجين في تفسير وتحليل فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق القيم المضافة في اقتصاديات الدول العربية الأربعة من دول شمال افريقيا والشرق الأوسط التي بنيت عليها هذه الدراسة التطبيقية. ويمكن تفسيرها بشكل التالي:

◀ يتضح من النموذج المتوصل إليه أن الانفاق العام في الدول العربية محل الدراسة لها أثر طردي على الناتج الداخلي الخام، حيث أن ارتفاع الإنفاق العام بـ1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ4.09% ، أما فيما تعلق بأثر الانفاق العام على الناتج الداخلي الخام في كل دولة على حدا كما هو مبين في جدول رقم (4-5) أعلاه يظهر أن هناك تباين في درجة التأثير ومدى حدته، ففي المغرب كان أقل حدة، ويفسر ذلك بالإجراءات التقشفية الصارمة التي انتجتها المغرب في وقف تدهور عجز الموازنة خلال فترة الدراسة.

◀ يتضح من النموذج المتوصل إليه أن المعروض النقدي في الدول العربية محل الدراسة لها أثر طردي على الناتج الداخلي الخام ، حيث أن ارتفاع الإنفاق العام بـ1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ4.68%، أما فيما تعلق بأثر المعروض النقدي على الناتج الداخلي الخام في كل دولة على حدا كما هو مبين في جدول رقم (4-5) أعلاه يظهر أن هناك تباين في درجة التأثير ومدى حدته، ففي الجزائر المغرب كان اكثر حدة.

◀ من النموذج المتوصل إليه أيضا أن أسعار النفط في الدول العربية محل الدراسة لها أثر طردي على الناتج الداخلي الخام، حيث أن ارتفاع الإنفاق العام بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ 4.20%، أما فيما تعلق بأثر أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام في كل دولة على حدا كما هو مبين في جدول رقم (4-5) أعلاه يظهر أن هناك تباين في درجة التأثير ومدى حدته، ففي المغرب والأردن كان أقل حدة.

◀ بشكل عام يؤثر كل من المعروض النقدي وسعر النفط تأثيرا طرديا معنويا في زيادة الناتج الداخلي الخام وتحقيق النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة، أي أن السياسة النقدية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وأسعار النفط لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي أي أن الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط ينتعش فيها اقتصاد هذه البلدان، ويحدث العكس في حالة انهيار وتذبذب أسعار النفط.

◀ وبمقارنة فعالية السياسة النقدية وتأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي حسب البلدان نستنتج أن مرونة المعروض النقدي في الجزائر لأنها الدولة منتجة ومصدرة للنفط أقل، وقد يفسر هذا أولوية وأهمية السياسة النقدية في هذه البلدان، فالبلدان العربية الغير نفطية تضع السياسة النقدية في ضمن أولويات السياسات الاقتصادية كما أهداف السياسة النقدية في هذه البلدان حقيقية وليست نقدية، فهدفها الأول هو تنشيط الاقتصاد ودعم النشاط الاقتصادي وليس تحقيق الاستقرار النقدي فقط، أما في الجزائر (الدول النفطية المنتجة والمصدرة للنفط) فالاقتصاد هذا البلد يعتمد بشكل مباشر على الإيرادات النفطية في تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، وهذا ما يجعل من السياسات الإنفاقية في هذا البلد هي المفتاح الأساسي للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية التي تعمل على خلق المزيد من الوظائف وتحصيل قيم مضافة جديدة في النشاط الاقتصادي من شأنها دعم النمو الاقتصادي، وهنا تأتي أهمية السياسة النقدية في المنزلة الثانية لأن هدفها هو تحقيق الاستقرار النقدي فقط لذلك تقل أهميتها وفعاليتها في التأثير على النمو الاقتصادي.

◀ تتفاوت تأثيرا أسعار النفط على النمو الاقتصادي في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط محل الدراسة، وما يمكن ملاحظته هو أن لأسعار النفط تأثير طردي على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر حيث مرونة لوغاريتم أسعار النفط في النموذج موجب ومعنوي في كليهما، ما النموذج الأردني والمغربي أين تسجل أسعار النفط إشارة سالبة عاكسة بذلك التأثير السلبي لأسعار النفط على النشاط الاقتصادي في هذا البلد، وقد يفسر هذا بأن الاقتصاد الأردني والمغربي مصادر الدخل فيه غير متنوعة أين يعتمد بشكل مباشر على السياحة والخدمات وهو ما يجعله يستجيب بشكل سلبي لارتفاعات أسعار النفط العالمي، أما باقي الدول فاستجابة الناتج الداخلي الخام لتقلبات أسعار النفط هي استجابة طردية وهي نتائج منطقية بالنسبة للجزائر بصفتها دولة نفطية تستفيد من ارتفاعات أسعار النفط في تمويل مشاريعها واستثماراتها

الحكومية، ولكن بالنسبة لباقي الدول الغير نفطية فالنتيجة عكس ما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة وقد يفسر ذلك بارتباط اقتصاد هذه البلدان (المغرب، مصر والأردن) بتقلبات الاقتصاد العالمي وبالتالي في الفترات التي تهوى فيها أسعار النفط وتنخفض تنبأً اقتصاديات هذه البلدان، وتنتعش في فترات ازدهار الاقتصاد العالمي الذي يصاحب ارتفاعاً في أسعار النفط. النتائج المتوصل إليها في هذا البحث تتفق إلى حد كبير مع الخلفية النظرية للسياسة النقدية وتأثيرها على النمو الاقتصادي والدراسات التطبيقية السابقة من حيث تأثير السياسة النقدية والمالية وتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الرابع:

تم في هذا الفصل دراسة تقدير أثر فعالية السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: الأردن، المغرب ومصر وخلال الفترة (1990-2018). الفترة حيث تم حصر مجموعة من المتغيرات بالاعتماد على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية.

تم في هذا الفصل دراسة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول محل الدراسة، حيث تطرقنا إلى عرض متغيرات الدراسة والمتمثلة أساسا في الإنفاق العام والعرض النقدي وأسعار النفط وكذا الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم تتبع تطوره خلال الفترة محل الدراسة، ومن ثم تطرقنا إلى الجزء القياسي من خلال تقدير نماذج البيانات الزمنية المقطعية: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، ومن خلال اختبارات الإحصائية للمفاضلة بين النماذج الثلاثة اتضح لنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، توفقا مع افتراضات النظرية الاقتصادية والدارسات السابقة حيث خلصت الدراسة إلى أن:

✓ إن الإنفاق العام في الدول العربية محل الدراسة لها أثر طردي على الناتج الداخلي الخام، وأن هذه الدول تنتهج سياسة إنفاقية التوسيعية؛

✓ إن المعروض النقدي في الدول العربية محل الدراسة لها أثر طردي على الناتج الداخلي الخام؛

✓ أن سعر النفط يفسر النمو الاقتصادي للجزائر، أما لدول الأردن ومصر والمغرب بنسبة ضعيفة وهذا راجع إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي؛

✓ بالنسبة للجزائر يتأثر النمو الاقتصادي تأثرا مباشرا من التقلبات في أسعار النفط لان الجزائر لا تزال تعاني من التبعية النفطية وهو ما أكدته انخفاض معدلات النمو في السنوات الأخيرة بعد سنة 2014؛

✓ أما بالنسبة لمصر والمغرب والأردن للتقلبات الحاصلة في سعر النفط ليس لها تأثير مباشر على نموها الاقتصادي، ولعل ذلك راجع إلى طابع البنية الاقتصادية للدول وخاصة اعتمادها على السياحة كمورد أساسي، بالإضافة إلى وجود متغيرات أخرى لها أثر كبير كذلك على النمو الاقتصادي مثل عدم الاستقرار السياسي وارتفاع الدين الحكومي في السنوات الأخيرة للاقتصاد المصري والأردني، والاعتماد على عائدات الفلاحة والصناعات التحويلية في الاقتصاد المغربي؛

الخاتمة



الخاتمة:

يتم استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية كلية تترجمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانحسار معدلات التضخم والبطالة. وفي سبيل تنفيذ التكامل بين السياستين المالية والنقدية، يقوم البنك المركزي بتصميم وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة، وتقوم وزارة المالية بوضع وتطبيق السياسة المالية المناسبة. ويعتمد نجاح هذه السياسات في المقام الأول على القوة التكامل بين السياستين تفاديا لأي تعارض قد ينشأ بين أهدافهما الاقتصادية؛ ما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وارتفاع التضخم. لذلك اعتبر التكامل بين السياستين المالية والنقدية من أهم المساهمات الفعالة التي يمكن أن تخفف من حدة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعمل آلية الحماية والعلاج لتلك الاختلالات في مختلف الاقتصاديات، وخاصة في هذي تقلبات أسعار النفط فسعر النفط له تأثير مباشر على السياسة المالية والنقدية للدول وخاصة على الدول التي يعتبر النفط المورد الرئيسي لها مثل الجزائر. حيث شهدت أسعار النفط تقلبات حادة خلال فترة الدراسة، وفي هذا صدد سلطت هذه الدراسة على التكامل بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر من أجل استعراض واقع الاقتصاد الوطني وإبراز أهمية هذا التكامل في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط ومقارنته مع مجموعة من الاقتصاديات العربية (المغرب، جمهورية مصر العربية، الأردن) خلال الفترة (1990-2018). حيث قمنا بتقسيم هيكل الدراسة إلى أربع فصول كما يلي:

➤ **الفصل الأول:** وتناولنا فيه الإطار المفاهيمي كل من السياستين المالية والنقدية والنمو الاقتصادي وتوصلنا الى أنه توجد علاقة فاعلية وتبادلية بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي نظرا للارتباط الوثيق بينهما في تصميم وتنفيذ الأهداف الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتقوم هذه العلاقة على أساس التكامل بين السياستين المالية والنقدية، والمقصود بيه أنع وضع نظاما سليما ومرنا للاتصال والتشاور بين صانعي السياسات المالية والنقدية(البنك المركزي والحكومة)، وذلك على مستوى مؤسسي، والاشتراك معا في رسم وتصميم الأهداف لكل منهما وتحديد الإطار الملائم لتنفيذها بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة، وهذا ضمانا لتحقيق أهداف كل من السلطتين المالية والنقدية أثناء الصياغة والتنفيذ والرقابة، ما يدعم مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية لدى العناصر الاقتصادية في الدولة، لأن أي تعارض ينشأ بين هذه السياستين قد يؤدي إلى نقصان درجة مصداقيتها.

➤ **الفصل الثاني:** تناولنا فيه عموميات ومفاهيم أساسية حول الاقتصاد النفطي، حيث أن النفط الذي اعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة يعتبر أفضل مصادر الطاقة حاليا، وتطرقنا لسوق النفطية مما تحتويه من متعاملين فيها من منظمات ودول منتجة وأخرى مستهلكة وشركات عالمية جعل من أسعار النفط متمايزة من منطقة إلى أخرى حسب عوامل عدة منها اقتصادية مثل العرض كالطلب وأخرى جيوسياسية بالإضافة الى عوامل مناخية ونفسية وفنية جعلت اسعار النفط متذبذبة عبر الزمن بين الارتفاع والانخفاض تتحكم في اقتصاديات دول عدة، تعتبر أسعار

النفط إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي وعادة ما ترتبط هذه الأخيرة بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي وتتأثر بالعديد من العوامل التي تمس هذه الاقتصاديات.

➤ **الفصل الثالث:** فكان مخصص لجانب التحليلي للدراسة فقد تم تركيز على تقديم صورة واضحة عن مسار السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة (1990-2018)، كما تم وصف تطورات السياستين المالية والنقدية في الجزائر، وانطلاقا من تحليل تطور السياستين المالية والنقدية في الجزائر تم استنتاج الأثر الذي تركته تقلبات أسعار النفط على مسار هذه السياستين خلال فترة الدراسة.

➤ **الفصل الرابع:** تضمن الجانب التطبيقي للدراسة محاولة تقدير أثر فعالية كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر وكذا الدول العربية محل الدراسة للفترة (1990-2018)، من خلال استخدام أهم الأساليب القياسية كاختبار نماذج بانل الساكن،

أولا: نتائج الدراسة:

وقد خلصت الدراسة إلى حزمة من النتائج نوردها في مايلي:

① من خلال محاولة نمذجة عملية التكامل بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر ظهر أن هناك ضعف في درجة التكامل بين السلطتين المالية والنقدية، بسبب عرقلة السياسة المالية والمطابقة من قبل وزارة المالية في كثير من الأحيان لعمل السياسة النقدية المنفذة من قبل السلطة النقدية، حيث ساهمت النفقات العامة في تغذية الضغوط التضخمية، فصدمة هيكلية بوحدة واحدة في النفقات العامة ستؤدي إلى التوليد بؤادر تضخمية طويلة فترات الاستجابة، وعدم قدرة البنك الجزائر على التحكم في التوسع النقدي وضبط الأسعار؛

② أن النمو الاقتصادي يركز على العديد من المحددات والمصادر التي من شأنها أن تدفع بنمو إلى المستويات عليا منها المصادر التقليدية والتي ركزت على العمل والموارد المادية والتقدم التكنولوجي، ومنها الحديثة والتي جاءت على ضوء مبادئ نظريات النمو الداخلي حيث شملت هذه المصادر الحديثة الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي، المعرفة والتركيز على الجانب البشري وأيضا ظهور مصطلح الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد، كل ما سبق يعتبر من المصادر الحديثة التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؛

③ تؤثر السياسة النقدية تأثيرا طرديا على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وهذا ما يعكس الدور والمهم الذي تلعبه السياسة النقدية في دعم النشاط الاقتصادي وخلق القيم المضافة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، إلا أن تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي متفاوت بين الدول العربية محل الدراسة، وهذه النتيجة الأساسية تتفق مع التوجه العام النظرية الاقتصادية ومع معظم الدراسات التطبيقية السابقة؛

4 تؤثر أسعار النفط تأثيراً طردياً في النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وهذا ما يعكس ارتباط اقتصاديات هذه الدول بتقلبات الاقتصاد العالمي الذي تعكسه بشكل مباشر تقلبات أسعار النفط العالمي، ففي الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط العالمي (فترات رواج بالنسبة للاقتصاد العالمي خاصة الدول الصناعية) تزداد معدلات النمو في البلدان العربية محل الدراسة سواء كانت نفطية أو غير نفطية، ويحدث العكس في حالة تباطؤ الاقتصاد العالمي وانهيار أسعار النفط؛

5 فعالية السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي تتفاوت بين الدول العربية محل الدراسة حسب درجة ارتباط اقتصادها بقطاع النفط، ففي الدول الغير نفطية (المغرب، مصر والأردن) تكون السياسة النقدية أكثر فعالية من الدول النفطية (الجزائر)، حيث الناتج الداخلي الخام من للتوسع النقدي في البلدان الغير نفطية وتقل مرونته عند الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط التي مستها الدراسة التطبيقية.

6 بتطبيق اختبار نماذج بيانات بانل على العينة الدراسة، تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل في تفسير أثر فعالية السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الدول العربية محل الدراسة، كما وجد أن معاملات النموذج غير ثابتة وعشوائية حسب كل دولة، وهذا يفسر بخصوصية كل اقتصاد من اقتصاديات الدول العربية (الجزائر، المغرب، مصر، الأردن)؛

7 نتائج نموذج بانل الساكن بينت أن كل من السياستين المالية والنقدية كان لها اثر اجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة، أي أن السياسة المالية النقدية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وأسعار النفط لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي أي أن الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط ينتعش فيها اقتصاد هذه البلدان، ويحدث العكس في حالة انهيار وتذبذب أسعار النفط؛

8 إن طبيعة الأثر الذي تركته تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، حيث أن الأثر كان طردي في الجزائر بطبيعتها دولة نفطية أما الأردن والمغرب أو مصر فكان الأثر سلبي؛

9 تؤثر أسعار النفط تأثيراً طردياً على السياسة المالية في الجزائر، أي أنه كلما ارتفعت أسعار النفط توسعت الحكومة في الإنفاق العام، والعكس فإن للصدمة في أسعار النفط آثار سلبية على سياسة الإنفاق العام بعد عدة سنوات. وهذا يشجع على فتح مشاريع استثمارية التي تخصص لها مبالغ ضخمة مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، والعكس في حالة انخفاض الأسعار كما حدث في 2014 مما أدى إلى انخفاض حجم الإنفاق الحكومي من خلال توقيف وتجميد العمليات والمشاريع الاستثمارية في 2015 عن طريق الإرسالية المستعجلة من المديرية العامة

للميزانية وذلك راجع الى التدهور الكبير في سعر البترول والذي يعتبر الرئيسي لاقتصاد الوطني الجزائري.

10 اما بالنسبة لمصر والمغرب للتقلبات الحاصلة في سعر النفط ليس له تأثير مباشر على نموها الاقتصادي وخاصة مصر، ولعل ذلك راجع الى طابع البنية الاقتصادية للدولتين وخاصة اعتمادهما على السياحة كمورد أساسي، بالإضافة الى وجود متغيرات أخرى لها أثر كبير كذلك على النمو الاقتصادي مثل عدم الاستقرار السياسي وارتفاع الدين الحكومي في السنوات الأخيرة للاقتصاد المصري، والاعتماد على عائدات الفلاحة والصناعات التحويلية في الاقتصاد المغربي؛

ثانيا: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري بالتنسيق والتكامل بين أدوات كل من السياستين المالية والنقدية" هي فرضية غير صحيحة، إن إطار تنفيذ السياستين المالية والنقدية في الجزائر لا زال يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وتأثرهما الشديد بالتقلبات الحاصلة على مستوى نمو القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات الذي بدا ضعيفا في مساهمته في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي. أضف إليهما الجهاز الضريبي في توفير الموارد الجبائية العادية لتغطية احتياجات الميزانية العامة للدولة.

الفرضية الثانية: "تحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية تبعا لآلية العرض والطلب وعليه فذلك يرتبط أساسا بالدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له" هي فرضية صحيحة، والتي تنص على أن تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية يتم بقوى العرض والطلب وآلية السوق. حيث أن اغلب المتغيرات التي تم التطرق إليها في الدراسة هي عوامل إما يكون تأثيرها من جانب العرض وبذلك يتأثر سعر النفط العالمي، أو يكون تأثيرها من جانب الطلب وبذلك تتأثر أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرضية الثالثة: "يؤثر كل من المعروض النقدي والانفاق العام وأسعار النفط تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة" فرضية صحيحة، بشكل عام يؤثر كل من المعروض النقدي والانفاق العام تأثيرا طرديا معنويا في زيادة الناتج الداخلي الخام وتحقيق النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة، أي أن السياسة النقدية والمالية لهما تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة.

الفرضية الرابعة: "تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة تأثيرا متباين، ففي الدول النفطية تؤثر أسعار النفط تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، أما الدول العربية الغير نفطية تتأثر تأثيرا سلبيا، أي أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وسلبا في الدول الغير منتجة له" فرضية صحيحة، تتفاوت تأثيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط محل الدراسة، وما يمكن ملاحظته هو أن لأسعار النفط له تأثير طردى على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الدول الأردني والمصري أين تسجل أسعار النفط إشارة سالبة عاكسة بذلك التأثير السلبى لأسعار النفط على

النشاط الاقتصادي في هذا البلد، وقد يفسر هذا بأن الاقتصاد الأردني والمغربي والمصري مصادر الدخل فيه غير متنوعة أين يعتمد بشكل مباشر على السياحة والخدمات والفلاحة، وهو ما يجعله يستجيب بشكل سلبي لارتفاعات أسعار النفط العالمي، أما باقي الدول فاستجابة الناتج الداخلي الخام لتقلبات أسعار النفط هي استجابة طردية وهي نتائج منطقية بالنسبة للجزائر بصفتها دولة نفطية تستفيد من ارتفاعات أسعار النفط في تمويل مشاريعهما واستثمارتهما الحكومية.

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج وما ورد من تحليل في هذه الدراسة، فقد ارتأينا انه من الضروري تقديم جملة من الاقتراحات التي نراها ذات أهمية في كفاءة اقتصاديات الدول محل الدراسة والتي يمكن حصرها فيما يلي: ضرورة تبني استراتيجية تنموية تحرر الاقتصاديات العربية من تبعيتها لقطاع النفط الذي يرهن مستقبلها بفعل تقلباته الدورية؛

- ضرورة التحول للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة والبديلة خاصة الطاقة الشمسية التي تمتلك المنطقة العربية ميزة نسبية في إنتاجها بفعل الموقع الجغرافي؛
- ضرورة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي مما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والاستفادة من التجارب البنينة بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع؛
- ينبغي على الدول الاربعة (الجزائر، المغرب، مصر، الأردن) أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي تدريجياً للخروج من دائرة التوقع حول الاقتصاد الأحادي المصدر في الدخل؛
- التركيز على قطاع الزراعة، الصناعة والسياحة وتنميتها، بدل الاعتماد على قطاع المحروقات نظراً لحساسيته تجاه تقلبات الأسعار العالمية وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية؛
- استثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع منتجة من أجل ضمان موارد مالية جديدة وضرورة توزيعها بشكل جيد على قطاعات الاقتصاد الجزائري. وتنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الجباية البترولية التي تعتمد على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار وتتحدد بعوامل خارجية مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة.
- العمل على خلق توازن بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الاقتصاد الجزائري؛
- وجوب تغيير مسار السياسة المالية وجعلها سياسة مولدة للنمو الاقتصادي والتوظيف من خلال مساهمتها في زيادة العرض المحلي، وذلك بالتوجه نحو تنويع قاعدة الإنتاج الوطني عبر دعم القطاعات عالية الإنتاجية وتشجيع الاستثمار فيها، ما يساهم في استقلالية السياسة النقدية في تصميم وتنفيذ أهدافها.
- الحفاظ على صندوق ضبط الإيرادات كأسلوب تمويل غير تضخمي في ظل تهوي أسعار النفط عالمياً، وذلك من أجل ضمان الاستدامة المالية والقدرة على تحمل أي أعباء مستقبلية للعجز الموازني أو تكاليف الدين العام.

➤ إنشاء مجلس مشترك للإشراف على عملية التكامل بين السياستين المالية والنقدية يضمن تطبيق الإجراءات والترتيبات اللازمة لعملية التكامل، التي تعمل على تحقيق معدل مرتفع في النمو الاقتصادي وتوظيف عال، ومعدل تضخم منخفض، واستحداث لجان عمل مشتركة التي تعزز هذه العملية بشكل دوري.

رابعاً: آفاق الدراسة

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها وتقديم جملة من الاقتراحات مستوحاة من عمق هذه الدراسة تبين أن هناك بعض الجوانب التي لاتزال في حاجة إلى دراسة وهي مكملة لما تم تناوله في هذا البحث يمكن حصرها في النقاط التالية:

➤ دور التكامل العربي في ترقية الصادرات العربية البينية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية؛

➤ دراسة قياسية اشمل على استقرار الاقتصادي بدلا من النمو الاقتصادي؛

➤ يمكن توسيع دراسة قياسية بمقارنة الجزائر ببعض الدول الأجنبية المنتجة والمستهلكة للنفط.

قائمة المراجع



قائمة المصادر والمراجع:

I- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. الطاهر لطرش- تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الخاصة ، الجزائر، 2005.
2. السيرتي محمد ونجا عبد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
3. إبراهيم قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
4. أحمد الكواز، حلقة نقاشية حول لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية الى بلدان متقدمة تنموياً؟، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، 2011.
5. أحمد حسين علي إلهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011.
6. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
7. أحمد فريد مصطفى، موارد اقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.
8. أكرم حداد، حسين، هذلول ، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
9. أكرم حداد و آخرون، النقود و المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
10. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
11. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان مدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط 1، 2013.
12. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة(التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
13. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
14. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004.
15. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
16. تومي عبد الرحمان ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2011.

17. ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
18. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
19. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
20. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2000.
21. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلّي)، دار النشر وائل للنشر، الأردن، ط1، 2006.
22. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت، 2006.
23. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط3، 2007.
24. خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية الجديدة للنشر، الجزائر، 2016.
25. داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
26. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
27. رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلّي، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010.
28. روبرت صولو ترجمة ليلي عبود، نظرية النمو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2003.
29. زبيري عبد الرحمان، اثر تقلبات اسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، كلية علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2015.
30. سايمون جراي واخرون، مدخل إلى العمليات النقدية، كتيبات عن البنوك المركزية، بنك إنجلترا المركزي، لندن، 2005.
31. سفيتلا تساليك، أنيا شيفرين، الرقابة على النفط (مبادرة الحوار حول السياسات)، معيد المجتمع المنفتح، نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)، 2005.
32. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.

33. سمير التتير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعلم ماضيا وحاضرا، دار المنهل، لبنان، 1992.
34. سودر لينج لودفيج وآخرون، استهداف التضخم، المعهد المصرفي المصري، 2003.
35. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
36. سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
37. سيد أحمد الخولي، اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئية والطاقة)، الطبعة الثامنة، دار خوارزم العلمية، جدة، 2015.
38. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفدر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
39. ضياع مجيد الموسري، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
40. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006.
41. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل لنشر والتوزيع، 2013.
42. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 1998.
43. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010.
44. عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
45. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
46. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2003.
47. عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
48. عبد القادر قداوي ، النمو السكاني و النفقات العامة .الجزائر نموذجا. دراسة تحليلية وقياسية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017.
49. عبد الله خباية، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة..
50. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.

51. عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
52. علاوة نوارى، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2010.
53. علي جدوع الشرفات، التنمية في العالم العربي، الواقع .. العوائق. سبل النهوض، دار جليس الزمان لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
54. علياء كامل الصالح، قطاع النفط كغاز في الخليج نظرة عامة وإقليمية، سلسلة الاوراق الاستطلاعية، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012.
55. عناية غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
56. فاروق تشام، أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر.
57. فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
58. فريدك شرر ترجمة على أبو عمشة، نظرية جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة على أبو عمشة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الاولى 2002.
59. فليح حسن خلف، لاقتصاد الكلى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
60. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006.
61. كريستان بيسون، ادخار الموارد، تقلبات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة مظهر بايرلي، مدينة الملك عبد العزيز لعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2010.
62. كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغت، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، بدون ذكر السنة.
63. لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي -، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2010.
64. لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
65. مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق البترول(مستقبل البترول كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
66. محمد إبراهيم عبد الاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017.

67. محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003.
68. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
69. محمد أحمد زيدان، سياسة استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، جمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض، 2009.
70. محمد الناصر حميدان، نماذج النمو الاقتصادي (تقديم وقراءة نقدية)، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف ، الجزائر، 2016.
71. محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
72. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2010.
73. محمد ماضي وكمال ديب : اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة ، النشر الجامعي الجديد ،تلمسان الجزائر ، 2017.
74. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
75. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، القاهرة، دار القاهرة، 2001.
76. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل لنشر، عمان، ط1، 2007.
77. مشيل تودارو ترجمة محمود حسن حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة السعودية، 2006.
78. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلم والاقتصاد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
79. ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهوان، ط1، عمان، 1999،
80. نبيل جعفر عبد الرضا، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ، 2011.
81. نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
82. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة (ليبيا)، 2000 .
83. هشام محمود الأقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
84. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

85. هيل عجمي جميل الدنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2014.
86. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط 1، 2010.
- ثانيا: المجلات**
1. الوردية خدومة، بن زروق زكية، نحو إيجاد نموذج للقياس المحاسبي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 7، ديسمبر 2017.
2. ابراهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009 مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
3. أحمد الضيف، نسيم بن يحيى، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1967-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، أبريل 2017.
4. أحمد طلحة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات التنمية بالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 03 جوان، 2018.
5. بشرول فيصل، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب، تونس و الجزائر) دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019.
6. بشيشي وليد، "متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدي في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، الجزء الثاني، فلسطين، جانفي 2017.
7. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو الازمة لصالح الفقراء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان، 2010، العراق.
8. توفيق عباس عبد عون، أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع، العراق، 2007.
9. توفيق عباس عون الله، أسعار النفط في السوق الدولية (أبعادها كمضامينها الاقتصادية)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر، 2007.
10. ثامر على النويران، حمود حميدي بني خالد، أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017.
11. جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامع الوادي، العدد 09، المجلد 01، جوان 2016.

12. جليط الطاهر، دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد6، سبتمبر2018.
13. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.
14. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر.
15. حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد 20، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، 2008 .
16. حسين عبد المطلب الأسرج، تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2003) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5 .
17. حشمان مولود، كنتاش سميرة، اثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 04، عدد2018،02.
18. خالد حسين المرزوك ورجاء عبد الله عيسى عبد السالم، قياس واختبار العلاقة السببية بين مؤشرات سوق النفط العالمية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد السابع والعشرون، العراق، 2011.
19. دقيش جمال، جعفر هني محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09 ، العدد03، مكرر (الجزء الأول) ، 2019،
20. ديان كويل، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد54، مارس 2017.
21. رملة حسام الدين، دراسة أثر تكوين رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي باستعمال بيانات بانل للفترة(1995-2014)، مجلة الابداع، المجلد 8، العدد1، ديسمبر2018، جامعة البليدة2، الجزائر.
22. زحافي عدة، مناد محمد، بوعلام عيسى، أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد 01، جوان 2019 ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر.
23. زكريا يحي جمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، مارس2012، جامعة الموصل، العراق.
24. سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار 2010-2008"، مجلة الباحث، عدد 9.

25. سهام حسين البصام، "مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية -دراسة تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013، مقال بدون ترقيم.
26. الطاهر الزيتوني: التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، منظمة الأوابك، الكويت، شتاء 2010.
27. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 12، العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2010.
28. عاشور عبد الحكيم، بوبكر بن العايب، أثر تقلبات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية في الفترة 1995-2016، مجلة معارف، فسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة ، العدد 23، ديسمبر 2017.
29. عباده عبدالرؤوف، حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2000، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 13، العدد 1.
30. عبد الرحمن عبيد وحالوب كاظم، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، العراق، 2012.
31. عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.
32. عبد الفتاح دندي، "تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 125.
33. عبد الكريم بويعقوب، براهيم بويعقوب، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة الباحث، عدد 17، 2017.
34. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 2، غزة، 2014.
35. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، غزة (فلسطين)، 2013.
36. عواق مريم، زبيري رابح، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990)، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد التاسع-جوان 2018 .

37. فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2015-2000)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد3، سبتمبر 2017.
38. فوزية غالب عمر، دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 34، المجلد9، 2013
39. ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) نشأتها، تطوراتها والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008.
40. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مداخلة بعنوان "تغيرات النفط والاستقرار النفطي في الجزائر"، العدد 02، 2012.
41. مجلة جامعة الأزهر، غزة سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، 2013.
42. محمد بلعبيدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2، عدد 37، جوان 2012.
43. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
44. محمد هاني، ميلود وعيل، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03 ، العدد04 ، جوان 2018.
45. مخطار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد8، ديسمبر 2017 .
46. مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
47. مهدي وارزي، "أسعار النفط العالمية: أثرها على النمو الاقتصادي" مجلة قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، طبعة 2007.
48. مهدي حسنية، بوظراف الجيلاني، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة المالية والأسواق، المجلد5، العدد9، 2018.
49. موساوي سمية و بن الزاوي عبد الرزاق، آثار المتغيرات الاقتصادية (النفط، معدلات التضخم، معدلات الفائدة) على سعر الصرف الحقيقي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع والعشرون ديسمبر 2018.

50. ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير عباس، أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد(1)، المجلد(41)، العراق، كانون الثاني(2007).

51. ناجي عبد الستار محمود، أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 14، جانفي 2008.

52. نور الدين عبد القادر، بلحاج فراحي، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد05، العدد 01، مارس 2018، الجزائر.

53. هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق الاهداف الاقتصادية خلال الفترة(1990 2014)،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جوان .

54. وسام مويسي، أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد7، العدد2، جوان 2020.

55. ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان2011.

ثالثا: الأطروحات

1. ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2015-2016.

2. أمينة مخلفي، " أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات - دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

3. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006.

4. بقيق ليلي اسمهان، أثر السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات الداخلية(دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

5. بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الأثر الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف2014-2015.

6. بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي -حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013.
7. بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
8. بهاء الدين الطويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2010\1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015\2016.
9. بو فيلح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقعة و الآفاق مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010\2011.
10. بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه علوم في علوم تسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/3، 2015.
11. بوعكاز ايمان، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الاقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.
12. بوغزالة محمد نجلة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2015، 3-2016.
13. جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قياس اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014 2015.
14. حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة |1970-2012)، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
15. حسين كشيبي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019.
16. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

17. حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحويلات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشور، جامعة الجزائر، 2006.
18. حميدة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، 2015-2016.
19. رحمان أمال، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة،؟ أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
20. سارة برحومة، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2000\2019.
21. شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 1990-2014م. دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، 2017-2018.
22. صابة مختار، الاستثمار في رأس المال البشري وآثاره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
23. صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019\2018.
24. صافية بقاص، البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019-2020.
25. صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.
26. طلال زغبة، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "أعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البائل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015.
27. طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم -دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990/2010-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012.

28. عبد الحكيم سعيح، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر، أطروحة في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.
29. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
30. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
31. عصام السيد علي الخطاب، التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2004.
32. قصابي شعبان، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2020\2021.
33. قويدر معيزي، فعالية الساسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008 - 2007.
34. ليلي أسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
35. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008\2007.
36. نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000/2014)-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1* الحاج لخضر*، 2016/2015.
- رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات**
37. الذهب الأسود، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، 2013، يناير، العدد 6، السلسلة 5.
38. إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الدول العربية المصدرة لنفط (أوبك)، 25 مارس 2008.
39. إضاءات مالية ومصرفية، الذهب الأسود Black Gold، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة - العدد 6، الكويت، يناير، 2013.

40. بكارية علي، كحيل عبد الباقي، دراسة تغيرات أسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة ما بين (1990-2014)، مداخلة في الملتقى الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، يومي 04 و05 ديسمبر 2016.
41. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، الاقتصاديات النفطية ولعنة الموارد، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول مساهمة موارد النفط في تمويل الميزانية العامة بين لعنة الفجوات التضخمية والعجز المزمّن في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط، المحور السادس، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر، 2014.
42. بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي كالاتراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 7-8 أبريل 2015.
43. بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، جامعة دالي إبراهيم الجزائر.
44. جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، 2017.
45. حيدوشي عاشور، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014\2015.
46. سعودي بلقاسم وعبد الصمد سعودي، استدامة الاقتصاد الجزائري معاً أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل، الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة وتحدي التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، يومي 23-24 نوفمبر 2015
47. سعودي عبد الصمد، مسعودة بلخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على السوق التشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة البويرة، أيام 11/12 نوفمبر، 2014.
48. شهرزاد زغيب، لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الاورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006.

49. شوير عبد القادر، بدروني عبد الحق، دراسة تقلبات أسعار البترول نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسبية بوعلبي بالشلف، .
50. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى الإصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ورقة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية الجزائر، المركز الجامعي ببشار، يومي 20-21 أبريل 2004،
51. كمال بوصول، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة(2000-2014)، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول انعكاس انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس لمدينة، يومي 7-8 أكتوبر، 2015.
52. ماجدة مودخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 9/8 مارس، 2005.
53. مداني حسبية، مزاوي فتيحة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 8-7 أبريل، 2008.
54. سنتنو مليكة، محمد بن بوزيان، مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي، LES CAHIERS DU MECAS، المجلد 5، العدد1، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009.
55. لعشعاشي مصطفى، بن قدور علي، بيريير محمد، سلوك بعض متغيرات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة(2017 1990)، المالية والأسواق، المجلد5، العدد10، 2019.
56. جسر التنمية، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية قضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، 7 نوفمبر 2015.
57. لكصاسي محمد ، التطورات الاقتصادية والنقدية وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر.
- خامسا: القوانين والأوامر
70. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14-14-90 الجريدة الرسمية، العدد 14.

71. القانون رقم 80-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980.
72. القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2 يناير 1985.
73. الأمر 01 - 01، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، 27 فبراير 2001.
74. الأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، 26 أوت 2003.
75. الأمر رقم 10-04، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، 26 أوت 2010.
76. القانون المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض- المادة 45 مكرر.
77. قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.
78. الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 83، المادة 66 من قانون رقم 03-22 لسنة 2004، المؤرخ في 28-12-2003، والمتضمن قانون المالية 2003، الصادرة بتاريخ 12-19-2003.

سادسا: التقارير

79. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2005 و2004.
80. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
81. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.
82. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018.
83. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.
84. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
85. البنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية، 2017.
86. التقرير الموحد العربي 2018.
87. إحصائيات البنك الدولي
88. خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، 2000.
89. دليل شفافية المالية العامة، صندوق النقد الدولي، 2007.
90. خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، 2001.
91. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)
92. التقرير العربي الموحد، تطورات السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية (الفصل العاشر)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2011.
93. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد 34 سنة 2008
94. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010،

95. بوابة الوزارة الأولى، اجتماعات ومجالس، الحكومة الجزائرية، بيان مجلس الوزراء المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2015، المنعقد يوم 22 جويلية 2015.
96. التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، لجنة المالية والميزانية، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر نوفمبر 2015.
97. بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أبريل 2017.
- سابعاً: المواقع الإلكترونية
98. <http://www.bp.com/statisticalreview>
99. <http://www.nyu.edu/econ/user/bisina/sargent%20wallace.pdf> المقال من موقع قسم الاقتصاد بجامعة نيويورك الأمريكية:
100. <http://www.lse.ac.uk/fmg/dp/specialPapers/PDF/SP199.pdf> المقال من موقع بورصة لندن: ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 03، 2008.
101. المعهد العربي للتخطيط، "أسواق النفط العالمية"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، ص 07، متاح على www.arab-api.org/develop_1.htm
102. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتتبع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه، متاح على <http://iefpedia.com/arab/wp> تاريخ الاطلاع 18-05-2018.
103. الموقع الإلكتروني <https://ar.wikipedia.org>
104. البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>
105. عبد الله شحاته خطاب، مسار نمو الاقتصادي لاقتصاد مصري وإمكانية الاستدامة، المجلد 16، العدد 02، افريل 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://platform.almanhal.com/Reader/2/65750>
106. عبد الرحمن عبيد وحالوب كاظم، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، العراق. رابط المقال: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=69032>
107. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد 23، السنة 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2003. الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/94/94_develop_bridge23.pdf

108. جلال خشيب، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي 2014، على الموقع الالكتروني <http://www.alukah.net/culture/0/79206>.
109. صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، متوفر على موقع التالي www.moenr.gov.ae.
110. صندوق النقد العربي، التطورات في مجال النفط والطاقة، الفصل الخامس، 2018 على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae/pdf.
111. فضل النقيب، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس)، 2006، متاح على خط http://www.wafainfo.ps/pdf/social_capital_arabic.pdf.
112. كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، جامعة باتنة، الجزائر، متاح على الخط <http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf>.
113. محمد عبد العال صالح، توجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، عمان، 3/2 أكتوبر 2005، متاح على الخط <http://www.oea-oman-org/oea4.ptt>.
114. محمد المرابطي، البترول ولعبة المضيق (2-1)، مقال صادر في جريدة الأهرام البحرينية الصادرة يوم 11 ماي 2012، متاح على الموقع <http://www.alayam.com/Article/courts-article/80173>.
115. منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، متاح على الخط mpra.ub.uni-muenchen.de/26856، 2010.
116. يوسف محمد ضمرة، موازنات 2009-2018: الإنفاق الحكومي يرتفع 50 %، مجلة الغد، 27-11-2017، على موقع الالكتروني: <https://alghad.com>.

II – الكتب باللغة الأجنبية:

In English:

Books

103. Daron Acemoglu, Economic development, 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006, p15.
104. Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989, p02.

105. James G. Speight, Petroleum Technology, Economics and Politics, Scrivener Publishing, NEW Jersey (USA), 2011, p 21.
106. Lars Weber ; " Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models " ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; London and New York ; 2010 ; p. 92.
107. Neri Salvadori, The Theory of Economic Growth: a ' Classical' Perspective, Edward Elgar publishing
108. Philip. A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176
109. Subrata Ghatak : introduction to development economics, 4th edition, routledge edition, 2003, p54.

Thesis and Memos :

110. Anita Angelovska Bežoska: **Coordination of Monetary and Fiscal Policies In Republic of Macedonia**, Doctoral Dissertation; University of Ljubjana, Slovenia, 2015, p20. (13/03/2018) **Online at:** <http://www.cek.ef.uni-lj.si/doktor/angelovska.pdf>

Articles and Forums:

111. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, the macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: an empirical study, The Economic Research Forum (ERF), Cairo, Egypt, August 2010, P:07
112. Carlos De Resende and Nooman Rebei: **The Welfare Implications of Fiscal Dominance**, Bank of Canada Working Paper 2008-28, Bank of Canada ,September 2008, p4. (21/03/2018) **Online at:** <http://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2010/02/wp08-28.pdf>
113. DeLisle Worrell: **Monetary and Fiscal Coordination in Small Open Economies**, IMF Working Paper N056, International Monetary Fund, March 2000, p1. (25/04/2017) **Online at:** <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp0056.pdf>
- Economics ; Vol.70 ; No.1 ; 1956; p. 65 .
114. Free. A and Kim, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, 2007,
115. Hans J. Blommestein, Philip Turner: **interactions between sovereign debt management and monetary policy under fiscal dominance and financial instability**, OECD Working Papers on Sovereign Borrowing and Public Debt Management, No. 3, OECD Publishing, France, 2012, p 13. (21/03/2018) **Online at:** <http://www.oecd.org/finance/public-debt/49931946.pdf>

116. John Baffersetal, Understanding the Plunge In Oil Prices: Sources and Implications, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015, p.155.
117. Lain Begg « Running Economic and Monetary union «the challenges of Policy coordination » «in Europe Government and Money «the Federal trust for education and Research «2002 «p21-22
118. Lawrence J. Christiano and Terry J. Fitzgerald: **Understanding the Fiscal Theory of the Price Level**, Quarter 2, Vol.36, No.2, Economic Review, the Research Department of the Federal Reserve Bank, Cleveland, 2000, p 2. **Online at:** <https://bit.ly/2Gld8Nf> (23/03/2018)
119. Marc Labonte, Gail E. Makinen, Monetary Policy and the Federal Reserve :Current **Policy and Conditions CRS**, repot for congress, Updated April 30, 2008, p:02.
120. Marco Basetto: **Fiscal Policy of The Price Level**, National Bureau of Economic Research, Cambridge, p1. **Online at:** <http://users.nber.org/~basetto/research/palgrave/fttheorypost.pdf> (13/03/2018)
121. Martin Sommer, Juan Treviño, and Neil Hickey, Oil Exporters Learn to Live with Cheaper Oil, IMFBlog, International Monetary Fund, June 8th, 2016
122. Maurice Obsfeld-« **International Macroeconomics .beyond the Mundell Fleming model** »-NRBER Working paper No.8369-National Bureau of Economic Research –July 2001.
123. Michael Woodford, **Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate**, NBER Working Paper Series, No. 5204, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, August 1995, pp 1-4 **Online at:** <http://www.nber.org/papers/w5204.pdf> (23/03/2018)
124. Michael Woodford: **Fiscal Requirements for Price Stability**, NBER Working Paper No. 8072, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, January 2001, p03. (19/01/2018) **Online at:** <http://www.nber.org/papers/w8072.pdf>
125. Muhammad Farooq Arby and Muhammad Nadeem Hanif: **Monetary and Fiscal Policies Coordination Pakistan’s Experience**, SBP Research Bulletin, Volume 6, No. 1, State Bank of Pakistan, May 2010, p 03.
126. Philip Turner : **Fiscal Dominance and the Long-Term Interest Rate**, Special Paper 199, Financial Markets Group Special Paper Series, LES, London, May2011, p 07. (21/03/2017) <http://www.lse.ac.uk/fmg/dp/specialPapers/PDF/SP199.pdf> :
127. Powel Marszalek « coordination of Monetary and Fiscal Policy «the Poznan University of economics «volume 3 «2003 «p48.

128. Richard Grabowski, Michael shields : a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development : volume 25, n° 01, 2000. P1,(http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabowski.PDF) , reviewed on 10/10/2017.

129. Robert M. Solow ; " A Contribution to the Theory of Economic Growth " ; The Quarterly Journal of

130.-Short-Term Energy Outlook Real and Nominal Prices, January 2019

131. Thomas J Sargent and Neil Wallace: **some unpleasant monetarist arithmetic**, 1981, pp 1,2. (22/03/2017) <http://www.nyu.edu/econ/user/bisina/sargent%20wallace.pdf> :

Lectures

132. John Gow, development theory Rostow's five-stage model of development, faculty of education and art , the university of Newcastle, semester1 2005,p05.

Reports

133. BP Statistical Review of World Energy June 2019

134. IMF, World Economic Outlook, Octobre 2016.

135. OPEC, Annuel Statistique bulletin 1985-1986.

136. World banque, World Development Indicators, 2016.

Sites :

137. Joseph P. Riva, Priscilla G. McLeroy, Gordon I. Atwater. "Petroleum" ,www.britannica.com, Retrieved 22/7/2018. Edited

En Français

Livres :

138. Alain Pirotte, Economie des données de panel: Théorie et application. Edition Economica, 1éme Edition,2011,

139. Baba Ahmed Mustapha, diagnostic d'un non développement, édition l'harmattan, France, 1999, p 218

140. Bernard Bernier et Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 9 éditions, Dunod, Paris, 2007, p 516.

141. Chitour Chems Eddine, « Pétrole et politique », Andru, alger, 2003, p136.

142. Dominique Guellec, Pierre Ralle, Les Nouvelles Théories De La Croissance (5éme édition, La découverte, Paris, 2003), p53

143. Dominique Guellec, Pierre palle, Les nouvelles théories de la croissance 4eme édition la couverture, paris, 2001, p:28.

144. Dominique Guellee, Les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, France, 2001, p25.
145. Dwight Perkins : économie du développement , 3^{ème} édition, édition de boeck, Belgique, 2008, p141.
146. Frédéric teulon, Croissance , Crises et Développement (6^{ème} édition, Press Universitaire, France, 2001), p113.
147. Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, édition Hatier, paris, 1994, p 310.
148. Ghazi Boulila , Mohamed trabelssi, Théorie de la croissance, centre de publication universitaire, Tunis, 2008, p166.
149. Gregory N MANKIW, Macroéconomie 3^{ème} édition De Boeck PARIS France 2003, p264.
150. Gregory N Mankiw, Macroéconomie, Traduit par: Jean houard, 3^{ème} édition, de boeck, Paris, 2003, p 247.
151. Jacques généreux, Introduction à la politique économique (3^{ème} édition, Edition du Seuil Paris, 1999, p310.
152. Jean Arrous ,Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999, p09.
153. Khellif Amour, Ouvrage collectif sous la direction de Khellif Amour, « Dynamique des marchés, valorisation des hydrocarbures », CREAD, Alger, 2005, P84.
154. Latifé Ghalayni, **Monnaie et Banques**, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, leban, 2006, p: 94.
155. Lewis-Guodo Liu , Robert Premus ; "Global Economic Growth : Theories, Research, Studies, and Annotated Bibliography, 1950-1997" , Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ; 2000 ; p. 16.
156. Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Les éléments de la croissance économique, Centre de Publications Universitaires, Manouba, 2009, pp 162, 164 .
157. Philippe Aghion et Peter Howitt, Théorie de la croissance Endogène, Traduit Par Fabrice Mazerolle, Dunod, Paris, 2000, PP,354-356.
158. Pierre robert, croissance et crises, pearson educatio, France, 2010, p2.
159. W.W.Rostow, (1970), « Les cinq Etapes de la Croissance Economique » , Paris, Le Seuil, P.18.
160. William. H. Greene,. Traduction de la 5^{ème} édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec « Econométrie », édition française dirigée par Didier Schlachter, IEP Paris, Université Paris II, 2005,

Thèses et mémoires :

161. Adouka Lakhdar-« **Modelisation du taux de change du dinar algerien à l'aide des modeles ECM** »-

Thèse pour l'obtention de doctorat Es-science Economiques-2009/2010-p73.

162. Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie », Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003, P: 45.

163. Andrianasy A. Dijestra, Le rôle du capital humain dans la croissance : le cas des économies émergentes d'Asie, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Montesquieu, Bordeaux IV, 2007, P3. [<http://gdrdeveloppementtransition.org/papiers/jchd/Djistera.pdf>] consultée le 03/07/2018.

Articles et Forums:

164. Bernard Laurens and Enrique G de la piedra « coordination of monetary and fiscal policies » international monetary fund working paper n°25 March 1998 p4.

165. C. CHAKIB. Programme D'ajustement Structurel Et Résultats Socio-Économiques En Algérie. Revu de la Faculté de Gestion Université Abou Bakr Belkaïd Tlemcen, Algérie, n°18, Décembre 2002, PP39-56

166. Fergani Merieme, Le programme d'ajustement structurel en Algérie, Revue l'économie, Algérie, N° 34, juin 1966, p 24.

167. Guio-Ann.c, De Jardin.M, Croissance endogène spatialisé et développement régional, article 01. OCDE, 2004, p86.

168. Julien Matheron et al: **La crise de la dette souveraine et la politique monétaire**, Revue de la stabilité financière N° 16, Banque de France, France, Avril 2012, p 178. (13/03/2018)

Online at: <https://bit.ly/2DRZg7V>

169. Karim pellier, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse cliométrique du modèle de Römer, revue "économie et société", série "histoire économique quantitative", Tome XXXIX, N° 7, juillet 2005, p1309.

170. Le Marché Pétrolier, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001, p: 53.

171. Meidan Michael, Le pétrole et la Chine: plus qu'une relation, Afrique contemporaine n° 228 (2008), pp 104

172.Messaoud medjitna , « Caractéristiques Essentielles Actuelles de l'économie Algérienne » , Revue des Sciences Economiques de gestion et de Commerce, université d'Alger, Algérie, N°10, 2004, p 12.

173.Mohamed Cherif Iman, Les Trios Phrases de Développement de système Bancaire et Monétaire en Algérie, disponible sue le site, <http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/communication-2012/ILMAN.pdf>.consule le : 15-04/2019

174.Sabrine Nage ,Les nouvelles théories de la croissance, cahiers française, N: 323, 2006, p:08.

175.Sébastien Dessus, Rémy Herrera, "capital public et croissance: une étude en économétrie de panel", revue économique, vol 50, N°1, janvier 1992, p114

Rapports

176. Rapport annuel de la Banque d'Algérie .2013.

177. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015.

الملاحق



الملحق رقم 01:

السنوات	اسعار النفط خام برنت	الاحتياطي النفطي العالمي بمليار برميل	الاحتياطي النفطي لدول الاوبك	احتياطي السعودية بمليار برميل	الانتاج العالمي للنفط لمليون برميل يومي	الطلب العالمي للنفط لمليون برميل يومي	إنتاج دول الاوبك لمليون برميل يوميا	إنتاج السعودية لمليون برميل يوميا	إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية لمليون برميل يوميا	طلب النفط في الولايات المتحدة الأمريكية لمليون برميل يومي	معدل النمو الاقتصادي العالمي	معدل التضخم العالمي	طلب النفط في الصين لمليون برميل يومي	طلب OECD لمليون برميل يومي	إنتاج النفط خارج الأوبك لمليون برميل يومي	سعر الصرف الدولار مقابل اليوان الصيني	المخزون الاستراتيجي الأمريكي لمليون برميل
1990	23,73	1 027,51	763,44	260,34	65,38	66,64	23,85	7,11	8,91	16,98	2,90	7,6	2,29	41,82	41,26	4.85	585,31
1991	20,00	1 097,84	769,01	260,94	65,20	66,84	23,90	8,82	9,07	16,71	1,44	8,1	2,49	41,97	41,00	5.31	571,71
1992	19,32	1 103,83	772,68	261,20	65,71	67,88	25,42	9,10	8,86	17,03	1,79	6,5	2,70	42,99	39,99	5.61	570,09
1993	16,97	1 104,30	774,94	261,36	65,98	67,60	26,18	8,96	8,58	17,24	1,56	7,1	3,01	43,28	39,48	5.79	581,73
1994	15,82	1 117,97	778,88	261,37	67,06	69,20	26,78	9,08	8,38	17,72	3,70	9,6	3,07	44,51	39,94	8.59	590,51
1995	17,02	1 126,17	786,60	261,45	67,98	70,33	27,10	9,09	8,32	17,72	3,60	7,8	3,34	45,17	40,50	8.40	591,67
1996	20,67	1 148,76	804,99	261,44	69,83	71,79	28,03	9,24	8,29	18,31	4,10	6,0	3,65	46,34	41,42	8.34	582,46
1997	19,09	1 162,06	817,47	261,54	72,08	73,85	29,51	9,43	8,27	18,62	4,10	4,9	4,00	47,11	42,15	8.32	563,63
1998	12,72	1 142,41	823,08	261,54	73,40	74,48	30,71	9,45	8,01	18,92	2,50	4,3	4,13	47,37	42,27	8.30	563,68
1999	17,97	1 281,83	831,93	262,78	72,22	76,26	29,63	8,80	7,73	19,51	3,33	4,1	4,38	48,30	42,16	8.28	572,51
2000	28,50	1 300,93	849,66	262,77	74,93	76,94	31,13	9,46	7,73	19,70	4,80	4,5	4,70	48,29	43,42	8.28	566,59
2001	24,44	1 305,39	855,55	262,70	75,17	77,86	30,70	9,19	7,67	19,65	2,50	3,7	4,80	48,28	44,03	8.28	543,72
2002	25,02	1 354,86	903,31	262,79	74,96	78,77	29,32	8,90	7,63	19,76	3,00	3,1	5,20	48,31	45,15	8.28	574,56
2003	28,83	1 362,10	912,06	262,73	77,68	80,54	31,34	10,14	7,36	20,03	4,00	4,0	5,80	48,91	45,79	8.28	611,77
2004	38,27	1 366,19	918,84	264,31	81,01	83,35	34,09	10,45	7,25	20,73	4,44	4,7	6,75	49,66	46,27	8.28	660,22
2005	54,52	1 374,39	927,78	264,21	81,91	84,67	35,10	10,93	6,90	20,80	4,90	4,8	6,90	50,02	46,15	8.17	689,52
2006	65,14	1 388,35	936,15	264,25	82,51	85,77	35,57	10,67	6,82	20,69	5,40	4,9	7,43	49,85	46,34	7.95	687,25
2007	72,39	1 424,24	949,53	264,21	82,33	87,16	35,27	10,26	6,86	20,68	4,90	5,3	7,80	49,74	46,49	7.58	690,91
2008	97,26	1 495,54	1 024,37	264,06	82,89	86,57	36,30	10,66	6,78	19,49	2,80	8,1	7,94	48,13	46,04	7.05	702,46
2009	61,67	1 534,96	1 064,63	264,59	81,22	85,69	34,00	9,66	7,26	18,77	- 1,73	2,4	8,28	46,13	46,68	6.84	718,45
2010	79,50	1 642,43	1 163,33	264,52	83,25	88,72	35,09	10,07	7,55	19,18	5,10	4,4	9,43	46,66	47,66	6.72	726,56
2011	111,26	1 681,26	1 197,54	265,40	84,02	89,72	35,99	11,14	7,86	18,88	4,00	5,8	9,79	46,13	47,55	6.46	714,46
2012	111,67	1 694,59	1 204,58	265,85	86,18	90,67	37,48	11,63	8,89	18,49	3,10	3,1	10,23	45,60	48,20	6.31	695,62
2013	108,66	1 701,76	1 209,06	265,85	86,61	92,11	36,56	11,39	10,07	18,96	3,00	3,0	10,73	45,68	49,56	6.15	695,91
2014	98,95	1 706,54	1 211,06	267,00	88,83	93,02	36,57	11,50	11,77	19,11	2,85	2,0	11,21	45,29	51,77	6.16	692,55
2015	52,39	1 691,45	1 210,31	266,58	91,70	95,00	38,13	11,98	12,75	19,53	2,85	2,0	11,98	45,95	53,18	6.28	693,23
2016	43,73	1 706,67	1 220,47	266,45	92,15	96,55	39,36	12,34	12,35	19,63	1,70	2,0	12,30	46,55	52,42	6.65	695,10
2017	54,19	1 696,60	1 218,81	266,20	92,64	98,18	39,44	11,95	13,05	19,87	2,80	3,4	12,79	47,03	53,21	6.76	681,61
2018	71,31	1 729,73	1 242,21	297,67	94,71	99,84	39,33	12,28	15,31	20,45	3,60	2,6	13,52	47,46	55,38	6.63	659,98

المصادر:

1. BP Statistical Review of World Energy June 2019 <http://www.bp.com/statisticalreview>
2. Short-Term Energy Outlook Real and Nominal Prices, September 2019 : www.eia.gov.
3. <https://www.exchangerates.org.uk>.
4. <https://www.ex.com>.

الملحق رقم 02:

السنوات	الإتفاق الحكومي بالملليار دينار	أسعار الصرف	الإتفاق الحكومي بالملليار دولار	أسعار النفط	احتياطي الصرف مليار دولار	الاحتياطي النفطي الجزائري مليار برميل	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	معدل التضخم	معدل البطالة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	إنتاج النفط الجزائري مليون برميل يومي	حجم صادرات البترولية ألف برميل يومي	قيمة الصادرات النفطية مليار دولار	قيمة الواردات	رصيد صندوق ضبط الموارد مليار دج	المديونية الخارجية للجزائر مليار دولار
1 990	136,50	12,20	11,19	23,73	0,73	9,20	- 1,00	17,80	20,00	62,05	1,34		6,16	9,68		26,69
1 991	235,30	21,40	11,00	20,00	3,46	9,20	- 1,20	25,90	22,50	45,72	1,35		7,55	7,68		26,26
1 992	420,10	22,80	18,43	19,32	3,32	9,20	1,80	31,70	24,38	48,00	1,32		8,83	8,40		25,76
1 993	476,60	24,12	19,76	16,97	3,66	9,20	- 2,10	20,50	26,23	49,94	1,32		7,67	8,78		25,1
1 994	566,30	42,89	13,20	15,82	4,81	9,98	- 0,90	29,00	27,73	42,54	1,32		6,34	9,36		28,45
1 995	759,60	52,17	14,56	17,02	4,16	9,98	3,90	29,80	31,84	41,76	1,32		6,94	10,76		31,31
1 996	724,60	56,18	12,90	20,67	6,30	10,80	4,30	18,67	28,61	46,94	1,38	391,00	9,16	9,98		33,2
1 997	845,10	58,41	14,47	19,09	9,67	11,20	1,10	5,73	25,43	48,18	1,42	373,00	9,72	8,68		28,72
1 998	875,70	60,35	14,51	12,72	8,45	11,31	5,10	4,95	26,70	48,19	1,46	549,00	6,27	8,40		28,5
1 999	961,70	69,31	13,88	17,97	6,15	11,31	3,20	2,64	28,31	48,64	1,51	415,00	8,08	9,16		25,93
2 000	1 178,10	77,19	15,26	28,50	13,56	11,31	3,80	0,33	29,77	54,79	1,54	544,00	14,20	9,17		23,36
2 001	1 321,10	83,30	15,86	24,44	19,63	11,31	2,60	4,22	27,29	54,74	1,53	441,50	11,48	9,94	171,53	20,87
2 002	1 550,60	75,68	20,49	25,02	25,15	11,31	4,70	1,41	25,89	56,76	1,65	566,20	12,46	12,00	27,97	22,64
2 003	1 811,10	77,37	23,41	28,83	35,45	11,80	6,90	2,60	23,71	67,86	1,82	741,00	16,61	13,53	320,89	21,43
2 004	1 920,10	72,06	26,65	38,27	45,69	11,80	5,20	3,56	17,64	85,32	1,92	893,20	32,05	18,30	721,68	21,15
2 005	1 950,10	73,36	26,58	54,52	59,17	12,27	5,10	1,64	15,27	103,20	1,98	970,30	32,75	20,35	1842,68	16,39
2 006	2 454,40	72,64	33,79	65,14	81,46	12,27	2,00	2,50	12,27	117,03	1,97	997,20	38,29	21,45	2931,04	5,18
2 007	3 108,50	69,29	44,86	72,39	114,97	12,20	3,00	3,90	13,78	134,98	1,99	1 253,10	44,25	27,63	3215,53	5,18
2 008	4 191,00	64,58	64,90	97,26	148,10	12,20	2,40	4,40	11,32	171,00	1,97	841,00	53,60	39,47	4280,07	4,75
2 009	4 246,30	72,64	58,46	61,67	155,11	12,20	2,10	5,70	10,15	137,21	1,77	747,60	45,18	37,40	4316,46	4,05
2 010	4 466,90	74,39	60,05	79,50	170,46	12,20	3,00	4,10	9,96	149,07	1,68	709,40	57,09	38,88	4842,83	3,64
2 011	5 731,40	72,85	78,67	111,26	191,37	12,20	2,89	4,52	9,96	197,45	1,64	698,00	72,88	46,92	5381,7	3,08
2 012	7 058,10	77,55	91,01	111,67	200,59	12,20	3,37	8,89	10,97	206,40	1,53	685,90	71,73	51,57	5633,75	2,47
2 013	6 024,10	79,38	75,89	108,66	201,44	12,20	2,76	3,25	9,81	225,93	1,48	744,00	64,37	54,99	4408,46	2,07
2 014	6 980,20	80,56	86,65	98,95	186,35	12,20	3,78	2,92	10,60	220,09	1,58	622,90	60,12	59,67	4408,5	1,81
2 015	8 858,10	100,46	88,18	52,39	150,60	12,20	3,76	4,78	11,19	172,30	1,55	642,20	34,56	52,64	2072,5	1,19
2 016	7 984,20	109,46	72,94	43,73	120,79	12,20	3,20	6,40	10,19	166,00	1,58	649,22	15,22	49,43	740	1,87
2 017	6 800,00	114,11	59,59	60,74	104,85	12,20	1,60	6,00	10,12	170,37	1,54	632,60	18,20	46,17	100,6	1,9
2 018	8 628,00	115,00	75,00	71,03	84,60	12,20	1,40	4,50	11,70	180,69	1,51	822,00	20,43	46,19	0	1,73

المصادر:

1. إحصائيات خاصة بالواردات::من إعداد الطلبة انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية .
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي و الديوان الوطني لحو الأمية
4. الديوان الوطني للإحصائيات قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية 2018
5. بيانات البنك الدولي WDI,Excel
6. التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك سنوات و التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك سنوات 2008.2010.2015.2018 .
7. لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.

الملحق رقم 03:

contry	cont	GDP	eg	ms	m	G	p
1	Algeria	9.2018E+10	0.80	3.4332E+11	61.77	1.1966E+10	23.68
1	Algeria	9.0914E+10	-1.20	4.1475E+11	49.11	1.3103E+10	20.07
1	Algeria	9.2551E+10	1.80	5.4446E+11	51.94	1.4322E+10	19.31
1	Algeria	9.0607E+10	-2.10	5.8418E+11	50.10	1.4265E+10	17.02
1	Algeria	8.9792E+10	-0.90	6.7593E+11	45.32	1.4835E+10	15.83
1	Algeria	9.3204E+10	3.80	7.399E+11	37.17	1.5443E+10	17.07
1	Algeria	9.7025E+10	4.10	8.4825E+11	33.01	1.6061E+10	20.65
1	Algeria	9.8092E+10	1.10	1.0031E+12	36.08	1.6382E+10	19.09
1	Algeria	1.031E+11	5.10	1.1995E+12	42.38	1.6874E+10	12.72
1	Algeria	1.0639E+11	3.20	1.3668E+12	42.21	1.7296E+10	17.81
1	Algeria	1.1044E+11	3.80	1.5599E+12	37.83	1.7313E+10	28.27
1	Algeria	1.1375E+11	3.00	2.4031E+12	56.85	1.7832E+10	24.42
1	Algeria	1.2012E+11	5.60	2.8369E+12	62.72	1.9562E+10	24.97
1	Algeria	1.2877E+11	7.20	3.2995E+12	62.82	2.0227E+10	28.85
1	Algeria	1.3431E+11	4.30	3.6443E+12	59.27	2.0369E+10	38.30
1	Algeria	1.4223E+11	5.90	4.0704E+12	53.83	1.9982E+10	54.43
1	Algeria	1.4465E+11	1.70	4.8701E+12	57.28	2.122E+10	65.39
1	Algeria	1.4957E+11	3.40	5.9946E+12	64.09	2.1581E+10	72.70
1	Algeria	1.5316E+11	2.40	6.956E+12	62.99	2.4193E+10	97.64
1	Algeria	1.5561E+11	1.60	7.2927E+12	73.16	2.6249E+10	61.86
1	Algeria	1.6121E+11	3.60	8.2807E+12	69.05	2.7771E+10	79.64
1	Algeria	1.6588E+11	2.90	9.9292E+12	68.06	3.0465E+10	110.94
1	Algeria	1.7152E+11	3.40	1.1015E+13	67.95	3.1318E+10	111.97
1	Algeria	1.7633E+11	2.80	1.1942E+13	71.73	3.1569E+10	108.86
1	Algeria	1.8303E+11	3.80	1.3664E+13	79.31	3.1916E+10	98.94
1	Algeria	1.898E+11	3.70	1.3705E+13	82.00	3.2905E+10	52.37
1	Algeria	1.9587E+11	3.20	1.3816E+13	78.88	3.3333E+10	44.05
1	Algeria	1.9842E+11	1.30	1.4974E+13	80.61	3.4266E+10	54.39
1	Algeria	2.012E+11	1.40	1.6637E+13	82.12	3.5055E+10	71.07
1	Algeria	2.0281E+11	0.80	1.6511E+13	81.38	3.5721E+10	64.03
2	Jordan	8811060671	0.97	3505382000	126.96	1175121180	23.68
2	Jordan	8971765262	1.82	4059362000	137.23	1246497364	20.07
2	Jordan	1.0646E+10	18.66	4195007000	114.47	1230980805	19.31
2	Jordan	1.1139E+10	4.63	4384061000	111.28	1310632546	17.02
2	Jordan	1.1695E+10	4.99	4530186000	102.49	1408904122	15.83
2	Jordan	1.2418E+10	6.19	4789693000	100.18	1559932019	17.07
2	Jordan	1.2678E+10	2.09	4746115000	95.30	1656134651	20.65
2	Jordan	1.3097E+10	3.31	5108807000	98.07	1783370497	19.09
2	Jordan	1.3489E+10	2.99	5431429000	95.48	2113356136	12.72
2	Jordan	1.3949E+10	3.41	6273344000	107.07	2011981286	17.81
2	Jordan	1.4541E+10	4.25	6751567000	111.00	2152664748	28.27
2	Jordan	1.5307E+10	5.27	7298631000	113.11	2264384033	24.42
2	Jordan	1.6193E+10	5.78	7925640000	115.04	2034738913	24.97
2	Jordan	1.6866E+10	4.16	9242463000	126.09	2163009183	28.85

2	Jordan	1.8311E+10	8.57	1.0209E+10	124.44	2728846586	38.30
2	Jordan	1.9803E+10	8.15	1.2396E+10	136.96	2838496928	54.43
2	Jordan	2.1406E+10	8.09	1.3987E+10	129.21	2923320793	65.39
2	Jordan	2.3156E+10	8.18	1.5725E+10	127.83	3809833918	72.70
2	Jordan	2.4831E+10	7.23	1.9042E+10	120.42	4034306914	97.64
2	Jordan	2.6191E+10	5.48	2.3667E+10	138.00	4932198711	61.86
2	Jordan	2.6796E+10	2.31	2.585E+10	135.87	4567042254	79.64
2	Jordan	2.7489E+10	2.59	2.6547E+10	127.85	4432565341	110.94
2	Jordan	2.8218E+10	2.65	2.6005E+10	116.75	4339465983	111.97
2	Jordan	2.9016E+10	2.83	2.9686E+10	122.74	4144991681	108.86
2	Jordan	2.9914E+10	3.10	2.8451E+10	110.30	4162577184	98.94
2	Jordan	3.063E+10	2.39	3.0596E+10	113.27	4262917610	52.37
2	Jordan	3.1244E+10	2.00	3.1925E+10	114.71	4075684375	44.05
2	Jordan	3.1905E+10	2.12	3.191E+10	110.40	4189472510	54.39
2	Jordan	3.2524E+10	1.94	3.196E+10	106.59	4344638201	71.07
2	Jordan	3.3174E+10	2.00	3.36E+10	108.18	4561638201	64.03
3	Morocco	4.3185E+10	3.41	1.148E+11	46.15	1.1128E+10	23.68
3	Morocco	4.6302E+10	7.22	1.3409E+11	47.70	1.0957E+10	20.07
3	Morocco	4.533E+10	-2.10	1.4651E+11	50.90	1.0476E+10	19.31
3	Morocco	4.4995E+10	-0.74	1.5815E+11	53.72	1.0702E+10	17.02
3	Morocco	4.9759E+10	10.59	1.7424E+11	53.18	1.0938E+10	15.83
3	Morocco	4.7069E+10	-5.41	1.8652E+11	55.96	1.1043E+10	17.07
3	Morocco	5.2893E+10	12.37	1.9878E+11	52.84	1.0429E+10	20.65
3	Morocco	5.2067E+10	-1.56	2.3096E+11	61.93	1.0464E+10	19.09
3	Morocco	5.5836E+10	7.24	2.4491E+11	60.99	1.0229E+10	12.72
3	Morocco	5.644E+10	1.08	2.6999E+11	66.14	1.0925E+10	17.81
3	Morocco	5.752E+10	1.91	2.9278E+11	70.91	1.1171E+10	28.27
3	Morocco	6.173E+10	7.32	3.4582E+11	77.54	1.1715E+10	24.42
3	Morocco	6.3657E+10	3.12	3.8149E+11	81.96	1.1831E+10	24.97
3	Morocco	6.7452E+10	5.96	4.115E+11	82.55	1.2005E+10	28.85
3	Morocco	7.0687E+10	4.80	4.4588E+11	84.32	1.2571E+10	38.30
3	Morocco	7.3014E+10	3.29	5.0856E+11	92.02	1.3069E+10	54.43
3	Morocco	7.8545E+10	7.57	6.0056E+11	99.47	1.3511E+10	65.39
3	Morocco	8.1319E+10	3.53	7.0594E+11	109.02	1.4176E+10	72.70
3	Morocco	8.6135E+10	5.92	7.9991E+11	111.57	1.4777E+10	97.64
3	Morocco	8.9791E+10	4.24	8.5595E+11	114.36	1.6578E+10	61.86
3	Morocco	9.3217E+10	3.82	8.9187E+11	113.67	1.673E+10	79.64
3	Morocco	9.8107E+10	5.25	9.4929E+11	115.76	1.7293E+10	110.94
3	Morocco	1.0106E+11	3.01	9.9218E+11	117.02	2.1024E+10	111.97
3	Morocco	1.0564E+11	4.54	1.0228E+12	113.91	1.9543E+10	108.86
3	Morocco	1.0846E+11	2.67	1.0862E+12	117.38	1.9941E+10	98.94
3	Morocco	1.1338E+11	4.54	1.148E+12	116.20	2.0414E+10	52.37
3	Morocco	1.1459E+11	1.06	1.2024E+12	118.67	2.0729E+10	44.05
3	Morocco	1.1944E+11	4.23	1.2691E+12	119.35	2.1115E+10	54.39
3	Morocco	1.2301E+11	2.99	1.3206E+12	119.32	2.1651E+10	71.07
3	Morocco	1.2584E+11	2.30	1.3705E+12	120.03	2.2413E+10	64.03
4	Egypt	8.7394E+10	5.67	8.2508E+10	86.13	1.1113E+10	23.68
4	Egypt	8.8378E+10	1.13	9.8464E+10	87.52	1.1752E+10	20.07
4	Egypt	9.2331E+10	4.47	1.1759E+11	84.54	1.2454E+10	19.31
4	Egypt	9.5009E+10	2.90	1.3317E+11	85.81	1.3055E+10	17.02

4	Egypt	9.8784E+10	3.97	1.4811E+11	84.63	1.3657E+10	15.83
4	Egypt	1.0337E+11	4.64	1.6277E+11	79.79	1.4344E+10	17.07
4	Egypt	1.0853E+11	4.99	1.804E+11	78.64	1.5082E+10	20.65
4	Egypt	1.1449E+11	5.49	1.9984E+11	75.15	1.589E+10	19.09
4	Egypt	1.2087E+11	5.58	2.2137E+11	77.03	1.6529E+10	12.72
4	Egypt	1.2819E+11	6.05	2.3391E+11	76.04	1.7308E+10	17.81
4	Egypt	1.3635E+11	6.37	2.61E+11	76.74	1.8069E+10	28.27
4	Egypt	1.4117E+11	3.54	2.9549E+11	82.38	1.8953E+10	24.42
4	Egypt	1.4455E+11	2.39	3.3281E+11	87.84	1.9481E+10	24.97
4	Egypt	1.4916E+11	3.19	4.0363E+11	96.68	2.0012E+10	28.85
4	Egypt	1.5527E+11	4.09	4.6918E+11	96.68	2.042E+10	38.30
4	Egypt	1.6221E+11	4.47	5.2309E+11	97.14	2.0992E+10	54.43
4	Egypt	1.7331E+11	6.84	6.0156E+11	97.39	2.1646E+10	65.39
4	Egypt	1.856E+11	7.09	7.1655E+11	96.21	2.1686E+10	72.70
4	Egypt	1.9888E+11	7.16	7.9166E+11	88.40	2.2149E+10	97.64
4	Egypt	2.0817E+11	4.67	8.6665E+11	83.16	2.3382E+10	61.86
4	Egypt	2.1889E+11	5.15	9.7428E+11	80.75	2.4436E+10	79.64
4	Egypt	2.2275E+11	1.76	1.0392E+12	75.79	2.5361E+10	110.94
4	Egypt	2.2771E+11	2.23	1.1675E+12	69.72	2.6157E+10	111.97
4	Egypt	2.3269E+11	2.19	1.3881E+12	74.61	2.673E+10	108.86
4	Egypt	2.3947E+11	2.92	1.6069E+12	75.44	2.898E+10	98.94
4	Egypt	2.4994E+11	4.37	1.9059E+12	77.99	3.102E+10	52.37
4	Egypt	2.608E+11	4.35	2.6589E+12	98.14	3.2236E+10	44.05
4	Egypt	2.7171E+11	4.18	3.2027E+12	92.30	3.3046E+10	54.39
4	Egypt	2.8615E+11	5.31	3.6287E+12	81.77	3.4293E+10	71.07
4	Egypt	3.0205E+11	5.56	4.1105E+12	77.23	3.3593E+10	64.03

المصادر:

1. قاعدتا بيانات البنك الدولي WDI بالنسبة للنتائج الداخلي الخام والانفاق العام والمعروض النقدي
2. بيانات موقع إدارة معلومات الطاقة EIA فيما يخص سلسلة أسعار النفط.

gdp: الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالدولار الأمريكي

eg: النمو الاقتصادي

ms: عرض النقود

m=ms%gdp

g: الانفاق العام

p: أسعار النفط